كلية التربية
المجلة التربوية
***

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

آليات مقترحة لتحويل مدارس التعليم الأساسي في مصر إلى مدارس صديقة للطفل في ضوء خبرات بعض الدول

إعداد

د/ حنان زاهر عبد الخالق عبد العظيم
مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية جامعة الزقازيق

DOI: 10.12816/EDUSOHAG. 2020.

المجلة التربوية. العدد التاسع والسبعون . نوفمبر ٢٠٢٠م
Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

الملخص:

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على كيفية تحويل مدارس التعليم الأساسي فى مصر إلى مدارس صديقة للطفل فى ضوء خبرات بعض الدول ، ولتحقيق هذا الهدف استخدم البحث المنهج المقارن، وتوصل البحث إلى العديد من النتائج منها : تتبنى منظمة اليونيسيف بعض المعايير التي تسهم في توفير بيئة مدرسية صديقة للطفل ومن هذه المعايير: الشمول ، وفعالية التعليم والتعلم ، والمشاركة الديمقراطية ، ومركزية الطفل في عملية التعلم ، وبيئة تبدأ بالطفل ، وبيئة صحية للطفل، وبيئة آمنة للطفل، وبيئة حامية للطفل، كما تمكنت المدرسة الصديقة للطفل في كل من الفلبين والصين وتايلاند استنادًا للمعايير السابقة من القيام بالعديد من الإنجازات التي ساهمت في تحسين جودة التعليم الأساسي، وفى توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل ، هذا بالإضافة إلى قيام كل من الفلبين والصين وتايلاند بالعديد من الجهود بنظامها التعليمى وخاصة في مرحلة التعليم الأساسى والتي ساهمت في توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل ، ثم قدم البحث بعض الآليات المقترحة التي يمكن الاعتماد عليها في تحويل مدارس التعليم الأساسي فى مصر إلى مدارس صديقة للطفل في ضوء خبرات بعض الدول .

الكلمات المفتاحية : المدرسة الصديقة للطفل – معايير منظمة اليونيسيف للمدرسة الصديقة للطفل – مرحلة التعليم الأساسى.

Proposed Mechanisms to Convert Basic Education Schools in Egypt into Child Friendly Schools in Light of the Experience of Some Countries

Prepared by Dr./Hanan Zaher Abdel Khalek Abdel Azim
Lecturer of Comparative Education and Educational Administration, Faculty of Education, Zagazig University.

Abstract

The current research aims to identify how to convert basic education schools in Egypt into child friendly schools in light of the experience of some countries. To achieve this objective the research used the comparative approach and reached many findings, including: UNICEF adopts some standards that contribute to providing a child-friendly school environment such as: the inclusiveness, the effectiveness of teaching and learning, the democratic participation, the child centralization in the learning process, an environment that starting with the child, a healthy environment for the child, and a safe environment for the child, as well as a protective environment for the child. Furthermore, the child-friendly school in Philippines, China and Thailand, based upon the previous standards, was able to achieve many accomplishments that contributed to improving the quality of basic education, and providing a child-friendly learning environment, as well as Philippines, China, and Thailand have made many efforts in their educational system, particularly in the basic education stage, which contributed to providing a child-friendly learning environment. Then the research presented some proposed mechanisms that can be relied upon in converting basic education schools in Egypt into child-friendly schools In light of the experiences of some countries

Keywords: Child Friendly School - UNICEF Standards for Child Friendly School – Basic Education Stage.

مقدمة البحث:

يشهد العصر الحالي العديد من التغيرات والتحولات مثل: الثورة المعرفية والتكنولوجية، وكذلك ثورة الاتصالات والتي أثرت على كافة المجالات ومنها التعليم قبل الجامعي ، واستنادًا لذلك فإن مثل هذه التغيرات سواء المعلوماتية والمعرفية ساهمت في تغيير رسالة المؤسسات التعليمية من مجرد الاهتمام بالكم المعرفى المقدم للطلاب إلى الاهتمام بجودة العملية التعليمية والاهتمام بإعداد الطالب بصورة متكاملة وتوفير البيئة التعليمية الملائمة لجميع الطلاب دون تمييز، والتى تؤدي إلى تلبية احتياجات الطلاب ، وتأهيلهم للتكيف مع كافة الظروف المتغيرة.

وفى إطار ذلك ظهر الاهتمام بجودة التعليم المدرسي؛ بهدف تحسين مخرجات العملية التعليمية، حيث يوجد اتفاق عام بشأن الجودة في التعليم على الصعيد الدولى ، ويمكن تلخيصها فى الحاجة إلى الملائمة، وإلى مزيد من العدالة فى الحصول على فرص الالتحاق بالتعليم ، ومراعاة الحقوق الفردية ، ومن بين هذه المبادئ تحتل مسألة حقوق الإنسان موقع القمة، وعلى الرغم من أن معظم التشريعات الخاصة بحقوق الإنسان تركز على الالتحاق بالتعليم، وتلتزم الصمت النسبي إزاء مسألة الجودة، إلا أن اتفاقية حقوق الطفل تشكل استثناءًا هامًا فى هذا الصدد، حيث تعبر عن التزامات قوية وتفصيلية بخصوص أهداف التعليم، وهذه الالتزامات لها آثار على مضمون التعليم ونوعيته(١).

حيث أن نهج حقوق الإنسان تجاه التعليم يتطلب أولًا وقبل كل شيء تعليمًا شاملًا ؛ فالتعليم الجامع هو عملية لتعزيز قدرة النظام التعليمي على الوصول إلى جميع المتعلمين ، وبالتالي يمكن فهمها كاستراتيجية أساسية لتحقيق التعليم للجميع كمبدأ عام يجب أن تسترشد به جميع السياسات والممارسات التعليمية ، بدءًا من الإقرار بأن التعليم حق إنساني ، وأنه المنطلق نحو مجتمع أكثر عدلًا ومساواة (٢).

ومن ثم فإن قدرة المؤسسة التعليمية على توفير الخبرات التعليمية ذات الصلة بالمتعلمين في هذا العالم الديناميكي والمتغير باستمرار قد دفعت المدارس إلى أن تصبح سريعة الاستجابة لكافة التغيرات؛ لأن متطلبات التعليم في القرن الحادي والعشرين تتطلب إعدادًا أفضل للمتعلمين في التعليم الأساسي؛ لتزويدهم بالمعرفة اللازمة ، والمهارات والقيم والمواقف ، ولهذا فإن جعل المدارس مكانًا ملائمًا لكل متعلم يمثل تحديًا لجميع مديري

المدارس اليوم من خلال الاقتناع بأن المدارس يمكن أن تحدث فرقًا في حياة المتعلمين ، وأن تحدد المدارس العوامل المختلفة التي تدعم الأطفال لتحقيق الازدهار البشري، ومن ثم يجب أن تتمتع المدرسة ببيئة داخلية ملائمة من حيث إدارتها ، ونوعية المعلمين، وطرق التدريس الفعالة، والظروف الاجتماعية والتعلم الإيجابي، والعلاقة القوية بين المدرسة والأسرة(٣) .

ومن ثم يمكن القول بأن التعليم يعتبر حجر الزاوية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويتطلب ذلك الاهتمام بجودة التعليم وتوفير التعليم للجميع، حيث تحتاج المجتمعات ليس فقط لتسجيل الأطفال فى المدارس، ولكن تحتاج أيضا إلى تأهيل جميع المدارس لتوفير البيئة التعليمية الملائمة وفقًا لرغبات الأطفال وقدراتهم وإمكاناتهم ودون تمييز بينهم.

ولهذا أكدت اتفاقية حقوق الطفل على الحق فى التعليم لجميع الأطفال، وأن جميع الأطفال لديهم الحق فى الحصول على التعليم الجيد دون أى تمييز، ومن أجل زيادة فرص الحصول على التعليم وضمان جودة التعليم تبذل العديد من الجهود ومنها الاهتمام بنموذج المدرسة الصديقة للطفل والتى توفر بيئة تعليمية مناسبة، حيث تساعد مثل هذه المدارس الأطفال على التعلم وتطور إمكاناتهم الكامنة(٤).

وتعد معايير المدرسة الصديقة للطفل من المعايير الأساسية التى تسهم فى جودة التعليم المدرسي وخاصة فى مرحلة التعليم الأساسي؛ حيث يعتبر نموذج المدرسة الصديقة للطفل من المبادرات العالمية الرئيسة التى تهتم بها منظمة اليونيسف؛ بهدف تحسين جودة التعليم.

فالحق في التعليم هو حق في التعليم الشامل الذي يستجيب لاحتياجات التعلم والإمكانيات والمصالح العالمية لكل إنسان، ولهذا يجب أن تكون المدرسة صديقة للطفل، فالمدارس الصديقة للطفل تهدف إلى تحقيق تعليم جامع وشامل، كما تهتم بالصحة والسلامة والأمن، وتغذية الطفل، والرفاه النفسي للطفل بقدر اهتمامها بتدريب المعلمين، وملاءمة أساليب التدريس ومصادر التعلم المستخدمة في التعليم؛ بهدف ضمان حصول جميع الأطفال على التعليم الجيد وتعليمهم في بيئة ملائمة للأطفال حيث يمكنهم تنمية إمكاناتهم الكاملة (٥).

وفى إطار ذلك يأتي نموذج المدرسة الصديقة للطفل ليشجع على التحاق جميع الأطفال بالمدرسة، ويتم فيها تحسين نوعية التعليم والتعلم، وتطوير كفاءة التعليم العام، كما تهتم بتوفير البيئة الاجتماعية والنفسية والصحية لجميع الأطفال دون تمييز بينهم ، والتى تحتضن الجيل الذي يعد للحاضر والمستقبل من خلال عملية التعليم والتعلم الفعالة، وتلبي ما لدي الأطفال من احتياجات ومتطلبات جديدة ومتنوعة(٦).

ومن ثم تتبلور أهمية المدرسة الصديقة للطفل من خلال اهتمامها بتحسين الخدمات التعليمية المقدمة، وبالتالي رفع مستوي جودة المخرجات التعليمية، عن طريق تطبيق وتبني بعض المعايير التى تركز على شخصية الطفل واحتياجاته، ومن خلال الاهتمام بجميع جوانب المدرسة المادية والمعنوية مما يسهم بشكل عملي فى تطوير العملية التربوية وبناء شخصية الطفل على النحو الأمثل بصورة متكاملة.

وفى إطار ما سبق ذكره، يتضح أن المدرسة الصديقة للطفل تعتنق مفهومًا للتوعية يذهب إلى ما هو أبعد من التميز فى التدريس والنتائج الأدائية، إذ ينصب التركيز على احتياجات الطفل ككل شخصه وظروفه ومحيطه، وليس فقط على المكونات والأدوار المدرسية التى يشعر المربون فى مجال التعليم تقليديًا بأنهم مسئولون عنها، ومن ثم يشمل نموذج المدرسة الصديقة للطفل تغطية متعددة الأبعاد من النوعية واهتمامًا شموليًا لاحتياجات الطفل ، وبناءًا على ذلك وسعيًا من المدارس الصديقة للطفل للوصول إلى هذه النوعية فإنها تتناول وتشرك جميع القطاعات فى عملها ، كما تهتم بتعزيز مشاركة الطفل، وتوفير فرصة أو مساحة للأطفال؛ ليعبروا عن آرائهم ووجهات نظرهم، وتهتم بمساعدة الأطفال على تعلم اتباع الأنظمة والقوانين ومراعاتها، وإظهار الاحترام للسلطات المدرسية، هذا بالإضافة إلى ربط المدرسة بالمجتمع المحلي (٧).

ومن ثم تعد المدرسة الصديقة للطفل أكثر من مجرد مكان للتعلم الرسمي، فهى – قبل كل شيء – مؤسسة تعترف وتحترم حقوق الأطفال ليس فقط حقهم في التعليم بل تضمن المدرسة الصديقة للطفل أن يتمتع كل طفل ببيئة آمنة جسديًا وآمنة عاطفيًا ونفسيًا، كما تهتم المدرسة الصديقة للطفل ببيئة التعلم النفسي والاجتماعي؛ حيث أن العوامل النفسية والاجتماعية لها تأثير على رضا الطفل وعلى صحته وقدرته على الأداء في أماكن التعلم(٨).

ويمكن الحكم على مدي جودة التعليم بالمدرسة الصديقة للطفل من خلال بعض معايير المنظمات الدولية ومنها منظمة اليونيسف ، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي: (٩)

- الشمول لجميع الأطفال . – فعالية التعليم والتعلم.
- المشاركة الديمقراطية . – مركزية الطفل فى عملية التعليم والتعلم.
- بيئة تبدأ بالطفل . – بيئة صحية للأطفال.
- بيئة آمنة للأطفال. – بيئة حامية للأطفال.

وعند التمعن فى معايير اليونيسف للمدرسة الصديقة للطفل يتضح أنها تسهم فى توفير بيئة صديقة للطفل، ومن ثم توفير الظروف الملائمة للارتقاء بجودة التعليم المدرسي.

وفى إطار ذلك ظهر توجه عالمي بالعديد من دول العالم اهتم بتبني نموذج المدرسة الصديقة للطفل وتوفير بيئة مدرسية ملائمة لجميع الأطفال دون تمييز، ومن هذه الدول الفلبين التي قامت بالعديد من الإنجازات في ضوء معايير المدرسة الصديقة للطفل ؛ لتحسين جودة التعليم الأساسى .

ومن هذه الإنجازات على سبيل المثال: الاهتمام بتحقيق الفعالية مع كافة الأطفال، من حيث استخدام المعلم لطرق تدريسية وأساليب تربوية ترتكز علي الطفل ، وتزويد المعلمين بفرص متنوعة لتعزيز معارفهم ومهاراتهم، وتوفير بيئة صحية للأطفال، وحماية الأطفال ، حيث تهتم المدارس الصديقة للطفل بتوفير بيئة ملائمة لرعاية وحماية جميع الأطفال والتي تسهم في تطوير الطفل ككل من الناحية النفسية والاجتماعية والعاطفية ، والشمول حيث تهتم المدارس الصديقة للطفل بالفلبين بتوفير المدارس لجميع الأطفال دون تمييز، وتكافؤ فرص الالتحاق بين جميع الأطفال ، ومشاركة الأسرة والمجتمع في تحسين العمل المدرسى من خلال مشاركة الأسرة في صنع القرار المدرسى، ومشاركة المجتمع المحلى في توفير المساعدة المالية والمادية للمدارس (١٠).

كما قامت الصين بالعديد من الإنجازات لتوفير بيئة مدرسية ملائمة لجميع الأطفال دون تمييز في ضوء معايير المدرسة الصديقة للطفل؛ لتحسين جودة التعليم الأساسى ، ومن هذه الإنجازات على سبيل المثال: تطوير مناهج التعليم الأساسي في الصين ، وتحسين القوانين والسياسات التعليمية ؛ لحماية وتنمية حقوق الطفل من خلال تقليل التفاوت التعليمي، وتدعيم المساواة في التعليم، وتحسين نوعية التعليم ، كما تم دمج مبادئ اتفاقية

حقوق الطفل في قانون التعليم الإلزامي المعدل في المراحل الدراسية الوطنية والمحلية، ودعم المشاركة بين المدرسة والأسرة والمجتمع ، وتم تيسير مشاركة الأطفال في عملية التعليم والتعلم وفي صنع القرار، والاهتمام بتعزيز التنمية الشاملة للأطفال ، ومن ثم أصبحت العلاقة بين الطالب والمعلم أكثر مساواة وديموقراطية ، كما أصبح المعلم أكثر اهتمامًا بالطالب وبعملية التعلم ، وأصبح الطالب ينظر إلي المعلم كصديق ومدرب للتعلم ، وأصبح التلاميذ في المدارس الصديقة للطفل في الصين أكثر ثقة بالنفس (١١).

كما قامت تايلاند بالعديد من الإنجازات في ضوء معايير المدرسة الصديقة للطفل؛ لتحسين جودة التعليم الأساسى ، ومن هذه الإنجازات على سبيل المثال : توفير بيئات تعليمية تتميز بالشمول ، وتوفير بيئة تعليمية آمنة ومرحبة بالأطفال، وتوفير بيئة صحية داخل المدارس، وحماية الرفاهية العاطفية والنفسية للأطفال وخاصة مجموعات الأطفال التي تحتاج إلي دعم ، والأطفال المعاقين ، وجعل المدارس فعالة من الناحية الأكاديمية حيث أكدت المدرسة الصديقة للطفل في تايلاند علي تطوير ملف إنجاز الأطفال ؛ بهدف تحقيق التعلم التأملي والنشط ، كما ركزت المدرسة الصديقة للطفل علي جعل التعليم أكثر تركيزًا علي المهارات الحياتية، والاهتمام بتعزيز المساواة بين الجنسين في المدارس، ومشاركة المجتمعات في جميع جوانب التعليم؛ حيث تعد المشاركة المجتمعية النشطة من صميم نموذج المدارس الصديقة للطفل في تايلاند (١٢).

ونظرا لأن جودة التعليم تُعد هدفًا رئيسًا من أهداف المدرسة الصديقة للطفل ، فقد اهتمت وزارة التربية والتعليم في مصر بتحسين جودة التعليم المدرسي بصفة عامة، ومرحلة التعليم الأساسي بصفة خاصة؛ لذلك قامت الوزارة بالعديد من الجهود التى تهدف إلى تحسين جودة الجوانب الكمية والكيفية للتعليم، والتي تسهم في توفير بيئة مدرسية ملائمة وصديقة لجميع الطلاب دون تمييز ، ومن أهم هذه الجهود ما يلي:

- مشروع إعداد المعايير القومية للتعليم فى مصر عام (٢٠٠٣)، وفى إطار ذلك صدرت بعض الوثائق حول معايير التعليم والتى تتمثل فيما يلي: وثيقة معايير المدرسة الفعالة، وثيقة معايير المعلم ، ووثيقة معايير الإدارة المتميزة ، ووثيقة معايير المشاركة المجتمعية، ووثيقة معايير المتعلم ، ووثيقة معايير المنهج ونواتج التعلم وتتضمن كل وثيقة مما سبق بعض المجالات(١٣).

- **إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، حيث صدر قانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد؛ بهدف ضمان جودة التعليم وتطويره المستمر(١٤).**
- **اهتمام دستور ٢٠١٤ بتحقيق جودة التعليم، حيث تؤكد المادة رقم (١٩) من الدستور على أن التعليم حق لكل مواطن، كما تلتزم الدولة بتوفير التعليم للجميع وفقًا لمعايير الجودة العالمية(١٥).**
- **إعداد الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي للأعوام ٢٠١٤-٢٠٣٠: حيث ترتكز الخطة الاستراتيجية على مجموعة من الركائز الرئيسة مثل : الإتاحة وتكافؤ الفرص على كافة المستويات التعليمية، وتحسين الجودة، وكفاءة نظم إدارة النظام التعليمي(١٦).**

كما حددت بعض الاستراتيجيات التي تعتبر خطوة أساسية فى تحقيق جودة التعليم فى مصر، والتى تسهم فى توفير بيئة تعليمية ملائمة وجاذبة للطلاب، وتتمثل هذه الاستراتيجيات فيما يلي: (١٧)

- **إتاحة الفرص المتكاملة؛ لاستيعاب وتعليم جميع الأطفال من عمر (٥-١٨) سنة.**
- **التوصل إلى معالجات غير تقليدية ؛ لمواجهة القصور الشديد فى كفاية المباني والتجهيزات المدرسية.**
- **توفير بيئة مدرسية جاذبة ومنضبطة وآمنة وخالية من العنف والسلوكيات غير المرغوب فيها.**
- **تطوير بيئة التعلم وتزويدها بالتقنيات المطلوبة لتحسين التعليم.**
- **التنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططة للمعلمين.**
- **إعداد وتنمية قيادات العمل التربوي والإداري، والتركيز على الإعداد المتميز لمدير المدرسة والقيادات فى المستوي الأعلى.**
- **التأكيد على المشاركة الفعالة للأسرة، والدعم المجتمعي من خلال مجالس الأمناء.**

- **استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠: حيث ركزت في رؤيتها الاستراتيجية فى مجال التعليم فى أن يكون التعليم ذي جودة عالية ومتاحًا للجميع دون تمييز فى إطار نظام مؤسسي كفء وعادل يسهم فى بناء شخصية متكاملة لمواطن معتز بذاته ، ومستنير، ومبدع ، ومسئول، ويحترم الاختلاف، وفخور بوطنه، وقادر على**

التعامل التنافسي مع الكيانات إقليميًا وعالميًا ، وفى إطار ذلك حددت الاستراتيجية مجموعة من الأهداف المتعلقة بمحور التعليم، كما حددت فى إطار كل هدف بعض مؤشرات القياس؛ للحكم على مدي قدرة النظام التعليمي على تحقيق هذه الأهداف [١٨].

يتضح مما سبق ذكره من جهود قامت بها وزارة التربية والتعليم فى مصر الاهتمام المتزايد بتحسين جودة التعليم قبل الجامعي بصفة عامة، ومرحلة التعليم الأساسي بصفة خاصة، ولهذا أصبحت جودة التعليم من الملامح الرئيسة ، ومن الأولويات الأساسية فى السياسة الرسمية للدولة مثل: الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي، وفى الدستور المصري، وفى رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث تسهم هذه الجهود في الاهتمام بكافة جوانب العملية التعليمية الكمية والنوعية ، كما تسهم في توفير العديد من معايير المدرسة الصديقة للطفل ، ومن ثم توفير بيئة تعليمية ملائمة وصديقة لكافة الطلاب دون تمييز بينهم .

مشكلة البحث:

على الرغم من الجهود المصرية والتى تهدف إلى تحسين جودة التعليم قبل الجامعي بصفة عامة، ومرحلة التعليم الأساسي بصفة خاصة، إلا أن الواقع المصري يشير إلى العديد من أوجه القصور التى تحول دون تطبيق معايير المدرسة الصديقة للطفل ، مما يؤثر بالسلب على قدرة النظام التعليمى على توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل ، ويمكن توضيح أوجه القصور التى يعاني منها الواقع المصري فيما يلي:

- انخفاض ترتيب مصر فى مؤشرات وتقارير جودة التعليم، مثل تقارير التنافسية العالمية، حيث تشير إلى تدني ترتيب مصر وخاصة فيما يتعلق بمرحلة التعليم الأساسي ، ومن هذه المؤشرات ما يلي:

- يشير تقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠١٣/٢٠١٤ فيما يتعلق بمؤشر جودة التعليم الابتدائي، أن مصر احتلت المركز ١٤٨ من بين ١٤٨ دولة بمعدل (٢.٠) من (٧)، وفيما يتعلق بمؤشر جودة الإدارة المدرسية احتلت مصر المركز ١٤٥ من (١٤٨) بمعدل (٢.٣) [١٩].
- ويشير تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٦/٢٠١٧ بلغ مستوي جودة نظام التعليم فى مصر ١٣٥ من ١٣٨ دولة شملها التقرير بمعدل (٢.١) من (٧) ، بينما بلغ

مستوي جودة التعليم الابتدائي المركز ١٣٤ من ١٣٨ بمعدل (٢.١)، كما احتلت مصر فيما يتعلق بمؤشر جودة الإدارة المدرسية المركز ١٣٨ من ١٣٨ دولة شملها التقرير أى المركز الأخير عالميًا بمعدل (٢.٥)[٢٠].

- ويشير تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٨/٢٠١٧ احتلت مصر المركز ١٣٠ من ١٣٧ دولة شملها التقرير بمعدل (٢.٥) بينما بلغ مستوي جودة التعليم الابتدائي المركز ١٣٣ من ١٣٧ بمعدل (٢.٤) ، كما احتلت مصر فيما يتعلق بجودة الإدارة المدرسية المركز ١٢٤ من ١٣٧ دولة شملها التقرير بمعدل (٣.٢) [٢١].

يتضح مما سبق تدني ترتيب مصر من خلال تقارير التنافسية العالمية، كما يلاحظ وجود تحسن بسيط فى تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٨/٢٠١٧ عن التقارير التى تسبقه .

بالإضافة لما سبق، تشير العديد من الدراسات إلى بعض أوجه القصور التى تسهم فى تدني مستوي جودة التعليم فى مرحلة التعليم الأساسي، ومن أهمها ما يلي:

- ارتفاع تكلفة التعليم ، وتعدد أنظمة التعليم ، وارتفاع كثافة الفصول ، وزيادة معدلات التسرب والرسوب من التعليم الأساسي ، وتفاوت نسب الالتحاق بالتعليم بالمدارس العامة [٢٢].
- قلة تشجيع الرؤساء بالمدرسة للمعلمين فى صناعة القرارات المدرسية؛ ويرجع ذلك لضيق النظرة لمعلم المرحلة الابتدائية ، والاعتقاد بمحدودية مهاراته من وجهة نظر بعض المديرين، وضعف رغبة بعض المعلمين فى المشاركة؛ نتيجة لعدم تحفيزهم عن هذه الأعمال بالصورة المرضية لهم[٢٣].
- ضعف مشاركة مجلس الأمناء والآباء والمعلمين فى صنع واتخاذ القرارات المدرسية، ويرجع ذلك إلى: قلة الوعي المجتمعي بأهمية دور مجلس الأمناء والآباء والمعلمين داخل المدرسة، وسيادة النظام المركزي على الإدارة المدرسية، هذا بالإضافة إلى وجود بعض القرارات والقوانين التى تحد من دور مجلس الأمناء والآباء المعلمين داخل المدرسة[٢٤].
- لا يستوفي المبني المدرسي فى معظم المدارس مواصفات الأمن والسلامة المطلوب، وضعف الصيانة الدورية للمبني والتجهيزات المدرسية سواء فى ذلك المباني الحديثة

أو القديمة، هذا بالإضافة إلى أنه لا يُراعي فى المبني المدرسي متطلبات استيعاب ذوي الاحتياجات الخاصة سواء فى مطالع الصعود أو تجهيزات الفصول أو فى دورات المياه(٢٥).

- يغلب على واقع التعليم الجانب النظري، كما أن الاستمرار فى تصميم المناهج والكتب المدرسية والمواد التعليمية بالأساليب التقليدية يكرس حفظ المعلومات واسترجاعها فى عمليتي التعليم والتقويم، مما يسهم في ضعف الاهتمام بمختلف المهارات التعليمية العليا للطلاب، والتى تتضمن التفكير الإبداعي والناقد، وإكساب الطلاب القدرة على حل المشكلات، وتدريبهم على المبادرة وتحمل المسئولية، حيث أن ضعف الاهتمام بذلك، يؤدي إلى ضعف كفاءة النظام التعليمي ومن ثم عزوف الطلاب عن المدرسة(٢٦).

يتضح مما سبق تنوع أوجه القصور التي تعانى منها مرحلة التعليم الأساسى في مصر ، ومن ثم تسهم فى جعل بيئة المدرسة بيئة طاردة للطلاب غير جاذبة لهم ، مما يفرض ضرورة تبني نموذج المدرسة الصديقة للطفل؛ للتغلب على هذه المشكلات وذلك لما تتيحه معايير المدرسة الصديقة للطفل من مقومات تسهم فى تحسين جودة التعليم الأساسي.

وفى ضوء ما سبق، يحاول البحث الحالي الإجابة عن السؤال الرئيس الآتى:

كيف يمكن تحويل مدارس التعليم الأساسي فى مصر إلى مدارس صديقة للطفل فى ضوء خبرات بعض الدول؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

١- ما الإطار النظري للمدرسة الصديقة للطفل كما ورد فى الأدبيات التربوية المعاصرة؟

٢- ما ملامح المدرسة الصديقة للطفل فى كل من الفلبين والصين وتايلاند في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في كل منها ؟

٣- ما أوجه الشبه والاختلاف بين المدارس الصديقة للطفل في كل من الفلبين والصين وتايلاند ؟

٤- ما الجهود المصرية لتحويل مدارس التعليم الأساسى إلى مدارس صديقة للطفل في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها؟

٥- ما الآليات المقترحة التى تسهم فى تحويل مدارس التعليم الأساسي فى مصر إلى مدارس صديقة للطفل بالإفادة من خبرات بعض الدول ؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في وضع مجموعة من الآليات التي تسهم فى تحويل مدارس التعليم الأساسي فى مصر إلى مدارس صديقة للطفل فى ضوء خبرات بعض الدول.

ويمكن تحقيق هذا الهدف الرئيس من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

١. التعرف على الإطار النظري للمدرسة الصديقة للطفل كما ورد فى الأدبيات التربوية المعاصرة.
٢. إبراز ملامح المدرسة الصديقة للطفل فى كل من الفلبين والصين وتايلاند في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في كل منها .
٣. التعرف على أوجه الشبه والاختلاف بين المدارس الصديقة للطفل في كل من الفلبين والصين وتايلاند.
٤. إبراز الجهود المصرية التي تسهم في تحويل مدارس التعليم الأساسى إلى مدارس صديقة للطفل في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها .
٥. التوصل إلى آليات مقترحة تسهم فى تحويل مدارس التعليم الأساسي فى مصر إلى مدارس صديقة للطفل بالإفادة من خبرات بعض الدول وبما يتناسب مع طبيعة المجتمع المصري.

أهمية البحث:

- تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع؛ باعتبار أن جودة التعليم الأساسي فى مصر من الموضوعات التى تحظي باهتمام كبير، وتقع فى قمة الأولويات الاستراتيجية للدولة سواء فى الخطط الاستراتيجية أو في رؤية مصر ٢٠٣٠م.
- تزايد الاهتمام بقضية جودة التعليم الأساسي والقيام بالعديد من المبادرات والبرامج الإصلاحية لتحسين جودة التعليم الأساسي فى مصر بما يسهم في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

- تعد مرحلة التعليم الأساسي من أهم المراحل التعليمية التى تتطلب إعادة النظر فيها والاهتمام بها؛ باعتبارها العمود الفقري للنظام التعليمي، بالإضافة لدورها فى تشكيل ثقافة الطلاب وتنمية شخصيتهم وتهيئتم لمواصلة الدراسة فى المراحل التعليمية الأخرى.
- شمولية معايير منظمة اليونيسيف للمدرسة الصديقة للطفل ودورها فى تحسين جودة التعليم الأساسي.
- تنوع الفئات المستفيدة من البحث مثل: القيادات المسئولة على كافة المستويات التعليمية ، وتوعيتهم بأهمية معايير المدرسة الصديقة للطفل فى تحسين جودة التعليم الأساسي.

منهج البحث وخطواته:

يستخدم البحث الحالي – لتحقيق هدفه الرئيس– المنهج المقارن والذى لا يقتصر على وصف الظواهر ، وإنما يقوم بتحليلها وتفسيرها في ظل ظروف مجتمعاتها والقوى الثقافية والمجتمعية السائدة ، ويعطى بالإضافة إلى ذلك فرص الإفادة منها بما يتوافق وظروف المجتمع المصرى(٢٧) .

ووفق لذلك يسير البحث الحالي وفق الخطوات الآتية:

- عرض وتحليل المدرسة الصديقة للطفل كما ورد فى الأدبيات التربوية المعاصرة .
- رصد لأبرز ملامح المدرسة الصديقة للطفل فى كل من الفلبين والصين وتايلاند في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في كل منها .
- التحليل المقارن لتوضيح أوجه الشبه والاختلاف بين المدارس الصديقة للطفل في كل من الفلبين والصين وتايلاند وتفسيرها في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في كل منها.
- إبراز الجهود المصرية التي تسهم في تحويل مدارس التعليم الأساسى إلى مدارس صديقة للطفل .
- التوصل إلى آليات مقترحة تسهم فى تحويل مدارس التعليم الأساسي فى مصر إلى مدارس صديقة للطفل بالإفادة من خبرات بعض الدول وبما يتناسب مع ظروف المجتمع المصرى.

- **حدود البحث:** يقتصر البحث على الحدود الآتية :
- الحدود الموضوعية : فيما يتعلق بالإطار الفكرى للمدرسة الصديقة للطفل ، يقتصر البحث على تناول العناصر الآتية: نبذة تاريخية مختصرة ، والأهداف ، والمتطلبات ، والمعايير.
- يتناول البحث خبرة كل من الفلبين والصين وتايلاند ؛ حيث تمكنت هذه الدول من خلال المدارس الصديقة للطفل القيام بتنفيذ العديد من الإنجازات فى إطار معايير المدرسة الصديقة للطفل ، كما تمكنت هذه الدول من القيام بالعديد من الجهود التي ساهمت في توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل ، والتى أسهمت فى تحسين جودة ونوعية التعليم الأساسي بها.
- يركز البحث على معايير منظمة اليونيسف للمدرسة الصديقة للطفل؛ حيث ترتكز كل من الفلبين والصين وتايلاند إلى هذه المعايير فيما تقوم به من إنجازات وجهود؛ لشمولها، ولدورها فى تحسين جودة التعليم وخاصة فى مرحلة التعليم الأساسي ، وتتمثل هذه المعايير فى: الشمول ، وفعالية التعليم والتعلم ، والمشاركة الديمقراطية ، ومركزية الطفل فى عملية التعليم والتعلم، وبيئة تبدأ بالطفل ، وبيئة صحية للأطفال، وبيئة آمنة للأطفال، وبيئة حامية للأطفال.

مصطلحات البحث:

- **المدرسة الصديقة للطفل:** تتنوع تعريفات المدرسة الصديقة للطفل ، ومن أهم التعريفات ما يلي:

تُعرف منظمة اليونيسيف المدرسة الصديقة للطفل بأنها : مدرسة تسعى وراء الأطفال لجلبهم إليها وإلحاقهم بها، فهي مدرسة تعمل بهدف جذب الأطفال من مختلف الخلفيات والاحتفاظ بهم على مقاعدها، كما تحترم التنوع والاختلاف وتضمن عدم التمييز[٢٨].

كما تعرف بأنها: مدرسة تسعى إلى توفير التعليم الجيد لجميع الأطفال من خلال معالجة كل القضايا التي لها تأثير فيما يتعلق بالرفاهية الاجتماعية والبيئة المناسبة والصديقة لكل طفل أثناء عملية التعلم، ويرتبط نهج المدرسة الصديقة للطفل ببعض الأبعاد مثل: الشمول، وجودة التعليم والتعلم، والمدرسة الآمنة والوقائية، والمساواة، والبيئة الدراسية الودية، وتعزيز الترابط المجتمعي والشراكة المجتمعية [٢٩].

كما تعرف بأنها: وسيلة لنقل مفهوم حقوق الطفل إلى الممارسات الصفية وإلى إدارة المدرسة، وترتكز المدارس الصديقة للطفل على : الشمول ، والفاعلية الأكاديمية ذات الصلة باحتياجات الأطفال، وتوفير بيئة صحية وآمنة ، والمشاركة في جميع مجالات سياسة المدرسة وإدارتها، وفي توفير الدعم الكافي للطلاب [٣٠].

كما تعرف بأنها: مدرسة يتم من خلالها تلبية احتياجات الأطفال الصحية، كما تعتمد على المجتمع وتعترف وتعزز حقوق جميع الأطفال بغض النظر عن أي اختلافات بين الجنسين والتي ترجع إلى الدين والعرق والحالة الأسرية والإعاقة البدينة والعقلية [٣١] .

وتعرف أيضًا بأنها: المدرسة التي تبذل جهدًا في التنمية الشاملة للأطفال، والتي تشمل جميع القطاعات مثل: التعليم والصحة والبيئة المدرسية والبنية التحتية [٣٢].

واستنادًا لما سبق يمكن تعريف المدرسة الصديقة للطفل إجرائيًا بأنها: المدرسة التي تسعى إلى توفير بيئة تعليمية ملائمة وجاذبة لجميع الأطفال بمرحلة التعليم الأساسى، وذلك من خلال تبنى بعض المعايير والتي تتمثل في: شمول التعليم وتوفير التعليم الجيد لجميع الأطفال دون تمييز بينهم، مع احترم تنوع الأطفال ، وفعالية عملية التعليم والتعلم وجودتها، والتمركز حول الطفل ، وتوفير بيئة آمنة وصحية وحامية لجميع الأطفال، وتدعيم الترابط والمشاركة الديمقراطية في جميع مجالات المدرسة ، مما يسهم في تلبية كافة احتياجات الأطفال التعليمية والترفيهية والصحية، وتنمية ميولهم واتجاهاتهم، والاهتمام بالنمو المتكامل لهم دون تمييز.

- الدراسات السابقة :

تتنوع الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المدرسة الصديقة للطفل ما بين دراسات عربية وأجنبية، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

أولًا: دراسات عربية:

(١) دراسة : (أحمد علاء الدين، ٢٠١٠) [٣٣] ، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدي إمكانية تطبيق الإدارة فى المدارس صديقة الطفولة لمعايير الجودة الموضوعة لها في الجمهورية العربية السورية من خلال التعرف على وجهة نظر الإداريين والمعلمين ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: وجود درجات مختلفة تتراوح ما بين عالية ومتوسطة وضعيفة حول

مدي تطبيق الإدارة لمعايير الجودة الخاصة بالمدارس صديقة الطفولة فى سوريا من وجهة نظر الإداريين والمعلمين، كما أثبتت الدراسة أن هذه الفروق ترجع إلى بعض المتغيرات مثل: المؤهل التعليمي والمشاركة فى الدورات التدريبية المتعلقة بالمدرسة صديقة الطفولة.

(٢) دراسة (عبد الرحمن سليمان عبد الرحمن الصايغ، ٢٠١٤) [٣٤] ، هدفت الدراسة إلى تقييم برنامج المدارس الصديقة للطفل بمديرية بيت الفقيه في الجمهورية اليمنية فى ضوء معايير الجودة فى التعليم، من حيث تأثير هذا البرنامج على الإدارة المدرسية والمعلمين والأطفال والبيئة المدرسية والمجتمع المحلي ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: وجود قصور فى مدي تجاوب المجتمع المحلي مع برنامج المدرسة الصديقة للطفل؛ للأمية المنتشرة فى المجتمع الريفي اليمني، كما أن درجة تأثير البرنامج على الأطفال أقل من المستوي المطلوب خاصة وأن المستهدف الرئيس من البرنامج هو الطفل ، ويرجع ذلك للقصور فى توافر المعنيات والوسائل التعليمية المساعدة على ذلك.

(٣) دراسة (ميادة طارق عبد اللطيف، ٢٠١٥) [٣٥] ، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المدارس الصديقة للطفل من وجهة نظر معلمي المرحلة الابتدائية في بغداد ، ومدى وعي معلمي المرحلة الابتدائية بمجالات التنمية المستدامة ، والتعرف على العلاقة بين واقع المدارس الصديقة للطفل والوعي بمجالات التنمية المستدامة من وجهة نظر معلمي المرحلة الابتدائية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: وجود علاقة ارتباطية بين واقع المدارس الصديقة للطفل والوعي بمجالات التنمية المستدامة من وجهة نظر معلمي المرحلة الابتدائية.

(٤) دراسة (رانيا وصفي عثمان، وهناء إبراهيم إبراهيم سليمان، ٢٠١٦)[٣٦] ، هدفت الدراسة إلى تحويل مدارس التعليم الأساسي فى مصر من مدارس طاردة إلى مدارس جاذبة للطفل ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما قامت الدراسة بإجراء مقابلة؛ للتعرف على أهم ممارسات القيادة التحويلية الداعمة لمدرسة صديقة للطفل بمرحلة التعليم الأساسي فى مصر، والتعرف على مقترحات تفعيل ذلك ، ولقد

توصلت الدراسة إلى العديد من ممارسات القيادة التحويلية الداعمة لمدرسة صديقة للطفل بمرحلة التعليم الأساسي فى مصر من خلال بعض المحاور، حيث يتضمن كل محور العديد من الممارسات الداعمة لمدرسة صديقة للطفل ، ومن أهم هذه المحاور: تطوير رؤية عامة مشتركة للمدرسة تؤكد على مفاهيم المدرسة الصديقة للطفل، وتحديد أهداف المدرسة وأولياتها حسب حاجاتها وحاجات المجتمع المحلي ، وتهيئة الأفراد العاملين لمدرسة صديقة للطفل، وهيكلية التغيير لمدرسة صديقة للطفل، وبناء ثقافة مشتركة داعمة للتغيير لمدرسة صديقة للطفل داخل المدرسة ، والاستثارة الفكرية وتوقع مستويات أداء عالية من العاملين على ضوء معايير المدرسة الصديقة للطفل .

(٥) دراسة (هناء عبد الكريم حسن، ٢٠١٦)[٣٧] ،هدفت الدراسة إلى التعرف على نظام الإدارة الذاتية المدرسية ومدي إمكانية تطبيقه فى المدارس العراقية من وجهة نظر القادة التربويين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج منها: موافقة معظم مديري المدارس الصديقة للطفل على إمكانية نجاح تطبيق نظام الإدارة الذاتية المدرسية، ومنح الصلاحيات لإدارات المدارس وبدرجة كبيرة جدا في مجال شئون الطلبة ، وبدرجة كبيرة في مجالات الأهداف التربوية ، والأبنية المدرسية، والإشراف التربوي، وبدرجة متوسطة في مجال شئون المعلمين والعاملين، والشئون المالية، والشراكة المجتمعية، وبدرجة متدنية في مجال المناهج المدرسية.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية:

(١) دراسة (Olaleya Florence Oluremi,2012) [٣٨]، هدفت الدراسة إلى تقييم بيئة التعليم المدرسي فى المدارس الابتدائية فى نيجيريا، وتشمل الدراسة بيئة الفصل الدراسي، وتوفير مرافق البنية التحتية، والمعلم، والتلاميذ، والتفاعل فى إعداد البيئة الدراسية، وتألف مجتمع الدراسة من جميع المدرسين فى المدارس الابتدائية العامة فى ولاية أوزون بنيجيريا ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن ٢٥% من المدارس المختارة لم تكن مدارس صديقة للطفل، ويرجع ذلك إلى افتقارها إلى مرافق البنية التحتية ، كما لم تكن معظم الفصول الدراسية

صديقة للأطفال ذوي الإعاقة ، وبناء على ذلك أوصت الدراسة بضرورة اهتمام جميع أصحاب المصلحة بقطاع التعليم الابتدائي؛ لتجعل بيئة الفصل الدراسي جذابة وممتعة للتلاميذ، وهذا من شأنه أن يعزز التدريس والتعلم، وتحسين إنتاجية المعلم.

(٢) دراسة (Geoffrey Mwenda Kanamba, 2014) [٣٩] ، هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المدرسية التى تؤثر على توفير بيئة مدرسية صديقة للأطفال فى المدارس الابتدائية العامة فى مقاطعة إيجمبي الشمالية من حيث دراسة العلاقة بين مرافق المدرسة المادية وتوفير بيئة مدرسية صديقة للطفل ، وتحديد تأثير المعلمين، والموارد التعليمية ، وتقييم تأثير المتابعة والرصد ، والتعرف على تأثير استعداد المعلم على توفير بيئة مدرسية ملائمة للأطفال فى المدارس الابتدائية العامة ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع المعلومات عن طريق استخدام الاستبيانات والجدول الزمني للملاحظة ، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج منها:

- أن المدارس تستخدم الكتب بنسبة١ : ٣ مما يدل على ندرة الموارد التعليمية الموجودة فى مدارس المنطقة، ويمثل هذا أحد معوقات توفير بيئة مدرسية صديقة للطفل.
- أن مسئولي الوزارة نادرًا ما يزورا المدرسة، كما أن غالبية المعلمين لم يتم تقييمهم فى الفصول الدراسية أثناء التدريس من قبل المعلم الرئيس أو المدير.
- أن المديرين لم يزورا المعلمين فى الفصل أثناء التدريس؛ حيث يعتقدون أن المعلمين لم يكونوا مستعدين بشكل جيد لتوفير بيئة صديقة للطفل.
- أن المرافق المادية الأساسية فى مدارس هذه المنطقة غير كاف لتوفير بيئة مدرسية صديقة للطفل.

(٣) دراسة (Purity Nyaguthi Nyogu , 2016)[٤٠] ، هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير نموذج المدرسة الصديقة للطفل على أداء التلاميذ فى KCPE (Kenya Certificate of Primary Education) الشهادة الكينية للتعليم الابتدائي فى مدارس شبه مقاطعة نجورو، واسترشدت الدراسة بأربعة أهداف رئيسة؛ لتحديد تأثير مصادر التعلم ، وتدابير السلامة والصحة فى المدارس ، وتدريب المعلمين، ونمط وأساليب التدريس الذي يرتكز على الطفل على أداء التلاميذ فى الشهادة الكينية

للتعليم الابتدائي (KCPE) فى شبه مقاطعة نجورو ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات باستخدام الاستبيانات ، وتوصلت الدراسة إلى أن مصادر التعلم، وتوافر تدابير السلامة والصحة، وتدريب المعلمين وأساليب التدريس والتعلم التى ترتكز على الطفل تسهم فى تحسين أداء التلاميذ فى الشهادة الكينية للتعليم الابتدائي (KCPE).

(٤) دراسة (Muhammad Nadeem Anwar& Mushtaq Ahmed Malik & Asma Khizar, 2016) [٤١] ، هدفت الدراسة إلى مقارنة بيئة التعلم فى المدارس الصديقة للطفل مع المدارس التقليدية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، ولقد توصلت الدراسة إلى وجود فرق بين المدارس الابتدائية التقليدية والمدارس الصديقة للطفل لصالح المدارس الصديقة للطفل، من حيث: توفير بيئة التعلم التى تركز على الطفل، وتوفير بيئة التعلم الملائمة، والتفاعل الإيجابي والصحي بين المعلم والطفل، والاهتمام بالحالة المادية للفصل، ومشاركة الوالدين، وتوافر ظروف صحية أفضل فى المدارس الصديقة للطفل مقارنة بالمدارس التقليدية، هذا بالإضافة إلى عدم وجود عقوبات بدنية أو بلطجة فى المدارس الصديقة للطفل بل يتم معاملة الطفل معاملة حسنة ، كما توصلت الدراسة إن بيئة التعلم فى المدارس الصديقة للطفل تسهم فى تحسين الأداء الأكاديمي، كما نجحت المدارس الصديقة للطفل فى تحقيق مستوي أعلى من الإنجازات الأكاديمية.

(٥) دراسة (Anjali Shakya, 2017) [٤٢] ، هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوي تنفيذ نموذج المدرسة الصديقة للطفل والمبادرات الإيجابية، وكذلك التحديات التى تواجه مدرسة (Sunrise boarding school) ، واستخدمت الدراسة مقابلة شبه مقننة أثناء جمع البيانات، واستندت الدراسة إلى المعايير التى تتركز عليها المدرسة الصديقة للطفل وهي: الشمول، والمساواة بين الجنسين، والصحة وتعزيز الحياة المدرسية، وحماية جميع الأطفال، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: الحاجة إلى تحسين التواصل بين المعلمين وأولياء الأمور وكذلك المدرسة، والقصور فى توافر مرافق الصحة العامة أو الطبيب بالمدرسة، والقصور فى وجود صناديق إسعافات أولية كافية فى المدرسة، وضرورة وضع قواعد سلوك مناسبة بشأن أعمال

البلطجة والعنف ، كما توصلت الدراسة إلى أن العقوبة البدنية تمثل أحد التحديات الرئيسة داخل المدرسة ، وأكدت النتائج على ضرورة توافر طرق لتنظيم برامج التوعية، وورش العمل، والحفاظ على البنية التحتية الصديقة للطفل.

(٦) دراسة (Fatma Cobanoglu & Zeynep Ayvaz-Tuncel& Aydan Ordu, 2018)[٤٣] هدفت الدراسة إلى التعرف على رأى المعلمين ومديري المدارس وطلاب المدارس من الصف الخامس إلى الصف الثامن لمدرستهم على أنها صديقة للأطفال ، وتم اختيار الطريقة المختلطة للدراسة حيث تم جمع البيانات الكمية باستخدام مقياس المدارس الملائمة للأطفال Child Friendly School (Scale CFSS) الذي طوره الباحثون، وتم تنفيذ المقياس في فصل واحد من كل مستوى تم اختياره عشوائيًا، وتم الحصول على البيانات النوعية من المعلمين المتطوعين، وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج منها : أن خصائص المدرسة الصديقة للطفل تتغير وفقًا للمستوى الاجتماعي والاقتصادي للمدرسة ، ونوع الجنس للطلاب ومستوى الصف.

(٧) دراسة (Ella Mae Silao-Navarra, 2019)[٤٤] ، هدفت الدراسة إلى تحديد أهداف المدرسة الصديقة للطفل والبيئة النفسية والاجتماعية للمتعلمين في المدارس الثانوية العامة في مدينة بوتوان في الفلبين ، واستخدمت الدراسة المناقشة الجماعية والمقابلة المتعمقة وتقنية دلفي؛ لتحديد العوامل الميسرة والمعيقة للمدرسة الصديقة للطفل، وتوصلت الدراسة إلى أن أهداف المدرسة الصديقة للطفل لديها استدامة عالية للتنفيذ بين المدارس، وأظهرت البيئة النفسية والاجتماعية للمتعلمين حالة مرضية مما يعني أن غالبية الأطفال كانوا يشعرون بالرضا في بيئتهم التعليمية، كما أكدت الدراسة أن العوامل الميسرة للمدرسة الصديقة للطفل تتمثل في دعم ومشاركة نشطة من المدير والمعلمين والأطفال والمجتمع، وأن العوامل التي تعرقل ذلك هي الشخص المالي المكلف بإدارة الأنشطة المدرسية الصديقة للطفل ، وموقف المدرسين ، ونقص وعى الأطفال ، والافتقار إلى المرافق.

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة العربية والأجنبية فى اهتمامها بتناول المدرسة الصديقة للطفل، ولكن تختلف عنها فى هدفها الرئيس حيث تهدف

الدراسة الحالية إلى تحديد بعض الآليات التي تسهم في تحويل مدارس التعليم الأساسى في مصر إلى مدارس صديقة للطفل من خلال الإفادة من خبرة كل من الفلبين والصين وتايلاند ، كما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة باستخدام المنهج المقارن .

خطوات البحث: يسير البحث الحالي وفق الخطوات الآتية:

- الخطوة الأولي: الإطار العام للبحث من حيث: مقدمة البحث ومشكلته، وأهدافه، وأهميته، ومنهجه، وحدوده ، ومصطلحاته، والدراسات السابقة، وخطوات البحث.
- الخطوة الثانية: تتضمن المدرسة الصديقة للطفل في الأدبيات التربوية المعاصرة.
- الخطوة الثالثة: تتضمن إبراز ملامح المدرسة الصديقة للطفل فى كل من الفلبين والصين وتايلاند في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في كل منها.
- الخطوة الرابعة: تتضمن التحليل المقارن للمدارس الصديقة للطفل في كل من الفلبين والصين وتايلاند.
- الخطوة الخامسة: وتتضمن الجهود المصرية التي تسهم في تحويل مدارس التعليم الأساسى إلى مدارس صديقة للطفل في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها .
- الخطوة السادسة : وتتضمن الآليات المقترحة التي تسهم فى تحويل مدارس التعليم الأساسي فى مصر إلى مدارس صديقة للطفل بالإفادة من خبرات بعض الدول وبما يتناسب مع ظروف المجتمع المصرى.

الخطوة الثانية: المدرسة الصديقة للطفل – إطاراً نظرياً

تستند المدرسة الصديقة للطفل إلى بعض المبادئ التي تنبثق من المواثيق الدولية المهتمة بحقوق الطفل مثل: إعلان حقوق الطفل/ ١٩٥٩م ، والذي تضمن العديد من المبادئ، ومنها المبدأ السابع والذي ينص على حق الطفل في تلقي التعليم والذي يجب أن يكون مجانيًا وإلزاميًا في مراحله الابتدائية على الأقل ، وأن تكون مصلحة الطفل العليا هي المبدأ الذي يسترشد به المسئولون عند تعليمه وتوجيهه ، كما نص المبدأ التاسع على حق الطفل في التمتع بالحماية من جميع صور الإهمال والقسوة والاستغلال، هذا بالإضافة إلى ما أكد عليه المبدأ العاشر في حق الطفل أن يحاط بالحماية من جميع الممارسات التي قد تدفع إلى التمييز العنصري أو الديني أو أي شكل آخر من أشكال التمييز [٤٥].

يتضح مما سبق الاهتمام بحقوق الطفل، والحرص على توفير كافة المقومات التي تؤهله للنمو المتكامل والمحافظة على كافة حقوقه ، وفي إطار ذلك يمكن تناول المدرسة الصديقة للطفل من خلال المحاور الآتية:

أولًا: المدرسة الصديقة للطفل – نبذة تاريخية:

على الرغم من أن نشأة النموذج التعليمي للمدارس الصديقة للطفل نتج من عمل اليونيسيف مع منظمة الطفولة الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية؛ لتحسين نوعية الصحة في المدارس، فإن ظهور المدارس الصديقة للطفل أكثر تعقيدًا إلى حد ما؛ فهي نتاج سياسة وممارسات متطورة لبرامج التطوير، وتغيير لوجهات النظر العالمية فيما يتعلق بالتعليم الجيد، وللكشف عن أصول وسبب نشأة المدارس الصديقة للطفل لابد من التعرف على بعض القضايا منها: النهج القائم على حقوق الإنسان، والهدف العالمي من التعليم الابتدائي الشامل بدءًا من مؤتمر جومتين للتعليم للجميع لعام ١٩٩٠م وحتى الهدف الحالي الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وإلقاء نظرة عامة على وجهات النظر المتعلقة بمفهوم التعليم الجيد (٤٦).

وفى إطار ذلك ركزت العديد من المنظمات مثل: منظمات المعونة الدولية والحكومات الوطنية اهتمامها بتحسين جودة التعليم ، مع الاستمرار في الاهتمام بزيادة فرص الوصول إلى التعليم، ومن بين هذه المبادرات العالمية إطار المدارس الصديقة للطفل والذي ظهر في البداية بالتركيز على الصحة الأساسية في المنازل والمدارس، ومع تأثير اليونيسيف امتد المفهوم ليشمل قضايا الصحة والتغذية، وتعدى هذا المفهوم ليشمل بعض القضايا المتعلقة بعناصر أوسع للجودة في التعليم مثل: الشمول وحقوق الإنسان، كما اهتمت منظمات أخرى مثل منظمة إنقاذ الطفولة بالتعرف على طبيعة المدارس الصديقة للطفل، ثم طورت اليونيسيف منذ ذلك الوقت دليل للمدارس الصديقة للطفل والذي يشيع استخدامه كدليل مرجعي للتعليم الجيد، ومن ثم يهدف إطار المدارس الصديقة للطفل لليونيسيف إلى تعزيز جودة التعليم فيما يتعلق بالاحتياجات العامة للأطفال والقيام بذلك من خلال مناهج أكثر تشاركية ، ومشاركة أصحاب المصلحة في تعليم الأطفال مثل: منظمات المجتمع المدني، وقادة المجتمع، والآباء والأطفال أنفسهم، وهو نهج يؤيد المبدأ القائل بأن كل طفل يحق له أن يكون مشاركًا نشطًا في عملية التعليم (٤٧).

وأدى هذا التوجه إلى تحول اليونيسيف من نهج أحادي العامل إلى نهج شامل للمدارس الصديقة للطفل، والذي يركز على صحة الطفل وسلامته وخلفيته الاجتماعية، وكذلك على فرص تعلم الطفل، ويركز نهج اليونيسيف الشامل للمدارس صديقة الطفل بشكل خاص على بيئة المدرسة كأساس للتعليم الجيد، وتتكون هذه العوامل من عوامل اجتماعية أساسية مثل: عدم التمييز، والشمول، والسلامة، والوعي بحقوق الطفل واحترامها، والتربية التفاعلية التي تركز على الطفل، والترويج لمشاركة الأطفال في الأنشطة الصفية، وفي العمليات الإدارية المدرسية، وإنشاء مجتمع مدرسى قوي [٤٨] .

يتضح مما سبق أن نشأة المدرسة الصديقة للطفل وتطورها كان نتيجة لبعض السياسات والممارسات المتطورة، ونتيجة لتغيير وجهات النظر فيما يتعلق بالتعليم الجيد، حيث بدأ الاهتمام بجودة التعليم من خلال التوسع الكمي لضمان التحاق جميع الأطفال بالمدارس دون الاهتمام الكافي بالجودة النوعية، ثم ظهرت محاولات عديدة لتحسين الجودة النوعية والاهتمام بكافة حقوق الطفل، وتوفير بيئة تعليمية ملائمة لاحتياجات الأطفال وحقوقهم دون تمييز بينهم، ومن ثم يمكن القول بأنها تستند إلى اتفاقية حق الطفل ، وتتعلق بكل جانب من جوانب الإصلاح التعليمي ، والذي يضع الطفل في بؤرة الاهتمام في جميع الأنشطة والممارسات التي تتم في المدرسة.

ثانيًا: أهداف المدرسة الصديقة للطفل:

تتنوع الأهداف التي تسعى المدرسة الصديقة للطفل إلى تحقيقها، ويمكن إجمال هذه الأهداف فيما يلي: [٤٩]

(١) نقل المدارس والنظم التعليمية وتحويلها بشكل تدريجي ليتفق مع المعايير النوعية، مع التصدي لجميع العناصر التي تؤثر على رفاهية الطفل ورعايته وحقوقه كمتعلم ومستفيد رئيس من التعليم في الوقت الذي يتم فيه تحسين الوظائف المدرسية الأخرى أثناء تنفيذ هذه العملية.

(٢) تحقيق معايير الجودة لجميع الأطفال في الواقع ، وإمكانية الوصول إلى المدرسة والبقاء على مقاعدها، والنقل من صف إلى آخر، وإتمام المرحلة التعليمية في الوقت المحدد، ومن ثم توفير تجربة تعليمية غنية يستطيع الطفل من خلالها النمو والتطور وبلوغ إمكاناتهم الكاملة، ووصولًا إلى هذه الغاية فإن نماذج المدارس الصديقة للطفل تهتم

بتوظيف المشاركة والدعم الكاملين لجميع الأطراف المعنية، واستخدامها لتيسير إعمال حق الطفل في الحصول على تعليم جيد النوعية.

(٣) الاهتمام بالصحة والأمن والأمان، والاهتمام بتغذية الطفل ورفاهيته النفسية ، مع الاهتمام بتدريب المعلمين وبملاءمة أساليب التدريس، وموارد التعلم المستخدمة في التعليم المدرسي.

(٤) تعزيز مشاركة الطفل، وتوفير مساحة للأطفال للتعبير عن آراءهم ووجهات نظرهم، كما تهتم المدارس الصديقة للطفل بمساعدة الأطفال على تعلم إتباع النظم والقوانين ومراعاتها، وإظهار الاحترام للسلطات المدرسية.

كما تهدف المدرسة الصديقة للطفل إلى ما يلي:

(١) تحسين معدل الالتحاق والاحتفاظ بالأطفال، وزيادة معدل تحصيلهم الدراسي، والمشاركة في رعاية الطفولة المبكرة، وتقليل عدد الأطفال الموجودين خارج المدرسة، وتحسين المخرجات التعليمية، هذا بالإضافة إلى تعزيز ودمج التعليم الصحي والنظافة في المدرسة (٥٠).

(٢) حماية حقوق الأطفال، وتحسين بيئة التعلم المقدمة لهم، وتعليمهم بتقديم جميع أنواع المساهمات بجودة تعليمية فعالة من خلال التعاون بين أولياء الأمور والموظفين والمدرسين والإداريين (٥١).

بالإضافة لما سبق، يمكن من خلال المدرسة الصديقة للطفل تحقيق الأهداف الآتية: (٥٢)

(١) تدعيم التعاون مع الشركاء؛ لتعزيز ومراقبة حقوق ورفاهية الطفل.

(٢) تعزيز مشاركة الطفل، والإبداع ، والثقة، واحترام الذات، وتحقيق الرفاهية النفسية والاجتماعية.

(٣) إعداد المناهج ذات الصلة بالطفل، والاهتمام بالتربية التي تركز على الطفل بحيث تتوافق مع عملية التعلم ومع واقع الطفل واحتياجات التعلم لديه.

(٤) مراعاة الفروق بين الجنسين ، والإنصاف، وضمان التكافؤ في فرص الالتحاق بالمدارس لكافة الأطفال وخاصة الفتيات.

(٥) توفير الصحة والسلام والحماية للأطفال.

(٦) إقامة شراكات متناغمة وتعاونية لصالح الطفل مع أسر الأطفال، وإنشاء روابط قوية بين المدرسة ومجتمعها، وتشجيع الوالدين، ومشاركة المجتمع مع المدرسة وفيها.

ومن ثم فإن المدرسة الصديقة للطفل هي مدرسة يكون فيها العاملون محبين للأطفال ، ويتم تلبية احتياجات الصحة والسلامة للأطفال بشكل ملائم، وتعترف بحقوق جميع الأطفال وتعززها بغض النظر عن الجنس أو الاختلافات الدينية أو الوضع العائلي أو إعاقات القدرات الجسدية والعقلية ، كما يساعد السياق النفسي والاجتماعي الإيجابي على تهيئة بيئة مواتية للتعليم والتعلم ، ويمكن للعلاقات الإيجابية بين الطفل والمعلم أن تؤثر على تحفيز الأطفال، وعلى تحصيلهم الدراسي، وعلى حضورهم، وتسهم في تحسين استبقاء المعلم(٥٣).

يتضح مما سبق تنوع الأهداف التي تسعى إليها المدرسة الصديقة للطفل حيث تهتم بتحسين جودة النظام التعليمي ، وتطوير كافة الممارسات الصفية؛ لتلبية احتياجات الطفل، ولتوفير بيئة تعليمية جاذبة له، بحيث يشعر الطفل بالاهتمام والرعاية الصحية والنفسية بصورة متكاملة مما يسهم في تربية الفرد تربية متكاملة علي المستوى العقلي والعاطفي والجسمي والاجتماعي والسلوكي، ومن ثم يكون الأطفال متحمسين للتعلم.

ثالثًا: متطلبات المدرسة الصديقة للطفل:

ترتكز المدرسة الصديقة للطفل على بعض المتطلبات التي تسهم في توفير بيئة تعليمية ملائمة وصديقة للطفل، ومن أهم هذه المتطلبات ما يلى :

(١) توافر مدير ذات مؤهلات وقدرات متميزة:

يعتبر المدير في المدرسة الصديقة للطفل مسئول عن التغيير والابتكار، فهو المسئول عن عملية التخطيط المدرسي، وعن توفير الموارد اللازمة، وتوفير التدريب الأساسي لكافة المعلمين، هذا بالإضافة لدوره في تدعيم الروابط البناءة مع المجتمع المحلي، وفي إدارته لعملية التغيير ، وعلى مدير المدرسة الاهتمام بقيادة المعلمين وتوجيههم وإلهامهم (٥٤).

ومن ثم فالقيادة التعليمية عامل رئيس في المدرسة ؛ حتى يتأكد مدير المدرسة كقائد تعليمي من تحقيق رسالة المدرسة، من حيث قدرته على مراقبة جودة التدريس وأداء الصلاحيات الإشرافية، حيث تتطلب المدارس من القادة الجيدين تنظيم عملية التعليم والتعلم؛ لضمان تحقيق رسالة المدرسة، كما يُطلب من قادة المدارس ومديريها صياغة خطة من شأنها أن تثمر عن تطوير المدارس من خلال فكرة أن المدارس الجيدة ترتبط بخصائص وجود

إدارة تعليمية قوية وتوقعات تعليمية واضحة ولديها القدرة على توفير خصائص بيئة تعليمية مواتية (٥٥).

وفي إطار ذلك لابد من توافر بعض المقومات لدى مدير المدرسة؛ حتى يتمكن من أداء دوره بفاعلية، وليتمكن من توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل، ومن أهم هذه المقومات ما يلي:

- أن يمتلك مدير المدرسة مؤهلات وتدريب وخبرة تفي بالغرض؛ بهدف التعامل مع التحديات، والفوز باحترام المعلمين والأطفال والمجتمع المحلى، بالإضافة إلى استخدام مؤهلاته لممارسة السلطة بصورة إيجابية وليس لمجرد الحكم باستخدام السلطة البيروقراطية، ورغم أن المسئولية النهائية عن القرارات تظل على عاتق مدير المدرسة إلا أنه لابد لمدير المدرسة من استشارة المعلمين والأطفال والمجتمع المحلي ومشاركتهم في عملية صنع القرار، بالإضافة لما سبق على مدير المدرسة أن يمتلك القدرة على إدارة الموارد المدرسية بشفافية؛ لتدعيم الثقة في نفوس المعلمين والأطفال والمجتمع المحلي ولإقناعهم باستخدام الموارد المحدودة بحكمة (٥٦) .
- أن يتوافر بمدير المدرسة بعض المهارات كالخبرة في إدارة الموارد البشرية وحقوق الطفل، وأن يقود مدرسته من خلال ضرب الأمثلة التي يحتذي بها ؛باعتبار أن مدير المدرسة مسئول عن حل المشكلات، ومسئول عن العلاقات العامة ؛ حيث يرسم الصور الذهنية للمدرسة، بالإضافة لما سبق على مديري المدارس أن يكونوا قادرين على تحديد الممارسة التي تتطلب التحسين والمجالات التي يمكن فيها الاستثمار في الأفكار الإيجابية(٥٧).

ولهذا فإن جودة النظام التعليمى يتطلب توافر قيادات تربوية مدربة تدريبًا يتناسب مع تحديات العصر الحديث ، كما تتطلب جودة النظام التعليمى صقل المهارات القيادية والإبداعية لديهم ؛ حتى يتمكنوا من قيادة المؤسسة التعليمية.

يتضح مما سبق أن مدير المدرسة يعتبر أحد المتطلبات الرئيسة للمدرسة الصديقة للطفل؛ لتأثيره المباشر علي فعالية عملية التعليم والتعلم ، حيث يمكن من خلال القيام بأدواره المتنوعة ومن خلال ما يمتلكه من مهارات وقدرات توفير المناخ المدرسي الإيجابي والآمن والداعم للطلاب وللعملية التعليمية مما يجعل من المدرسة بيئة صديقة للجميع ؛ باعتباره المسئول الرئيس والأول عن إدارة المدرسة والإشراف علي سير العملية التعليمية بكفاءة

والتنسيق بين جهود كافة العاملين وغيرها من الأدوار التي يقوم بها، والتي تسهم فى توفير بيئة تعليمية صديقة تؤهل العاملين للقيام بدورهم وتسهم في النمو المتكامل لشخصية الأطفال.

(٢) توافر معلم ذات كفاءة عالية : يعتبر المعلم أحد المتطلبات الرئيسة لتوفير مدرسة صديقة الطفل، ويتطلب ذلك مراعاة أن يركز المعلم على مشاركة الطفل والسعي الجاد والواعي لتمكين الأطفال؛ باعتبارهم نتيجة لعملية التعليم الجيدة ، ومن ثم يحتاج تدعيم قدرات المعلم إلى إنشاء برامج للتدريب ولمتابعة المعلمين بحيث تكون مصممة جيدًا لبناء الكفاءات وتدعيم القدرات ورفع معنويات المعلمين، ويتطلب ذلك توفير مستوى رفيع من التدريب للمعلمين قبل الالتحاق بالعمل وأثناء الخدمة مما يمكنهم من العمل بفاعلية ضمن أساليب التدريس المثيرة للتحدي، والمرتكزة على حقوق الإنسان، والمركزة على الطفل وعلى التفاعلية، وهي أساليب تقع في صميم نموذج المدرسة الصديقة للطفل(٥٨).

ومن ثم يعتبر المعلم جزءًا لا يتجزأ من توفير المدرسة الصديقة للطفل؛ باعتباره الركيزة الأساسية لنجاح أي برنامج تعليمى، فلا يمكن لنهج المدرسة الصديقة للطفل أن يكون ناجحًا إلا إذا كان المعلم جزءًا من الفريق الذي يقود هذه العملية، فموقف المعلمين له تأثير مضاعف يمتد إلى ما وراء البيئة الدراسية في المجتمع والمستقبل، ولهذا لابد من دراسة موقف المعلمين نحو المدرسة الصديقة للطفل قبل إطلاقها (٥٩).

يعكس ما سبق أهمية دور المعلم وضرورة تدريبه لتوفير بيئة مدرسية صديقة للطفل، وفي إطار ذلك تتنوع الأدوار التي على المعلم القيام بها ، ومن هذه الأدوار ما يلي: (٦٠)

- جعل بيئة الفصل الدراسي مواتية لجميع المتعلمين.
- المحافظة على تحديث السجلات الصحية لجميع المتعلمين.
- ضمان وجود فصل دراسي جيد التهوية، واستخدام طرق العقاب الإيجابية.
- التأكد من حضور الأطفال، ومعالجة المشكلات عند نشوئها.
- تنفيذ رؤية المدرسة ورسالتها.
- استخدام التقييم التكويني لكافة المتعلمين.
- مراعاة الاحتياجات التعليمية للطلاب.
- توفير ما يكفي من الكتب المدرسية والوسائل التعليمية.

- التعاون مع الموظفين الآخرين؛ لتحديد نقاط قوة وضعف الأطفال.
- إشراك أولياء الأمور والمجتمعات في العمل المدرسي وتلبية متطلبات المدرسة.

بالإضافة لما سبق تتنوع الأدوار التي يمكن أن يقوم بها المعلم والتي تسهم في توفير بيئة مدرسية صديقة للطفل والتي تتمثل فيما يلى: (٦١)

- إدارة سياسات الانضباط المدرسي بطريقة تتفق مع كرامة الطفل ، وضمان حق الطفل في الحصول على أفضل رعاية ممكنة.
- اتباع قواعد ولوائح واضحة وعادلة وشفافة وغير تمييزية تعزز السلوك الإيجابي.
- توفير فرص التعلم التي تُطور قدرات الأطفال على التفكير، وتدعيم احترامهم لذاتهم واحترامهم للآخرين ، والتفكير في المستقبل والتخطيط لمستقبلهم.
- توفير بيئات تعليمية مفتوحة تتميز بالتعاون الجماعي، والمنافسة الإيجابية بين المتعلمين.
- استخدام الوسائل التعليمية والمواد الهادفة والتي يمكن الوصول إليها وذات الصلة والتي تعكس الاحتياجات المختلفة للأطفال في الفصل الدراسى.
- توفير أدوات تعليمية وتدريبية مناسبة من مواد منخفضة التكلفة ومتاحة محليًا .
- تقديم منهجًا يعتمد على الصحة والنظافة ويعتمد على المهارات الحياتية.
- استخدام استراتيجيات تعليمية تناسب الأطفال ذو الإعاقات الجسدية والعقلية

ويتكامل مع ما سبق بعض الأدوار التي يمكن أن يقوم بها المعلم والتي تسهم في توفير بيئة مدرسية صديقة للطفل والتي تتمثل فيما يلى: (٦٢)

- أن يشجع عمليات التعليم والتعلم ذات النوعية الجيدة مع التعليم الفردي المناسب لمستوى كل طفل ، وقدراته ، وأسلوب التعلم ، وطرق التعلم النشطة والتعاونية والديمقراطية.
- أن يوفر محتوى منظم ، ومواد وموارد ذات نوعية جيدة .
- أن يعزز نتائج التعلم الجيدة من خلال تحديد ومساعدة الأطفال على تعلم ما يحتاجون إلى تعلمه وتعليمهم كيفية التعلم.

يتضح مما سبق أن المعلم يعد من المتطلبات الرئيسة لنجاح المدرسة الصديقة للطفل وبدون المعلم الواعي لا يكتب النجاح للمدرسة، ولهذا لابد أن يمتلك المعلم مقومات العمل

المدرسي ، وأن يكون لديه القدرة علي الإبداع والابتكار، واستخدام أساليب التقويم المتنوعة، وأن يتبني أساليب متنوعة في التعامل مع الأطفال بما يتوافق مع قدراتهم وميولهم واحتياجاتهم ، وأن يعي تمامًا أهمية التمركز حول شخصية الطفل وحقوقه؛ لتوفير مناخ إيجابي وفعال لكافة الأطفال، ومن ثم يسهم المعلم في توفير بيئة تعليمية ملائمة، ومناخ ملائم وإيجابي للطلاب مما يسهم في إكسابهم العديد من السلوكيات وبناء الشخصية المتكاملة للطفل .

(٣) **طرق التعلم والتعليم** : تعد طرق التعلم والتعليم من المتطلبات الرئيسة التي يمكن من خلال تطويرها توفير بيئة صديقة للطفل، ويمكن توضيح ملامح ذلك فيما يلى: (٦٣)

(أ) إن استخدام المعلمين في معظم الدول للأساليب التي تركز على الحفظ والاستظهار من غير فهم، مع انتشار الطرق المركزة على المعلم دون إتاحة الفرصة لمشاركة الطفل يتناقض مع المبادئ الصديقة للطفل، ويمثل ذلك جزءًا من التحدي الذي يواجه تدريب المعلمين في الوصول بهم إلى الطرق التي تركز على الطفل، والتي تتسم بالإيضاح والاستكشاف والإتقان، وتطبيق هذه المفاهيم كنوع من اكتساب الأطفال للمعرفة، ولهذا فإن الإصلاح المدرسي يتطلب الانتقال من الأساليب التعليمية التلقينية والراسخة في معظم ممارسات المعلم إلى أساليب أكثر تفاعلية وصداقة للطالب.

(ب) إن استخدام الأساليب المركزة على الطفل والأساليب التفاعلية تجعل التعليم ممتعًا ومشوقًا للطلاب، وتحسن بقاءهم في المدرسة، ويدعم من مشاركتهم وتحسين أدائهم، كما توفر هذه الأساليب التفاعلية الحديثة بيئات تعليمية منفتحة تتسم بالتعاون الجماعي والمنافسة الإيجابية بين المتعلمين ، وفي إطار ذلك يتغير دور المعلم من كونه مصدر المعرفة كلها وصاحب السلطة الذي يجب الخوف منه إلى كونه ميسر للتعلم وشخص يستمع إلى الأطفال ويشجعهم على تحمل مسئولية تعلمهم، مما يدعم حافز التعلم داخل الأطفال بدلًا من كونه مفروضًا عليهم من الخارج .

(ج) لتوفير بيئة تعليمية صديقة للطفل على المعلمين العمل بالتشارك معا الأطفال ؛ لتوفير بيئة تثقيفية نافعة لكلا الطرفين، ويمكن تدريب المعلمين على إعداد الدروس

الصديقة للطفل بأساليب محورية لتحقيق التعلم الأكثر شمولية، ولهذا يؤكد المعلمون الذين يستخدمون أساليب صديقة للطفل عن وجود شعور جديد بالرضا الوظيفي والشعور بمتعة التدريس، كما ساهمت هذه الأساليب التفاعلية في زيادة نسبة حضور المعلمين ودقتهم وشجعت على بذل مستوى أكبر من انتباههم واهتمامهم ، وأدت هذه الأساليب إلى زيادة المشاركة من جانب الأطفال وخاصة في الأنشطة التعليمية ، مما أدى إلى زيادة تحفيز الأطفال، وإحداث تعديل في السلوك ومتعة التعلم.

ولهذا فلابد من تبني استراتيجيات وأساليب إبداعية مبتكرة تتوافق مع كافة احتياجات الأطفال؛ لتقوية التعليم، ولدعم الخبرات المكتسبة.

ويتكامل مع ما سبق ضرورة توافر المناهج الدراسية الملائمة ، ومن المقومات الأساسية التي لابد من توافرها في المحتوى التعليمى للمناهج الدراسية – لكي يسهم في بناء شخصية الطفل بصورة متكاملة، ولتدعيم انتمائه للمدرسة ولتوفير بيئة تعليمية صديقة للطفل– ما يلي: (٦٤)

- أن يتناسب المحتوى التعليمي مع المستويات النمائية للطلاب.
- أن يتبنى الجوانب المهنية والإبداعية لدى الطلاب.
- أن يتبع توظيف التقنيات الحديثة.
- أن ينمي المهارات الفكرية ومهارات البحث العلمي لدى الطلاب.
- أن ينمي الفروق الفردية والميول والرغبات لدى الطلاب.
- أن يربط بين أحداث الواقع وقابلية تطبيق محاوره.
- أن ينمي الجوانب المعرفية والمهارية والوجدانية.

هذا بالإضافة إلى بعض المعايير التي ينبغي توافرها في المحتوى التعليمى ، ومن ملامح المحتوى التعليمى الجيد ضرورة مراعاة أن يتضمن المحتوى التعليمى ما يلى: (٦٥)

- المهارات الحياتية حيث يركز منهج المهارات الحياتية بشكل أساس على مواقف الطلاب، وتغيير السلوك والقيم، وعلاوة على ذلك لابد من دمجها في نظام التدريس بطرق مختلفة.

- أن تتوافر هياكل المناهج الدراسية المتمركزة حول الطفل ، حيث يتم النظر في العديد من النقاط من أجل تنظيم المناهج الدراسية التي تشمل تغطية عميقة لمجالات مهمة من المعرفة والاختلافات الفردية ،علاوة على ذلك يجب أن يكون المنهج الدراسي مراعيًا للنوع الاجتماعي وشاملًا للأطفال ذوي القدرات والخلفيات المختلفة ، ويستجيب للقضايا الناشئة ، وحل النزاعات ، ومستوى الصف المناسب ، ومتسلسل بشكل صحيح ، ويحدد بوضوح نتائج التعلم.
- تفرد المحتوى المحلي والوطني للمحتوى التعليمى، فالقيم المحلية والوطنية لابد من دمجها في المناهج الدراسية.

وفى إطار ذلك وحتى يمكن توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل لابد من الاهتمام بالنشاط المدرسى؛ باعتباره وسيلة لإثراء المنهج الدراسى ، ولتوفير بيئة مدرسية جاذبة ومشجعة على الإبداع وتنمية قدرات الطفل .

حيث يسهم النشاط المدرسي- وخاصة النشاط اللامنهجي- فى تحقيق العديد من الأهداف والتي يمكن إجمالها فيما يلي: (٦٦)

- تطوير قدرات الطلاب في المجالات المختلفة ، ومساعدتهم على فهم وتنفيذ المهام والمسئوليات المسندة لهم.
- تعليم الطلاب السلوكيات والممارسات الديمقراطية، والمساهمة في المناسبات الاجتماعية والبيئية.
- تنمية وعي الطلاب بالمجتمع، وتشجيع التعبير عن الذات، والشعور بالمسئولية.
- تنظيم الأساليب والمبادئ لتنمية احترام الطلاب لذاتهم ومسئولياتهم، وتزويدهم بالمهارات العلمية والاجتماعية والفنية والرياضية اللازمة .

ولقد تزايد الاهتمام بالنشاط المدرسي- وخاصة النشاط اللامنهجي- ؛ لأهميته وما يحققه من فوائد وآثار إيجابية للطالب والعملية التعليمية والتي تتمثل فيما يلى:

- توفير فرص متنوعة للتنمية الاجتماعية والعاطفية ، كما تتيح الأنشطة المنظمة الفرصة لاستثمار وقت الفراغ بشكل منظم ، كما تسهم الأنشطة اللامنهجية في حماية الطلاب من العديد من السلوكيات السلبية (٦٧).

- تحقيق العديد من النتائج الإيجابية وخاصة فيما يتعلق بالتعليم مثل : تحقيق الطلاب لتطلعات أكاديمية أعلى، ومساعدتهم على التخرج من المدرسة بمعدلات ودرجات عالية، كما تؤدي المشاركة في الأنشطة إلى الحد من السلوك المحفوف بالمخاطر (٦٨) .
- يسهم في تعليم الطلاب العديد من السلوكيات والمهارات والقدرات، والتي تتمثل فيما يلي: (٦٩)
  - تعرف الطلاب على أنفسهم، وتحديد الأهداف الفردية، وتطوير مهاراتهم الخاصة لصالحهم ولصالح المجتمع ككل.
  - إكساب الطلاب الثقة في أنفسهم وفي بيئتهم المحيطة بهم ، وتأهيلهم للتكيف مع المواقف الجديدة.
  - احترام الفروق الفردية، والتسامح مع وجهات النظر المختلفة والأفكار والمعتقدات والقيم الثقافية المتنوعة.
  - إكساب الطلاب القدرة على أداء واجباتهم بشغف، وتحمل المسئولية.
  - إكساب الطلاب القدرة على التعامل مع المشكلات الاجتماعية من خلال الاعتماد على أنفسهم ومن خلال التعاون مع الآخرين.
- تنشيط قدرات الطلاب الإبداعية التي لم يتمكنوا من تحقيقها والكشف عنها بوسائل أخرى وفي قطاعات الحياة الأخرى، كما يمكن من خلالها تطوير جميع مهارات التواصل والكفاءات الخاصة بهم، ومساعدة الطلاب على اكتشاف مواهبهم وشخصياتهم وتنمية قدراتهم (٧٠) .

(٤) توفير الموارد التعليمية اللازمة لعملية التعلم : حيث تتنوع الموارد التعليمية اللازمة للمدرسة الصديقة للطفل مثل: الكتب المدرسية، والخرائط ، والصور، ومواد اللعب، السبورات، والطباشير الملون، وأقلام الرصاص، والألوان، وتعتبر هذه الموارد ضرورية لأن تجعل التعليم أكثر فعالية وذات مغزى، كما تدعم من دافعية الأطفال مما ينعكس على تحفيز النمو الكلي للأطفال، كما تستخدم الموارد التعليمية لتلبية الاحتياجات فيما يتعلق بالتصورات السمعية، وتطوير اللغة، والاستكشاف من خلال مراعاة والاحتياجات الاجتماعية العاطفية، ولهذا لابد أن تكون هذه الموارد التعليمية كافية لكل المتعلمين (٧١).

ففي إندونيسيا – على سبيل المثال – هناك أدلة قوية على تزايد الاهتمام بتوفير الموارد التعليمية وخاصة الكتب المدرسية؛ باعتبارها الطريقة الأكثر فعالية لرفع جودة التعليم الابتدائي، حيث تعتبر ندرة الموارد التعليمية في الفصول الدراسية العقبة الأخطر في نموذج

المدرسة الصديقة للطفل، فبدون الموارد التعليمية لا يمكن أن تتم عملية التعلم، فالوصول إلى مستوليات أفضل من الانجاز يرتبط بمدى امتلاك المدرسة لموارد التعلم، ومدى الاستخدام المناسب لها، ومن ثم فمن الضروري التأكد من الاستفادة الكاملة من الموارد التعليمية في التدريس في نهج المدرسة الصديقة للطفل؛ حيث تؤكد اليونيسيف أن التعلم يحدث عندما يشارك المتعلمون بشكل كامل في العملية التعليمية من خلال استخدام الموارد التعليمية المناسبة والمتنوعة في عملية التدريس (٧٢).

يتضح مما سبق أن توافر بيئة تعليمية صديقة للطفل يتطلب استخدام طرق مبتكرة في عملية التعليم والتعلم في ظل موارد تعليمية متنوعة ، بحيث تستند إلى مشاركة الأطفال وتفاعلهم مع المعلم بصورة إيجابية ومشوقة وذلك في ظل مناهج دراسية تراعى احتياجات الأطفال المعرفية والمهارية ، وتوظيف الأنشطة المدرسية بصورة فعالة ومبتكرة مما يسهم في تنمية شخصية الطفل ويدعم من انتمائه للمدرسة وللعملية التعليمية .

(٥) توفير المباني المدرسية الملائمة للطلاب والعملية التعليمية: يُعد المبنى المدرسي عنصرًا رئيسًا من عناصر العملية التعليمية ، ولهذا لابد من توافر بعض المقومات في المبنى المدرسى والتي تتمثل فيما يلى: (٧٣)

- توفير الحراسة الدائمة للمبنى المدرسي.
- توفير الإضاءة والتهوية المناسبة لمختلف مرافق المدرسة.
- توفير مخارج للطوارئ؛ لاستخدامها عند الضرورة.
- التأكد من نظافة المدرسة ومرافقها المختلفة باستمرار.
- متابعة الصيانة الدورية لمختلف مرافق المدرسة.
- توفير دورات المياه الكافية والنظيفة .
- توفير الغرف الصفية الواسعة التي تتناسب مع عدد الأطفال.
- توفير التبريد المناسب أثناء الصيف.

ومن ثم يُعد المبنى المدرسي الجيد أحد الجوانب الأساسية للمدرسة بما يمكن من أداء العملية التعليمية بصورة جيدة، ومن ثم لابد من توافر بعض المقومات في المبنى المدرسي والتي تتمثل فيما يلي: (٧٤)

- أن يكون بناء المدارس بيئيًا بعيدًا عن المواقع الصناعية والتجمعات التجارية ومحطات القطار وخطوط السكك الحديدية، وبعيدًا عن كل ما يؤدي إلى التلوث البيئي مثل الضوضاء، ويفضل بناء المدارس بعيدًا عن الطرق الرئيسة وحركة السير الكثيفة؛ للمحافظة على سلامة الأطفال.
- توافر المدرسة الآمنة إنشائيًا، فالبناء المدرسي الآمن هو الذي يخضع لمعايير البناء الهندسي والإنشائي المتعارف عليه دوليًا ، وتصميم البناء الآمن له مواصفات خاصة به من حيث المداخل، والمخارج، واختيار الأبواب المناسبة والمنافذ الآمنة، وحديد الحماية، وهناك العديد من الأمور الإنشائية المهمة التي يجب مراعاتها ؛ لتوفير السلامة العامة للطلاب مثل: وضع كابلات الكهرباء في مكان آمن، وبناء الأسوار اللازمة بما يتطابق مع المواصفات الفنية من حيث الارتفاع؛ لتوفير الأجواء الآمنة.

ومن ثم يُعد المبنى المدرسي بما يتضمن من المرافق المادية أحد الركائز الأساسية التي يتم من خلالها عملية التعلم ؛ حيث تؤثر البنية التحتية للمدرسة على توفير جودة التعليم ، وعلى تزايد نسب الالتحاق بالمدرسة ، ولهذا السبب يجب أن تكون المرافق ذات أولوية عالية .

وفى إطار ذلك لابد من توافر العديد من العديد الإجراءات التي تسهم في المحافظة على المبنى المدرسى، والتي تتمثل فيما يلى: (٧٥)

- أن يتحمل شخص ما مسؤولية إدارة برنامج صيانة المدارس.
- وجود آليات؛ لضمان تمويل وتنفيذ صيانة المدارس.
- وجود خطة احتياطية؛ لضمان استمرار العمليات المدرسية في حالة حدوث أخطار طبيعية .
- تحديد موقع آمن في حالة إخلاء المدرسة.
- أن يعرف الأطفال والمعلمون والموظفون ومسئولو المدارس ما يجب عليهم فعله قبل وأثناء وبعد وقوع خطر.
- أن توجد لجنة لإدارة الكوارث في المدرسة

يتضح مما سبق أن المباني والتجهيزات المدرسية تعد من المتطلبات الأساسية للمدرسة الصديقة للطفل ؛ لإتاحة الفرصة وتهيئة المناخ المناسب للتعليم ، ويتطلب ذلك توفير مبني مدرسي آمن ومزود بكافة وسائل الأمان والصحة العامة والتهوية والنظافة، وتوفير أماكن

مخصصة للنشاط، بالإضافة للأجهزة التكنولوجية والتقنيات الحديثة التي تسهم في تيسير العملية التعليمية ، وتوفير بيئة مدرسية غنية ومتعددة المصادر، مما يسهم في توفير بيئة صديقة للطلاب تؤهلهم لاكتساب المعارف ، والمهارات، والسلوكيات التي تسهم في تشكيل شخصيتهم .

استنادًا لما سبق ذكره يتضح أن المدرسة الصديقة للطفل ترتكز علي العديد من المتطلبات التي تسهم في توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل بما يتوافق مع مصلحة الطفل واحتياجاته ومتطلبات نموه المختلفة ، كما تعد هذه المتطلبات اللبنة الأساسية بالمدرسة الصديقة للطفل؛ حيث يمكن من خلالها تطوير البيئة المدرسية بكافة عناصرها ومن خلالها تكون البيئة المدرسية مؤهلة وقادرة علي تنشئة جيل مبدع ومبتكر، ولبناء شخصية الطفل بما يتوافق مع قدراته وميوله واحتياجاته ومراعاة لكافة حقوقه دون تمييز؛ باعتبار أن التعليم حق أساسي من حقوق أي طفل كما أقرت المواثيق الدولية، كما تسهم هذه المتطلبات في تحسين جودة النظام التعليمي .

رابعًا: معايير المدرسة الصديقة للطفل:

تتنوع معايير المدرسة الصديقة للطفل، وفى إطار ذلك حددت منظمة اليونيسيف هذه المعايير فيما يلي:

(١) **الشمول**: ويعنى ذلك أن تكون المدارس متاحة لجميع الأطفال ومرحبة بهم دون استثناء، فالمدرسة لا تستقبل الأطفال الساعيين للالتحاق بها فقط، بل تسعى للبحث عن كافة الأطفال المؤهلين للالتحاق بها، بالإضافة لذلك فإن المدرسة تساعد الأطفال على البقاء على مقاعد الدراسة والانتظام فيها، كما أن المدرسة الصديقة للطفل تحترم التنوع والاختلاف، وتضمن عدم التمييز ، وتشمل على بعض الابتكارات التي ساعدت ولا تزال تساعد على جعل المدارس أكثر شمولية، والتي تتمثل فيما يلي: نظم ترسم تفاصيل المدارس المحلية ؛ لمساعدتها على متابعة الالتحاق بالمدرسة ، وتوفير بيئات آمنة ، وبناء شراكات من خلال بعض الشركاء في مجال التعليم ، ويعني هذا أن القواعد العادلة والواضحة وغير التمييزية ضرورية للوصول إلى المدرسة، ولكنها ليست كافية، حيث يجب أن يكون هناك استراتيجيات وتدابير موضوعة موضع التنفيذ؛ لمعالجة الحواجز التي تمنع الأطفال من الحصول على فرص المشاركة في التعليم، وتتمثل أهم العوامل التي تؤثر على الأطفال وتجعلهم غير قادرين

على الالتحاق بالمدرسة أو الانتظام بها : الفقر الأسري، والنوع الاجتماعي، والموقع الريفي، والحاجة إلى العمل، هذا بالإضافة للعوامل الاقتصادية الأخرى داخل المدرسة نفسها، وكذلك التهميش الذي يتسبب فيه المعلمون الذين يفشلون في إشراك الأطفال في عملية التعلم والتعليم، أو الذين لا يملكون المهارات التدريسية للتعامل مع التنوع الذي يميز بعض الأطفال مما يمنع الأطفال من الحصول على تجربة تعليمية جيدة النوعية، وفي بعض الحالات قد يبعد التصميم المادي والبنية التحتية للمدرسة الأطفال عن التعليم، فقد يعيق التصميم المادي للمدرسة وصول الأطفال ذوي الإعاقات ومشاركتهم في المدارس (٧٦).

واستنادًا لما أرسته منظمة اليونيسف من مبادئ يتضح أن لجميع الأطفال الحق في التعليم وإمكانية الوصول إليه، وأن التعليم ليس امتيازًا ليمنحه المجتمع لبعض الأطفال، ولابد في ظل هذا المعيار أن يكون للمدرسة سياسات تشجع على حضور كافة الأطفال وبقائهم في المدرسة، وأن تراعي الفروق بين الجنسين، وتكون المدرسة مفتوحة أمام الأطفال من ذوي الإعاقة، هذا بالإضافة إلى ضرورة أن تكون المدرسة شاملة، وترحب بجميع الأطفال من مختلف الخلفيات دون تمييز بينهم (٧٧) .

وفي إطار الشمول وبمجرد التحاق الأطفال بالمدرسة تسعى المدرسة الصديقة للطفل إلى توفير تعليم جيد من خلال الاستفادة من بعض العمليات مثل: مرونة طرق التدريس، وتوفير الدعم الاجتماعي لجميع الأطفال، وضمان أن البيئة المادية ملائمة للإعاقة؛ لتمكين المتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة من التنقل في المدرسة بشكل مستقل وآمن، كما يمكن تزويد الأطفال بمصادر تعليمية متخصصة، ويتم التدريس لهم من خلال معلمين متخصصين (٧٨).

أي أن المدرسة الصديقة للطفل تحرص على توفير التعليم لجميع الطلاب من مختلف الفئات والطبقات دون تمييز بينهم، وتوفير كافة الخدمات التي تؤهل الطالب للانتظام في المدرسة ؛ باعتبار أن التعليم حق من حقوق الإنسان الذى أقرته كافة المواثيق الدولية.

(٢) فعالية التعليم والتعلم: تتبلور فعالية التعليم والتعلم في العديد من الملامح التي تسهم في توفير المدرسة الصديقة للطفل، والتي يمكن إبرازها فيما يلى:

- أن يركز مدير المدرسة على حقوق الطفل ومصالح المعلمين، وتوقعات الآباء والمجتمع المحلى، وأن يكون المدير معلمًا مؤهلًا يتمتع بالمعارف والمهارات التي تمكنه من أداء

دوره، وأن يكون له رؤية لإلهام التغيير وقيادته والتكيف معه[٧٩] ، وأن يتوافر لديه القدرة على تشكيل رؤية للنجاح الأكاديمي لجميع الأطفال ، وتهيئة مناخ مناسب للتعليم؛ حتى تسود السلامة والروح التعاونية وغيرها من أسس التفاعل المثمر، وتعزيز القيادة في الآخرين بحيث يتولى المعلمون والعاملون دورهم في تحقيق رؤية المدرسة، بالإضافة إلى الاهتمام بتحسين التدريس ؛ لتمكين المعلمين من التدريس في أفضل حالاتهم، ولمساعدة الأطفال على التعلم إلى أقصى درجاتهم[٨٠].

- تعزيز عمليات التدريس والتعلم ذات النوعية الجيدة، واستخدام أساليب التعلم الملائمة لمستوى نمو كل طفل والملائمة لقدراته، هذا بالإضافة إلى استخدام أساليب التعلم التعاونية والديمقراطية، كما توفر المدارس الصديقة للطفل المحتوى التعليمي المنظم، وتوفر كافة المواد والموارد ذات الجودة العالية بما يعزز قدرة التعلم [٨١] .
- تدريب المعلمين وتعزيز مهاراتهم ومعارفهم وقدراتهم، مما يؤدي إلى توفير الثقة لدى المعلمين وتحفيزهم مما يسهم في تحقيق أهداف المؤسسة التعليمية وتحسين الأداء المدرسي [٨٢] .
- مراعاة مصلحة الطفل مع احترام خلفية الطفل واحترام ظروفه المتنوعة، كما يتوافر بها الموارد الكافية، والظروف الاجتماعية المناسبة للتعلم، كما تحمي كافة حقوق الطفل، هذا بالإضافة إلى تعزيز احترام الجنسين والتسامح والتمكين الشخصي ضمن نظام التعليم [٨٣] .
- تعزيز نتائج التعلم الجيدة ، كما توفر المدرسة الصديقة للطفل التعليم على أساس واقع حياة الأطفال، مع الاهتمام باستجابة محتوى المناهج الدراسية لاحتياجات التعلم الفردية، وكذلك للأهداف العامة لنظام التعليم والسياق المحلى وللمعارف التقليدية للأسر والمجتمع [٨٤] .
- اتفاق الأنشطة التعليمية مع اهتمامات وقدرات واحتياجات الأطفال؛ حيث أن هذه الأنشطة والبرامج التعليمية لها تأثير إيجابي على تعلم الأطفال على المدى القصير والطويل، وفي الممارسة الدولية ينظر إلى الفعالية وخاصة فيما يتعلق بالتعليم الملائم للأطفال من خلال المؤشرات الآتية: [٨٥]

- **ملائمة عملية التعلم للأطفال، وأن تكون نتائج التعلم ذات جودة عالية.**
- **أن يتملك المعلمون قدرات ومهارات وأخلاقيات عالية الجودة.**
- **أن يكون لدى المعلمون والتلاميذ الدافع الكافي للتعلم الفعال.**
- **أن تراعي الرؤية والبرامج الفورية المقدمة للطلاب البيئة الصديقة للطفل من خلال استيعاب الابتكار والإبداع.**
- **فعالية الأنشطة المدرسية حيث تقلل من غياب الأطفال من المدارس، كذلك تقلل من معدل تركهم للمدرسة.**

يتضح مما سبق أن فعالية عملية التعليم والتعلم ضرورة حتمية في المدرسة الصديقة للطفل ؛ لتحقيق نتائج ايجابية من خلال الاستخدام الأمثل لكافة جوانب العملية التعليمية؛ لتزويد الأطفال بكافة الفرص للاستفادة بشكل كامل من طاقاتهم ومواهبهم.

(٣) المشاركة الديمقراطية : حيث يتمتع الأطفال بحق التعبير عن آرائهم في التعليم شكلًا ومضمونًا، ومن ثم يتمتع الأطفال والآباء والأمهات والمجتمعات المحلية وأصحاب العمل والقادة السياسيون وغيرهم بدور خاص في تحديد بنية التعليم ومحتواه وعمليته، فمن خلال المشاركة الديمقراطية تستطيع المدارس الصديقة للطفل أن تُعمل حق الأطفال في التعليم ، بالإضافة لما سبق فإن المشاركة الديمقراطية تطرح قضايا مثل خضوع المدرسة للمساءلة من مختلف الجهات المعنية، ويُعتبر ذلك نقطة انطلاق لدراسة الروابط بين المدارس والمجتمعات المحلية من جهة، والروابط بين المدارس وصانعي السياسات والإداريين على المستويين المركزي أو المحلي من جهة أخرى، ومن ثم فإن إلحاق جميع الأطفال بالمدرسة، وترسيخ المشاركة الديمقراطية من قبل الجهات المعنية في التفاوض على محتوى المنهج والهيكلية والأسلوب من شأنها أن تمثل تقدمًا ملحوظًا تجاه إعمال حق الأطفال في التعليم جيد النوعية ، ومن ثم تسهم المشاركة الديموقراطية الفعالة في توفير فرص المشاركة والعمل الجماعي والتعاون الفعال بين المدرسة وأولياء الأمور والأطفال وهيئات المجتمع المختلفة في مناقشة قضايا المدرسة والأطفال، وإبداء آرائهم ومقترحاتهم؛ لحل المشكلات المختلفة [٨٦].

استنادًا لما أرسته منظمة اليونيسف حول المشاركة الديمقراطية يتضح أن المشاركة الديمقراطية تؤكد على الأطفال الذين يجب أن يكون لهم رأي في شكل ومضمون تعليمهم، ويتم تمثيل هذا في المدارس التي لديها سياسات وخدمات تدعم العدالة وعدم التمييز والمشاركة، وحيث توجد روابط قوية بين الأسرة والمدرسة والمجتمع، حيث ينشط الأطفال والأسر والمجتمعات للمشاركة في المدارس واتخاذ القرارات في المدارس(٨٧).

وفي إطار ذلك تقع المسئولية الرئيسة للإدارة المدرسية على عاتق لجان إدارة المدرسة، ورابطة الآباء والمعلمين ، ومدير المدرسة والمعلمين، بالإضافة إلى المشاركة النشطة للأطفال والأسرة والمجتمع في صياغة السياسات والتخطيط وتنفيذ البرامج في المدارس؛ حيث أن مشاركة الأطفال في البرامج المتنوعة تساعد في تنفيذ البرامج بنجاح ، ومن ناحية أخرى تدعم من ثقتهم بأنفسهم وقدرتهم على العمل، ولهذا الغرض على المدارس لتوفير بيئة صديقة للطفل جمع الآباء في المدرسة واطلاعهم على البرامج التي يتم إجراؤها وتشجيعهم على جمع المعلومات حول تقدم أطفالهم، وعند مواجهة الأطفال لأى مشكلات على المدرسة التواصل مع الوالدين وحل هذه المشكلات بشكل جماعي، وعلى المدرسة تنظيم اجتماع للوالدين من خلال تشكيل فرق عمل تتألف من الآباء كأعضاء؛ لضمان مشاركة أولياء الأمور من خلال تكوين رابطة الآباء والمعلمين وجعلهم نشطين في مجال المشاركة (٨٨).

ومن ثم تتنوع المجالات التي يمكن من خلالها مشاركة أولياء الأمور لتحسين جودة المدرسة، ومن ثم توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل، ويمكن إجمال هذه المجالات وما يرتبط بها من أنشطة فيما يلي: (٨٩)

- في مجال التعليم: من خلال المشاركة في الأنشطة اليومية، وفي إعداد برنامج الرحلات الميدانية ، والمشاركة في تقييم أنشطة التعلم خارج الفصول الدراسية، والمشاركة في تخطيط وحل المشكلات فيما يتعلق بمجالات المناهج الدراسية أو برامج التعلم أو السياسات المتعلقة بالطفل .
- مجال شئون الطلاب: من خلال المشاركة في أنشطة تنمية اهتمامات الأطفال ومواهبهم ، وتتم هذه المشاركة بشكل فردي أو من خلال المنظمات المجتمعية للآباء والأمهات واللجان المدرسية ، والمشاركة في أنشطة التخطيط والتنسيق والتنفيذ، وكذلك في تقييم

أنشطة الأطفال، كما يمكن المشاركة والتخطيط للمشكلات التي تتعلق بالمناهج أو برامج التعلم والسياسات.

- مجال المرافق والبنية التحتية: من خلال المشاركة في تحسين البنية التحتية والمرافق التي تدعم تنفيذ عملية التعلم، كما يشمل ذلك أيضًا المشاركة في تطوير الحدائق المدرسية والمباني المدرسية وبناء الفصول الدراسية، وتوفير الوسائل التعليمية.
- الجانب المالي: خلال المساهمة في أنشطة تمويل التعليم، وتقديم تبرعات لدعم التعليم، وتمويل بعض الأنشطة اللامنهجية.

مما سبق يمكن القول أن التكامل والترابط بين الأسرة والمدرسة وهيئات المجتمع المختلفة تسهم في نجاح تنفيذ العملية التعليمية لأهدافها، كما يمكن من خلالها تهيئة البيئة المناسبة والصديقة للطفل من خلال مشاركة المجتمع وأولياء الأمور والأطفال في قضايا المدرسة وفي برامجها وخططها المختلفة، وإبداء آرائهم ومقترحاتهم والاستفادة منها في تحسين جودة العملية التعليمية.

(٤) مركزية الطفل في عملية التعليم والتعلم: فالطفل كمتعلم يشكل مركز عملية التعليم والتعلم، ولهذا يجب ألا تكون العملية التي تنفذ داخل غرفة الصف عملية يكون فيها الأطفال متلقين سلبيين للمعرفة، بل يجب أن تكون العملية التعليمية عملية تفاعلية يكون فيها الأطفال مشاركين فاعلين في عمليات الملاحظة والاستكشاف والاستماع والاستفسار والتوصل إلى المعرفة، وكل ذلك يقع في صلب العملية التي تنفذ داخل الغرفة الصفية في جميع نماذج المدارس الصديقة للطفل، ويمثل ذلك أمرًا ضروريًا للمعلمين ؛ حتى يصبحوا مدربين على هذا الأسلوب التدريسي، وحتى يتمكن الأطفال من تطوير وتنمية إمكاناتهم بصورة كاملة يجب على المدارس أن توفر لكل الأطفال فرص التعلم التي تساعد على تطور وتنمية قدرات الأطفال؛ لكي يفكروا ويقتنعوا بالحجة والمنطق، وأن تدعم المدارس احترامهم لذاتهم واحترامهم للآخرين، وتدريبهم ليفكروا ويخططوا لمستقبلهم [٩٠].

ويعني ذلك احترام ترابط الأطفال، واحترام قدراتهم ومستواهم، وتوفير الموارد التعليمية اللازمة للبيئة التعليمية، وكذلك توفير المناهج الدراسية اللازمة لتعلمهم تبعًا لذلك، كما يتحمل المعلمون المسئولية الكاملة عن تقييم إنجاز المتعلم من حيث التعلم، كما يتم تعليم الأطفال في ضوء احتياجاتهم الصحية والأمنية، هذا بالإضافة إلى مشاركة الأطفال والآباء والمجتمعات

المحلية في صنع السياسات والتخطيط والتنفيذ وتقييم الأنشطة في المدارس [٩١]؛ حيث تشجع المدرسة الصديقة للطفل المشاركة، والإبداع ، واحترام الذات والرفاهية النفسية والاجتماعية بما يعزز منهجًا منظمًا يركز على الطفل، واستخدام طرق تدريس وتعلم مناسبة لمستوى نمو الطفل وقدراته وأسلوب تعلمه بما يتوافق مع احتياجات الأطفال [٩٢] .

(٥) **بيئة تبدأ بالطفل**: حيث يجب أن تؤخذ الاحتياجات النمائية والتعليمية لكل طفل طوال حياته التعليمية، ويجب الإقرار والاعتراف بالقدرات التي يتمتع بها كل طفل، ووضعه الصحي ، مع مراعاة أي ضغط بحق الطفل قد يتعرض له بسبب نوعه الاجتماعي أو عرقه أو جماعاته الأثنية، فهذا النهج يمكن جميع الأطفال من الوصول إلى الفرص التعليمية والمشاركة فيها والاستفادة منها استفادة تامة، كذلك فإن الجهود والموارد الإضافية ضرورية للسماح للمدارس الصديقة للطفل باعتماد هذا النهج الشمولي والمترابط ابتداء من تنمية الطفولة المبكرة وانتهاء بالتعليم الابتدائي وما بعده [٩٣].

ومن ثم يمكن القول أن المدرسة الصديقة للطفل تجعل منه محورًا رئيسًا في العملية التعليمية ، مما أدى إلى تجاوز النظرة التقليدية للطالب ودوره في عملية التعليم والتعلم ، مما أسهم في تغير العلاقة بين الطالب والمعلم ، وتوجيه المعلم لاستخدام طرق تدريسية تتوافق مع قدرات الطلاب وميولهم المختلفة ،ولهذا تهتم المدرسة الصديقة للطفل بتشجيع الطالب على إبداء الرأي والمشاركة والإبداع ، كما تحرص على مراعاة كافة احتياجاته العقلية والنفسية والاجتماعية .

(٦) **بيئة صحية للأطفال** : فبيئات التعلم غير الآمنة ينتج عنها إلحاق الضرر بالأطفال وإصابتهم بالمرض، كما أن توفير مرافق ملائمة للمياه الآمنة والصرف الصحي هي خطوات أساسية في توفير بيئة تعليمية صحية وصديقة للطفل، ويتضمن ذلك توفير الإضاءة الكافية، وإتاحة الفرص للتمارين البدنية والترفيه، والتأكد من أن معدات الإسعافات الأولية مخطط لها وجاهزة بالمدرسة [٩٤].

ويتكامل مع ما سبق ولتوفير بيئة مدرسية صحية ضرورة الاهتمام بالتعليم الصحي القائم على المهارات ؛ حيث تعتبر سياسات وخدمات الصحة المدرسية والبيئة المدرسية الداعمة للصحة من العناصر الأساسية لبرنامج فعال للصحة المدرسية، ولهذا يجب أن يُدعم التثقيف الصحي القائم على المهارات من الوعي بالتهديدات البيئية للصحة، وأن يُولد شعورًا

بالمسؤولية تجاه الصحة والبيئة ، وأن يُحسن من صحة الأطفال، ويُعلمهم كيفية تجنب المخاطر الصحية، وكيفية تهيئة بيئة مواتية للحياة الصحية ، وُيعد التعاون بين مسؤولي التعليم والصحة وفريق الصحة المدرسية واللجنة الاستشارية المجتمعية وأعضاء المدرسة والمجتمع الآخرين ضروريًا ؛ لتحديد المعرفة والسلوكيات والمهارات التي يحتاج الأطفال إلى اكتسابها ؛ لحماية أنفسهم من الأمراض، وللمساعدة في تحسين الظروف البيئية التي تؤثر على الصحة (٩٥).

ويتطلب توفير البيئة المدرسية الصحية اتخاذ بعض الخطوات الإجرائية التي تسهم فى تهيئة بيئة صحية في المدارس، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلى: (٩٦)

- المشاركة من خلال تصميم وتنفيذ خطط لإنشاء بيئات مدرسية صحية، ويتضمن ذلك مشاركة مديري المدارس، ومديري المرافق، والآباء، والأطفال، وقادة المجتمع ، وخبراء في الصحة العامة وحماية البيئة.
- تحديد التهديدات: من خلال إجراء البحوث لتحديد الحجم والأهمية النسبية للتهديدات الكبيرة التي تهدد الصحة داخل البيئة المدرسية، وقد ترتبط التهديدات بجودة المياه، والصرف الصحي، ونوعية الهواء، وسلامة الأغذية والتغذية ، والأمراض.
- تحديد الهدف: من خلال وضع أهداف واضحة وقابلة للقياس ؛ للحد من التهديدات الكبيرة.
- تصميم خطط محددة؛ لتحسين ممارسات تعزيز الصحة في المجالات التالية: جودة المياه ، والصرف الصحي ، ونوعية الهواء، وسلامة الأغذية والتغذية، وإدارة النفايات، واستخدام المبيدات الحشرية، وإدارة المواد الكيميائية الخطرة .
- تنفيذ الخطط وتقييم التقدم المحرز، وتحديد الجداول الزمنية لتحقيق الأهداف.

ومن ثم يمكن القول بأن البيئة المدرسية الصحية تعد معيارًا رئيسًا للتفاعل الإيجابي لجميع أفراد المجتمع المدرسي، كما تسهم في تدعيم الدافعية لدى الأطفال نحو المدرسة ونحو الدراسة وكذلك الانتماء للمدرسة ، كما يمكن من خلال البيئة الصحية المحافظة علي حقوق الأطفال، وتلبية احتياجاتهم الأساسية.

(٧) **بيئة آمنة للطفل:** يجب أن تكون بيئة التعلم المادية قادرة على استيعاب جميع الأطفال في المجتمع المحلى في أماكن آمنة، كما يجب أن يتم تصميم البيئة المدرسية لتلبية

الاحتياجات الأساسية للأطفال، وتوفير إمكانية الوصول إلى المياه النظيفة، ومراعاة النوع الاجتماعي عند توفير دورات مياه منفصلة للفتيات وأخرى للفتيان ، وأن تضع المدرسة الإجراءات الخاصة بالحالات الطارئة، والاستجابة والرد عليها، ويمكن تعزيز مفهوم صداقة المدرسة مع الطفل بشكل أكبر من خلال مشاركة الأطفال في الأنشطة التي تجعل المدارس أنظف وأجمل وأكثر استدامة من الناحية البيئية (٩٧).

واستنادًا إلى ما أرسته منظمة اليونيسيف ، يمكن اعتبار البيئة المدرسية الآمنة بيئة تعليمية خالية من العنف، وتوفر لأعضاء المجتمع المدرسى الشعور بالاستقرار والحصول على احتياجاتهم ، وتلبية رغباتهم وتجنبهم الحرمان والأخطار بحيث يستطيع أعضاء المجتمع المدرسى أن يقوموا بمهامهم في بيئة يسودها علاقات إيجابية ، كما تعمل على توفير بيئة ملائمة للتعلم (٩٨).

وفى إطار ذلك تتنوع ملامح المدرسة الآمنة والتي تسهم في جعل المدرسة بيئة تعليمية صديقة للطفل ، ويمكن إجمال هذه الملامح فيما يلى :

- **تنوع مرافق المدرسة الآمنة مثل: قوانين ومعايير البناء، واختيار موقع آمن ، وتوفير تصميمات قياسية لمقاومة الكوارث، والتمويل وإجراءات الصيانة، والإجراءات والضمانات الخاصة بالتعديلات الهيكلية وإعادة التشكيل والتحويل والإصلاح ، وضمان الوصول الآمن إلى المرافق بما في ذلك الطرق ووسائل النقل (٩٩).**
- **توافر بعض المكونات مثل : تحديد تشريعات مناسبة وديناميكية؛ لتسهيل الإدارة المناسبة للسلامة ، والإدارة الفعالة للاتصال بين جميع أصحاب المصلحة في مجال السلامة مثل: أولياء الأمور والأطفال والموظفين والمجتمع ، وتحقيق بيئة آمنة من خلال سياسة مدرسية فعالة تم تصميمها وفهمها وتطبيقها من قِبل قادة المدارس ، وإدارة المناهج لتشمل السلامة كجزء من التعلم مدى الحياة(١٠٠).**
- **أن تتضمن جميع المدارس موضوعات عن منع وقوع الجريمة ومكافحتها في مناهجها الدراسية، وأن يتعلم الأطفال كيفية حل النزاعات دون اللجوء للعنف، وكيفية السيطرة على غضبهم، وأن يعترف الأطفال بالتنوع، ولهذا فمن حق كل طفل أن يحصل على تربية سليمة في بيئة آمنة ومحفزة، كما أن المدارس الصديقة للطفل هي التي تشرك الأطفال والمجتمع المحلي في تأمين مثل هذه البيئة الآمنة ، حيث**

ينبغي على جميع الجهات أن تعمل مجتمعة ؛من أجل إنشاء وضمان وجود بنية تعليمية محفزة (١٠١).

- **تبنى بعض الممارسات لإنشاء مدارس آمنة، ومن أفضل هذه الممارسات ما يلى: (١٠٢)**

- **دعم الصحة العقلية المدرسية من خلال أخصائي الصحة العقلية العاملين في المدارس والذين تم تدريبهم على توفير خدمات الوقاية والتدخل في عملية التعلم.**
- **دمج الجهود الإيجابية والمستمرة في الوقاية من الأزمات والتأهب لها والاستجابة لها ؛ لضمان أن يكون التدريب وخطط الأزمات وثيقة الصلة بالسياق المدرسي .**
- **الموازنة بين احتياجات السلامة الجسدية والنفسية لجميع الأطفال .**
- **توظيف نظام فعّال وإيجابي للمدرسة يعمل بالتنسيق مع الجهود المبذولة؛ لمعالجة سلامة المدرسة والمناخ و يعزز السلوكيات الإيجابية.**
- **النظر في سياق كل مدرسة وتقديم الخدمات التي هي في أمس الحاجة إليها وبصورة مناسبة ثقافيًا لمجتمع الأطفال.**

مما سبق يمكن القول أن البيئة المدرسية الآمنة هي التى تُسهم في توفير احتياجات الطفل التعليمية والنفسية والترفيهية ، ورعاية الأطفال من ذوى الاحتياجات الخاصة، كما تؤدى إلى مراعاة وتنمية ميول الطفل ، مما يدعم من مشاركة الطفل في المجتمع المدرسى، ومن ثم تحقيق ذاته .

(٨) بيئة حامية للأطفال: إن البيئة الحامية والصديقة للطفل ليست بيئة مؤدية للتعلم فقط، بل بيئة مؤدية إلى اللعب والتفاعل الصحي أيضًا، وعدم السماح بممارسة السلوكيات غير الاجتماعية، كما أن لحماية الطفل وتوفير الأمان بالمنزل أثرًا مباشرًا في قدرة الطفل على الانتظام في غرفة الصف والتعلم، ويتطلب ذلك تدريب المعلمين والآباء والأمهات على أساليب الانضباط والتأديب غير العنيف، بالإضافة إلى وضع إجراءات لحماية الطفل من الإساءة والعنف، والعقاب البدني والتمييز، ويتمثل الغرض الأساسي من ذلك في زيادة فعالية وكفاءة التعلم والوصول إلى الأنظمة التعليمية، وفي تمكين جميع الأطفال من إعمال حقهم في التعلم،

ويجب أيضًا أن يتعلق الغرض بتوسيع بؤرة الاهتمام إلى ما هو أبعد من التدريس الرسمي وصولًا إلى البيئات الأوسع، كما يتعلق الغرض أيضا من الناحية المثالية بإقامة روابط بين المدرسة والمنزل والبيئة الأوسع من خلال أسلوب شمولي يركز على الطفل(١٠٣).

ومن ثم فإن بيئة التعلم الصحية والآمنة والوقائية تهتم بالطفل بصورة كلية وتتضمن الرفاهية البدنية والنفسية لكل طفل ، وتتناول قضايا الصحة والسلامة التي تتداخل مع حق الطفل في التعلم ، ولهذا قد يلزم بذل جهود إضافية لضمان بيئات صحية وآمنة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة ، ويشمل ذلك بعض الاعتبارات مثل : خدمات الصحة والتغذية المدرسية ، والتعامل مع الإيذاء العاطفي والجسدي داخل المدرسة وخارجها ، وسلامة الفضاء المادي في المدرسة أو المجتمع الذي توجد فيه المدرسة، وقد تبين أن معالجة هذه العوامل يزيد من حضور الأطفال ومشاركتهم وأدائهم التعليمي في المدرسة (١٠٤) .

وفى إطار ما سبق ذكره من معايير اليونيسف للمدرسة الصديقة للطفل، يمكن إيجاز أهم خصائص المدرسة الصديقة للطفل فيما يلى: (١٠٥)

- **أنها مدرسة تعكس وتهتم بحقوق كل طفل حيث تتعاون المدرسة مع مختلف الشركاء ؛ لتعزيز ومراقبة حقوق جميع الأطفال ؛ وتدافع عنهم وتحميهم من الإيذاء والأذى داخل المدرسة وخارجها.**
- **التعامل مع الطفل بصورة متكاملة في سياق واسع ، حيث تهتم بما يحدث للأطفال قبل دخولهم النظام على سبيل المثال استعدادهم للمدرسة من حيث الصحة والتغذية والمهارات الاجتماعية واللغوية .**
- **مراعاة الفروق بين الجنسين كما أنها صديقة للفتيات ، ومن ثم تعزز التكافؤ في التحاق الفتيات والفتيان بالمدارس ؛ بما يقلل من القيود المفروضة على المساواة بين الجنسين .**
- **تعزيز نتائج التعلم الجيدة ومن ثم تشجع الأطفال على التفكير النقدي ، وطرح الأسئلة ، والتعبير عن آرائهم.**
- **تتسم بالمرونة وتستجيب للتنوع بما يلبي ظروف الأطفال واحتياجاتهم المختلفة حسب نوع النوع والثقافة والطبقة الاجتماعية .**

- تعزيز الصحة العقلية والبدنية بما يوفر الدعم العاطفي ، ويشجع السلوكيات والممارسات الصحية ، ويضمن بيئة صحية وآمنة .
- توفير التعليم بأسعار معقولة ومن ثم يمكن الوصول إليه وخاصة للأطفال والأسر الأكثر تعرضًا للخطر.
- التركيز على الأسرة ومساعدة الأطفال والآباء والمدرسين على إقامة شراكات متجانسة وتعاونية.
- الاعتماد على المجتمع حيث تقوي الإدارة المدرسية من خلال نهج لا مركزي قائم على المجتمع ، كما تشجع الآباء والحكومة المحلية والمنظمات المجتمعية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة في الإدارة وكذلك في تمويل التعليم ؛ بما يعزز الشراكات المجتمعية والشبكات التي تركز على حقوق ورفاهية الأطفال.

يعكس ما سبق تنوع معايير منظمة اليونيسيف التي تستند إليها المدرسة الصديقة للطفل؛ باعتبارها المنظمة المسئولة عن الطفل، حيث يمكن من خلال مراعاة تطبيق أو تبني هذه المعايير توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل تتسم بالجودة والتطوير وتتمركز حول الطفل واحتياجاته وحقوقه المختلفة، مما يسهم في بناء شخصيته بصورة متكاملة تتوافق مع ظروفه وميوله و احتياجاته، ولهذا تبنت منظمة اليونيسيف المعايير السابقة واستخدامها كنقطة انطلاق لتحويل المدارس إلى مدارس صديقة للطفل .

الخطوة الثالثة: المدرسة الصديقة للطفل في ضوء خبرات بعض الدول

يتناول البحث في هذا الجزء المدرسة الصديقة للطفل علي المستوى الدولي في ضوء خبرات بعض الدول ، ومن خلال هذه الخبرات يتضح ملامح المدرسة الصديقة للطفل ، وأهم الإنجازات والجهود التي تمت في هذه الدول؛ من أجل توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل تؤهل الطفل لمواصلة تعليمه، كذلك تعزيز جودة التعليم وجعله متاحًا لجميع الأطفال .

أولًا: المدرسة الصديقة للطفل في الفلبين:

يتناول البحث في هذا الجزء المدرسة الصديقة للطفل في الفلبين، من حيث تناولها من خلال بعض المحاور، ثم عرض ملامح تميز المدرسة الصديقة للطفل ، وأهم القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها ، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

- **خلفية عامة:**

تُعرف الفلبين رسميًا بجمهورية الفلبين وهي جمهورية دستورية تقع في جنوب شرق آسيا غرب المحيط الهادي ، وهي عبارة عن أرخبيل مكون من ٧.٦٤١ جزيرة ، وتصنف في ثلاثة أقسام جغرافية رئيسة هي : لوزون، وبيسايا ومندناو ، وتعتبر مانيلا هي العاصمة ، بينما المدينة الأكثر كثافة بالسكان هي كيزون ، ويقدر عدد سكان الفلبين بحوالي ٩٢ مليون شخص، مما يجعلها في المرتبة الثانية عشر عالميًا حسب التعداد السكاني ، ويوجد بها أعراق وثقافات متعددة في جميع أنحاء الجزر، ومناخها استوائي، وتعد واحدة من أغني مناطق التنوع الحيواني في العالم، كما تعتبر الفلبين دولة رئاسية وحدودية باستثناء منطقة مندناو فهى ذاتية الحكم حيث يشغل الرئيس منصب رئيس الدولة ورئيس الحكومة ، ويتم انتخاب الرئيس بالاقتراع الشعبي لولاية واحدة مدتها ست سنوات [١٠٦].

ويمكن إبراز ملامح المدرسة الصديقة للطفل في الفلبين ، وأهم القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها فيما يلى :

(١) المدرسة الصديقة للطفل في الفلبين- نبذة تاريخية: يمكن عرض البدايات الأولى للمدرسة الصديقة للطفل في الفلبين بإيجاز فيما يلى: [١٠٧]

- **ترجع جذور المدرسة الصديقة للطفل في الفلبين إلي أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والتي اعتمدت في عام ١٩٨٩ ، ولقد وضعت هذه المبادرة لأول مرة في الفلبين عام ١٩٩٩م بعد أن بدأ البرنامج القطري الخامس للأطفال من الحكومة الفلبينية بدعم من اليونيسيف في الفلبين كمحاولة لتعزيز البيئات الصفية بصورة صحية ؛ ومن ثم زيادة معدلات بقاء الأطفال في المدارس، وفي إطار ذلك تؤكد الفلبين علي الاعتراف واحترام كافة حقوق الطفل ، كما يوفر هذا المشروع بيئة مواتية لتحقيق حقوق الطفل في المدرسة ، كما يساعد علي ضمان توفير بيئة ملائمة للأسرة والمجتمع حتى تصبح صديقة للطفل ، كما يمكن من خلال المدارس الصديقة للطفل تعزيز نهج التعليم الأساسي في المدرسة ؛ لتصبح حقًا صديقة للطفل ، ويتطلب ذلك أن يعمل الأطفال والمعلمين وأولياء الأمور والمجتمع معًا لدعم الأطفال.**
- **ولقد بدأت التجربة الأولى في١٣ مدرسة ابتدائية ، ومنذ ذلك الحين وعدد المدارس الصديقة للطفل في ازدياد مستمر ، كما اهتمت الفلبين بالتوفيق بين نظام المدارس**

الصديقة للطفل وبرنامج إصلاح التعليم الأساسي Basic Education Reform Agenda (BESRA) ، ويمثل (BESRA) إطارًا للإجراءات السياسية والتي وضع لتوجيه الفلبين أثناء سعيه لتحقيق التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥، و كان الهدف من ذلك المساهمة في تحسين الوصول إلي التعليم الأساسي وتحسين جودته، وفي إطار اهتمام الفلبين بالمدارس الصديقة للطفل تسعى وزارة التربية والتعليم الاهتمام بمبادئ المدارس الصديقة للطفل ودمجها في جهود الإصلاح التي ترتكز علي الإدارة المتمركزة علي المدرسة، وتطوير الكفاءات والمعايير المشتركة ، ودمج مبادئ وممارسات المدارس الصديقة للطفل في المبادئ التوجيهية للإدارة المتمركزة علي المدرسة، وفي خطة التدريب والوحدات التدريبية، وإضافة مؤشرات المدارس الصديقة للطفل في نظام المعلومات الإدارية بالتعليم .

(٢) أهداف المدرسة الصديقة للطفل في الفلبين: تتنوع الأهداف التي تسعى إليها المدرسة الصديقة للطفل في الفلبين، ويمكن إجمال هذه الأهداف فيما يلى: (١٠٨)

(أ) تشجيع مشاركة الأطفال في المدرسة والمجتمع ، وتحسين صحة الأطفال ورفاهيتهم .

(ب) ضمان توفير مساحات آمنة ووقائية للأطفال، وتشجيع الالتحاق والانتهاء من الدراسة .

(جـ) ضمان التحصيل الدراسي والنجاح للأطفال، ورفع معنويات المعلمين وتحفيزهم ، وتعبئة دعم المجتمع للتعليم.

بالإضافة لما سبق تسعى المدرسة الصديقة للطفل في الفلبين، وخاصة في حالة الطوارئ إلى تحقيق بعض الأهداف ، ويمكن إجمال هذه الأهداف فيما يلي:(١٠٩)

(أ) توفير الدعم النفسي للطلاب وخاصة في حالة الطوارئ، كما تهدف إلى توفير الدعم التعليمي والاجتماعي، وكافة الأنشطة الأخرى التي تستعيد الشعور بالحياة الطبيعية، ويتم تصميم هذه الطرق بطريقة تشاركية.

(ب) توفير الحماية والتغذية، وكذلك توفير دورات الدعم النفسي للوالدين مثل جلسات الأبوة والأمومة وتعليمهم كيفية مساعدة أطفالهم في التخلص من تجربتهم السلبية.

(ج) دعم قدرة الأطفال على الصمود والرفاهية من خلال الأنشطة المنظمة التي تنظمها المجتمعات المحلية، والتي تجري في بيئة آمنة وصديقة للطفل، ولتكون بمثابة مكان لتحديد الأطفال الضعفاء والمعرضين للخطر وتيسير إحالتهم للاستجابة الفورية.

(د) توفير الفرص للأطفال للعب.

(هـ) تعبئة المجتمعات المحلية حول حماية الأطفال ورفاهيتهم بما في ذلك الأطفال الضعفاء.

(و) تقديم الدعم متعدد القطاعات لجميع الأطفال لإدراك كافة حقوقهم ، بما في ذلك الحصول علي مختلف الخدمات.

التعرف علي الأطفال الضعفاء والمعرضين للخطر، وأن تكون وسيلة للمساعدة في تحديد المخاطر ذات الأولوية في حماية الطفل في المجتمع، وتبادل رسائل حماية الطفل مع المجتمعات المحلية والأسر والأطفال والسلطات.

(٣) **معايير المدرسة الصديقة للطفل في دولة الفلبين:** تتنوع معايير المدرسة الصديقة للطفل في دولة الفلبين، ومن أهم هذه المعايير ما يلي:

(أ) الفعالية مع الأطفال: تعد البيئة التي تركز علي الطفل واحدة من الركائز الأساسية التي تعزز من جودة التعليم، والتي تسهم في تشجيع الأطفال علي المشاركة في أنشطة المدرسة والمجتمع المحلي، علاوة علي ذلك تتبلور فعالية المدارس الصديقة للطفل مع كافة الأطفال، من خلال اهتمام المدرسة بمشاركة كافة الأطفال في أنشطة التعلم المختلفة ، وتوظيف أساليب التدريس وطرق التعلم التي تتناسب مع عمر الطفل وقدراته ، وتشجيع الأطفال علي العمل لحل المشكلات المختلفة ؛ لتحقيق ما يهدفون إلي القيام به [١١٠].

(ب) توفير بيئة صحية للأطفال: تهتم المدارس الصديقة للطفل بتوفير بيئة صحية، ولهذا تعزز المدارس في الفلبين الصحة البدنية والنظافة، ومن ثم تعتبر الصحة البدنية من الموضوعات الأساسية التي تناقش في كثير من الأحيان خلال المقابلات مع مديري المدارس والمعلمين والآباء، حيث تعتقد هذه الأطراف أن البنية الصحية أمرًا حاسمًا للمدارس الصديقة للطفل ؛ لتقديم الخدمات التي تعزز الصحة و النظافة لطلابها[١١١].

(ج) توفير بيئة لحماية الأطفال: إن نظام المدارس الصديقة للطفل بالفلبين هي واحدة من الضمانات الرئيسة التي توفر الأمن لجميع الأطفال ، بالإضافة إلي الاهتمام بالصحة النفسية والتنمية لجميع الأطفال ، كما أكد كل من مديري المدرسة والمعلمين وأولياء الأمور علي أهمية المدارس الصديقة للطفل بما يتجاوز الناحية الأكاديمية ، حيث تهتم

المدارس الصديقة للطفل بتوفير بيئة ملائمة لرعاية وحماية جميع الأطفال والتي تسهم في تطوير الطفل ككل من الناحية النفسية والاجتماعية والعاطفية[١١٢].

ولهذا تهتم المدارس الصديقة للطفل في الفلبين بما يلي: [١١٣]

- **توفير بيئة تعليمية خالية من العنف و سوء المعاملة والاستغلال والإهمال، وتجنب العاملين في المدارس الصديقة للطفل استخدام العقوبة الجسدية أو الإهانة ، واستخدام الانضباط الإيجابي.**
- **اعتماد قواعد محددة للسلوك ولسياسة حماية الطفل.**
- **تعزيز حماية الأطفال من خلال زيادة الوعي بين الأطفال والأسر والمجتمعات المحلية بشأن كيفية حماية الطفل.**
- **بناء المهارات الحياتية للأطفال؛ لتمكينهم من حماية أنفسهم بشكل أكثر فعالية.**
- **التأكد من أن مواقع المدارس الصديقة للطفل والمناطق المحيطة بها آمنة من الخطر.**
- **استخدام المدارس الصديقة للطفل ؛ للتعرف علي الأطفال الضعفاء والمعرضين للخطر، وتيسير إحالتهم للاستجابة الفورية.**
- **استخدام المدارس الصديقة للطفل كوسيلة في تحديد المخاطر ذات الأولوية في حماية الطفل في المجتمع، وتبادل رسائل حماية الطفل مع المجتمعات المحلية والأسر والأطفال والسلطات.**

(د) الشمول وعدم التمييز بين الأطفال: يعد توفير بيئة مدرسية تستجيب لتلبية احتياجات جميع الأطفال المتنوعة سمة أساسية من سمات المدارس الصديقة للطفل في الفلبين – كما تهتم المدارس الصديقة للطفل علي ضرورة حضور جميع الأطفال للمدرسة والبقاء فيها، هذا بالإضافة إلي تعزيز العدالة بين الجنسين[١١٤].

ولهذا تعد المدارس الصديقة للطفل هي مكان لدعم جميع الأطفال وتعزيز الإنصاف، كما أن تصميم وتنفيذ المدارس الصديقة للطفل ينبغي أن يراعي احتياجات الأطفال وخاصة الضعفاء بشكل كبير دون وصم أو إهانة لهم، وتلبية الاحتياجات المميزة للفتيات والفتيان وفقًا للعمر، والخلفية العرقية والدين والحالة المعيشية والإعاقات وغيرها من العوامل، لتحقيق مبدأ الشمولية وعدم التمييز بين الأطفال[١١٥].

(هـ) مشاركة الأسرة والمجتمع: ويتضح ذلك في نظام المدارس الصديقة للطفل في الفلبين، والذى يؤكد علي تشجيع العاملين بالمدرسة علي العمل بشكل وثيق مع أسر الأطفال، والتشجيع علي الدعم والتفاعل لمؤسسات المجتمع ، ولهذا يركز التقييم الخاص بالمدارس الصديقة للطفل في الفلبين إلي أي معرفة إلي أي مدى وصلت المدارس إلي الأسر؛ لتشجيع مشاركتهم في الأنشطة والقرارات ، هذا بالإضافة إلي دمج العاملين في المدرسة مع مؤسسات المجتمع المحلي، للمساعدة المادية أو مشاركتهم في الأمور التي تؤثر علي المدرسة(١١٦).

(٤) إنجازات المدرسة الصديقة للطفل في الفلبين في ضوء معايير المدارس الصديقة للطفل:

تمكنت المدرسة الصديقة للطفل في الفلبين استنادًا إلي معايير المدرسة الصديقة للطفل بها من القيام بالعديد من الإنجازات التي تسهم في تحسين جودة مرحلة التعليم الأساسي، وفى توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل، ويمكن إجمال هذه الإنجازات فيما يلي:

(أ) من حيث الفعالية مع كافة الأطفال: وفي إطار ذلك تم تنفيذ الإنجازات الآتية: (١١٧)

- **استخدام المعلم لأساليب تربوية ترتكز علي الطفل، وفي إطار ذلك تم تنفيذ ما يلي:**

- **استخدام طرق تدريس متنوعة ترتكز على الطفل مثل استخدام التعلم التعاوني؛ حتي يتمكن الأطفال من العمل معًا في مجموعات صغيرة، كذلك استخدام التجارب العلمية اليدوية والبصرية، واستخدام الأنشطة الجماعية والمشروعات الجماعية والمناقشات مع المعلمين؛ باعتبارهم ميسري لعملية التعلم.**
- **استخدم العديد من المدارس في الفلبين للبرامج مثل: برنامج اترك كل شيء وأقرأ (DEAR) Drop Every Thing and read ، وبرنامج الإدارة التعليمية من خلال أولياء الأمور والمجتمع والمعلمين والذي تم تنفيذه في ١٩ مدرسة ابتدائية من المدارس الصديقة للطفل في الفلبين؛ لتعزيز التعليم متعدد الدرجات في المدارس الصغيرة و النائية.**
- **التزام المعلمين بتقنيات تربوية مبتكرة؛ من أجل توفير بيئة تعليمية جيدة لطلابهم ، واهتمام المعلم بتسهيل المناقشة بين الأطفال بصورة شفوية وغير شفوية بطريقة**

إيجابية ، كما يتفاعل المعلم مع الأطفال بطريقة محترفة ، بالإضافة إلي انضمام الأطفال إلي الأنشطة الصيفية المختلفة والتفاعل مع المعلم بطريقة ملائمة.

- تزويد المعلمين بفرص متنوعة لتعزيز معارفهم ومهاراتهم: وفي إطار ذلك تم تنفيذ ما يلي:

- وفرت اليونيسيف البرامج التدريبية المختلفة للمدارس الصديقة للطفل، كما وفرت إدارة التربية الدورات التدريبية ذات الصلة بالمبادرات المختلفة مثل مبادرة الإدارة التعليمية من خلال أولياء الأمور والمجتمع والمعلمين ، و(BESRA) برنامج إصلاح التعليم الأساسي ؛ بالإضافة لذلك اهتم مديرو المدارس بتقديم الدعم غير الرسمي للمعلمين من خلال مبادرة تسمى (School Learning Action Cell (SLAC والتي تؤكد علي توفير الحوار بين المعلمين علي كافة المستويات ؛ لمناقشة استراتيجيات التدريس والمحتوى المقدم للطلاب، كما تعتبر وسيلة فعالة لتحسين الممارسات التعليمية ؛ لأنها تهتم بمشاركة المعلمين.
- توفير فرص مستمرة للمعلمين لتعلم تقنيات تربوية أفضل من خلال ورش العمل والندوات والدورات التدريبية، حيث أسهمت فرص التنمية المهنية والمتوافرة للمعلمين أن يكونوا معلمين أفضل، كما توفر القيادة المدرسية الدعم الكافي لكافة المعلمين وبصورة مستمرة؛ لتحسين أساليب تدريبهم، ونظرًا لما يتوافر للمعلمين من الدعم الملائم كان من الطبيعي استخدام المعلمين لاستراتيجيات التدريس الصديقة للطفل.

- اهتمام المعلمين باحتياجات جميع المتعلمين: وفي إطار ذلك تم اهتمام المعلمين بتعليم جميع الأطفال، وتشجيع دعم مشاركة الأطفال الذين يعانون من مشكلات في عملهم الأكاديمي؛ لتلبية احتياجات التعلم لجميع الأطفال ، بالإضافة إلى تقديم دروس علاجية من خلال المعلمين لجميع الطلاب، ويعتبر ذلك ضروريًا لوجود مستويات مختلفة من الأطفال داخل المدرسة.
- توفير البيئات الدراسية لبيئة مادية مواتية لعملية التعلم: وفي إطار ذلك تم توفير بيئة مادية ملائمة لعملية التعلم مثل: توافر مساحة كافية للجلوس والعمل، وتوافر الإضاءة والتهوية المناسبة ورؤية السبورة من قبل جميع الأطفال.

(ب) من حيث توفير بيئة صحية للأطفال: تم تحقيق العديد من الإنجازات التي ساهمت في توفير بيئة صحية ملائمة لجميع الأطفال، والتي تتمثل فيما يلي: (١١٨)

- **تعزيز المدارس للصحة البدنية والنظافة: وفي إطار ذلك تم الاهتمام بالصحة البدنية، وتوفير البيئة الصحية؛ باعتبارها أمرًا حاسمًا ضروريًا للمدارس الصديقة للطفل؛ لتقديم الخدمات التي تعزز الصحة والنظافة لطلابها، وتزويد الأطفال بالمعرفة المتعلقة بالتعليم الصحي.**

- اهتمام المدارس بتوفير التغذية الملائمة لكافة الأطفال، وفي إطار ذلك تم تنفيذ ما يلى:

- **تقدم المدرسة برنامجًا للتغذية لجميع الأطفال، وتستخدم المدارس فحص الطول والوزن؛ لتحديد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية ، كما تقدم المدرسة المكملات الغذائية للأطفال الذين يحتاجون لها.**
- **إدارة وتمويل برنامج وجبة في المدارس ، وتبعًا لموارد المدرسة وبرنامج التغذية استهدفت المدرسة الطلاب الأكثر فقرًا ، وتم توفيرها للجميع ، كما تم تقديم هذه الوجبات في معظم المدارس يوميًا وفي عدد قليل من المدارس كانت تقدم بها أسبوعيًا ، ويتم تمويل برنامج التغذية من تبرعات أولياء الأمور والمجتمع و المعلمين.**
- **أنشأت المدرسة حدائق لإنتاج الخضروات اللازمة لبرنامج التغذية ، وساهم هذا البرنامج في تحقيق نتائج إيجابية حيث تحسنت التغذية والصحة ، وانخفض سوء التغذية والغياب.**

(ج) من حيث توفير بيئة لحماية الأطفال: تجدر الإشارة إلي أن حماية الأطفال تتبلور من خلال عدة محاور فرعية، ومن خلالها تم القيام بالعديد من الإنجازات التي ساهمت في حماية الأطفال، ويتمثل ذلك فيما يلي: (١١٩)

- **تعزيز السلامة والأمن بين المعلمين والأطفال؛ حيث تمكنت المدارس من توفير السلامة والأمن مما أفاد معظم المعلمين والأطفال بالشعور بالأمان في المدارس.**

- استخدام المدارس لأشكال إيجابية من الانضباط مع الأطفال، وفي إطار ذلك تم تنفيذ ما يلى:

- **توفير التدريب للمعلمين علي كيفية استخدام الأساليب الصديقة للطفل في انضباط الأطفال.**
- **تحديد قواعد داخل الفصول الدراسية من قبل المعلمين ؛ لتوجيه سلوك الأطفال واستخدام أشكال أكثر فعالية وإيجابية لتحقيق انضباط الأطفال مثل : التحدث مع الأطفال بشكل خاص ، والاجتماع مع أولياء الأمور، واستخدام المعلمين الخدمات المجتمعية مع الأطفال بدلًا من العقوبات.**
- **استخدام المعلمين لطرق إيجابية لإدارة سلوك الأطفال، كما أكد الآباء والأمهات علي عدم استخدام العقاب البدني من قِبل المعلمين.**

- **فيما يتعلق بتصور الأطفال بشأن البلطجة والتسلط والتنمر، والتفاعل بين الأقران: وفي إطار ذلك تم تنفيذ ما يلى:**
  - **القضاء علي البلطجة والتسلط والتنمر، وتوفير بيئات لرعاية وحماية جميع الأطفال ومنع التفاعل السلبية بين التلاميذ مثل البلطجة والتنمر.**
  - **التأكيد علي التعلم العاطفي الاجتماعي في الفصول الدراسية ، حيث يحتاج الأطفال إلي تعلم كيفية حل النزاع دون قتال أو تسلط علي الأطفال الآخرين.**
- **التركيز علي الرفاهية النفسية : وفي إطار ذلك تم تنفيذ ما يلى:**
  - **توفير التعليم لجميع الأطفال فيما يتعلق بتنمية المهارات الاجتماعية والعاطفية الإيجابية لديهم.**
  - **توفير بيئة تعليمية تعزز الأمن والصحة النفسية لجميع الأطفال، حيث يتوافر مستوى عال من الوعي في بيئة المدرسة حول أهمية السلامة والأمن والرفاهية العاطفية.**
  - **وجود سياسة للأطفال للإبلاغ عن حالات التنمر أو البلطجة أو المضايقات أو الأذى من الأطفال الآخرين بدون خوف.**
  - **التفاعل بين الأطفال ومع بعضهم البعض بشكل إيجابي .**

(د) من حيث المساواة بين الجنسين والشمول: تجدر الإشارة إلي أن ذلك يتبلور من خلال عدة محاور فرعية، ومن خلال ذلك تمكنت المدارس الصديقة للطفل في الفلبين من تحقيق

العديد من الإنجازات التي ساهمت في تعزيز العدالة بين الجنسين دون تمييز، ويمكن إجمال ما تم من إنجازات فيما يلي: (١٢٠)

- **توفير المدارس لجميع الأطفال دون تمييز: وفي إطار ذلك تم تنفيذ ما يلي:**

- **تم قبول جميع الأطفال الذين يريدون الالتحاق بالمدرسة ، كما تتبنى المدارس سياسة مكتوبة لتعليم جميع الأطفال بغض النظر عن العنصر أو العرق أو الجنس أو الإعاقة أو الدين.**
- **قامت العديد من المدارس برسم الخرائط للمنطقة، وتوفير قائمة بالأسر والأعمار وأسماء الأطفال، كما استخدم المعلمين هذه المعلومات لزيارة العائلات؛ لإقناع الآباء لإرسال أطفالهم إلي المدرسة.**
- **اهتمام العاملين في المدرسة بالتواصل مع أفراد المجتمع ؛ لتشجيع التحاق طلاب الأقليات ، كما يجري موظفي المدرسة اتصالًا مباشرًا بالعائلات التي تسرب أطفالها من المدرسة أو كانوا عرضة للرسوب؛ من أجل تشجيع الالتحاق بالمدرسة.**
- **اتخذ مديري المدارس الريفية منهجًا للدفاع عن هؤلاء الأطفال – و خاصة الذين يكونوا عرضة للرسوب أو من أسرة فقيرة – عن طريق العمل مع المنظمات غير الحكومية المحلية؛ لمكافحة عمالة الأطفال.**
- **أنشأت مدارس أخرى – للاهتمام بالأطفال – برنامج تبني طفل (An adopt a Child Program) ؛لإطعام الأطفال الفقراء أو دفع تكاليف اللوازم المدرسية ، والتي تمول من تبرعات المعلمين.**

- **فيما يتعلق بتصورات الحساسية بين الجنسين: في إطار ذلك تم تنفيذ ما يلي:**

- **اتباع ممارسات عادلة بين الجنسين ، والتعامل مع الذكور والإناث على قدم المساواة، وتشجيعهم علي المشاركة في الأنشطة المدرسية الدراسية والأنشطة البدنية.**
- **توفير فرص متساوية للنجاح في المدرسة لدى كل من الذكور والإناث ، بالإضافة إلي تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث.**

- **تكافؤ الفرص في الالتحاق والحضور بين الذكور والإناث: وفي إطار ذلك تم تنفيذ ما يلى:**
  - **تكافؤ فرص الالتحاق بين الفتيات والفتيان في جميع الصفوف في المدارس الحضرية.**
  - **توفير بيئة تستجيب لتنوع الأطفال، والتأكيد علي الحساسية بين الجنسين، وتكافؤ الفرص لجميع الأطفال.**
  - **استيعاب جميع الأطفال من كل الخلفيات العرقية والدينية في المجتمع والمدرسة وعدم التمييز ضد هذه الخلفيات، بالإضافة إلى مشاركة الأطفال ، كما وفرت المدارس فرصًا متكافئة بين الأولاد والبنات في المدارس مع التركيز علي توفير فرص المساواة في الالتحاق بالمدارس.**

(هـ) من حيث مشاركة المجتمع والأسرة: تجدر الإشارة إلي أن ذلك يتبلور من خلال عدة محاور فرعية، ومن خلالها تم تحقيق العديد من الإنجازات التي ساهمت في تعزيز المشاركة بين المجتمع والأسرة، ويمكن إجمالها فيما يلي: (١٢١)

- **الاهتمام باطلاع الأسرة على تقدم أطفالهم وتشجيعهم علي دعم التعلم: وفي إطار ذلك تم تنفيذ ما يلى:**
  - **عقدت اجتماعات إضافية مع المعلمين والآباء والأمهات بشكل دوري؛ للحديث عن تقدم أبنائهم، كما أن العاملين في كل مدرسة تشجع أولياء الأمور لدعم تعلم أبنائهم في المنزل، والتحدث إلي الأسر حول كيفية مساعدة أطفالهم في دراساتهم الأكاديمية.**
  - **اهتمام مديري المدارس والمعلمين بتوظيف الوقت في اجتماعات جمعية المجتمع والمعلم والآباء؛ لتقديم النصائح للآباء والأمهات عن الكيفية التي يمكن أن تدعم عملية التعلم لطفلهم في المنزل ولتحسين قدراتهم الدراسية.**
- **مشاركة الأسر في المدارس: وفي إطار ذلك تم تنفيذ ما يلى:**
  - **مشاركة الأسر من خلال جمعية المجتمع والمعلمين والآباء في إعداد المبنى المدرسي للسنة الدراسية الجديدة من خلال حملة اسمها School Brigade .**

- إعداد الآباء لوجبات خفيفة مغذية ، كما تمكنت جمعية المجتمع والمعلمين والآباء من تنفيذ مشروعات البناء؛ لبناء فصول دراسية إضافية وبناء المقاصف والملاعب.
- تطوع بعض الأسر المعنية بسلامة الأطفال؛ للعمل كضباط أمن في المدارس، أو بمثابة مرافقين لمساعدة الأطفال.

- مشاركة الأسر في صنع القرار في المدرسة: وفي إطار ذلك تم مشاركة جميع أنواع الأسر في صنع القرار بالمدرسة بغض النظر عن العنصر أو العرق أو الجنس أو اللغة أو الإعاقة أو الدين، كما شاركت الأسر في جهود العمل التطوعي بالمدارس.
- مشاركة المدارس مع شركاء المجتمع: حيث تم تنفيذ ما يلى :

- استخدام مديري المدارس وسائل غير رسمية للتواصل مع المسئولين الحكوميين المحليين وكان نتيجة هذه الجهود وجود علاقة قوية بين المدارس وبين المسئولين الحكوميين المحليين.
- توفير المساعدة المالية والمادية للمدارس، ويشمل هذا توفير المال والطعام لبرنامج التغذية، والمساعدة في تنظيف المدرسة واستضافة التجمعات الاجتماعية، ورسم المدرسة لوحات توضح مبادئ المدارس الصديقة للطفل.

يتضح مما سبق قيام المدرسة الصديقة للطفل في دولة الفلبين بالعديد من الإنجازات المهمة استنادًا لمعايير المدرسة الصديقة للطفل ، حيت تسهم هذه الإنجازات في تطبيق كافة معايير المدرسة الصديقة للطفل بصورة واقعية ملموسة مما أدى إلى توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل في دولة الفلبين ، ومما يسهم في تحسين جودة النظام التعليمى بكافة مدخلاته وتطوير كافة الممارسات داخل البيئة المدرسية ومن ثم يشعر الطفل في ظل ذلك بالرعاية والاهتمام بصورة متكاملة .

(٥) جهود الفلبين في تطبيق المدرسة الصديقة للطفل:

ويتكامل مع ما سبق قيام دولة الفلبين بالعديد من الجهود ، وفى إطار ذلك قامت الفلبين بالعديد من الجهود بنظامها التعليمى وخاصة في مرحلة التعليم الأساسى لتطبيق معايير المدرسة الصديقة للطفل ، ولتوفير بيئة تعليمية صديقة للطفل، ومن أهم هذه الجهود ما يلى :

(أ) الاهتمام بجودة التعليم الأساسي الرسمي ، وفى إطار ذلك قامت دولة الفلبين بما يلى: (١٢٢)

- **إصلاح المناهج ؛ باعتبار أن المنهج ركيزة أساسية بالنظام التعليمى ، ففي العام الدراسي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ تم تنفيذ المناهج القياسية للمدارس العامة الابتدائية والمدارس الخاصة ، ويهدف تطوير المناهج الدراسية إلى تعزيز الهوية الوطنية الفلبينية كجزء أساسي من المنهج المعاد هيكلته .**
- **الإصلاح على مستوى المدرسة: حيث أن تحسين جودة التعليم ينشأ من المدرسة ؛من أجل تحقيق مصلحتها ومصلحة المجتمع ، كما أن الخدمات التعليمية تتم إدارتها بشكل أفضل وتقديمها في مستوى المدرسة مع دعم المجتمع والحكومة المحلية ، ففي عام ١٩٩٩ ومن خلال النظام رقم ٢٣٠ بدأ تنفيذ الإدارة القائمة على المدرسة؛ لدعم تحقيق الأهداف والغايات التعليمية للبلاد والتى تتمثل في أن التعليم الأساسي كحق ، والوصول إلى التعليم الأساسي والإنصاف فيه وتحسين نوعيته ؛ وتحسين نتائج التعلم ؛ ومشاركة المجتمع والحكومة المحلية .**
- **برامج تطوير المعلم، فمن أهم إنجازات مبادرات تطوير المعلمين ما يلى : برنامج تعليم وتطوير المعلم لتحسين تعليم المعلمين قبل وأثناء الخدمة ، وبرنامج إجادة اللغة الإنجليزية الوطني ؛ لاستخدام اللغة الإنجليزية كوسيلة أساسية للتعليم في جميع الأماكن العامة والمدارس الخاصة ، وزيادة عدد المناصب التعليمية سنويًا ، كما تم نشر ومشاركة السياسة التي تعزز التوظيف على أساس الكفاءة مع الحكومات المحلية، وتحديد إرشادات جديدة بعنوان التوظيف والتقييم ،واختيار وتعيين المعلمين في المدارس العامة.**
- **إعداد استراتيجيات لتحسين الإنصاف والجودة والكفاءة ، ويتضمن ذلك الفصول الدراسية والمكاتب ، وأجهزة الكمبيوتر، والكتب المدرسية ، والمعلمين ، ومديري المدارس ونفقات التشغيل المدرسية وغيرها من المعدات والموارد التعليمية والتي تعتبر حاسمة في جعل التدريس والتعلم أكثر فعالية ، حيث أنها تساعد على تحسين الكفاءة التعليمية؛ لأن الأطفال أقل عرضة للغياب عن المدارس التي توفر الموارد التعليمية اللازمة لهم .**

- صياغة بعض السياسات والبرامج والمشروعات التي تعزز من خدمات التعليم الأساسي الجيدة ؛ لضمان أن كل المجتمع لديه إمكانية الوصول إلى خدمات التعليم الأساسي الجيدة ، والاعتراف بأن العوامل المادية تؤثر على قرار الأسر لإرسال الأطفال إلى المدارس ، كما استفادت الفلبين أيضا من المنح وبرامج القروض المحلية ووكالات التنمية الدولية على سبيل المثال مشروع تحسين المرافق التعليمية (المرحلة السادسة) في اليابان .

(ب) ومن الجهود المميزة لدولة الفلبين: إعداد خطة التنمية الفلبينية متوسطة الأجل (٢٠٠٤-٢٠١٠) ومن الاستراتيجيات المحددة لتحقيق أهداف الخطة متوسطة الأجل للتعليم الأساسي ما يلى: (١٢٣)

- نظم دعم التعليم الأساسي؛ من أجل تطبيق الإدارة القائمة على المدرسة ، كما يتم إعادة وظائف المستوى الوطني ودون الوطني بما يتوافق مع أدوار الحكومات المحلية والمجتمع المدني والمجتمع والقطاع الخاص في تقديم وإدارة خدمات التعليم الأساسي .
- تنمية ورفاهية المعلمين، حيث يمكن تعزيز كفاءات المعلمين من خلال برنامج موحد عن طريق تدريب المعلمين قبل وأثناء الخدمة
- تعزيز الكفاءة الداخلية للتعليم الابتدائي من خلال التركيز على دور الأسرة، وتوفير برامج خاصة مثل: التدريس التعويضي ، والتعلم من المنزل ، وتكثيف التغذية والرعاية الصحية في المدرسة بالتعاون مع الأسر والمجتمعات، وقانون رعاية وتنمية الطفولة المبكرة (قانون الجمهورية ٨٩٨٠ لعام ٢٠٠٠) والذى يتم تنفيذه ؛ لتسهيل التعاون بين الوكالات بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص والحكومات المحلية في تقديم الخدمة على مستوى المجتمع.
- تعزيز الكفاءة الخارجية للمدارس من خلال برنامج التوجيه المدرسي؛ لتعزيز ولضمان استعداد خريجي المدارس الثانوية للعمل أو للتعليم العالي.

(ج) دعم معظم المعلمين لاستخدام أساليب التدريس التفاعلية، حيث أكد معظم الأطفال أنه تم تشجيعهم على المشاركة في الفصل والعمل معًا أثناء الفصل ، كما أنشأ المعلمون أيضًا نظامًا لتتبعهم يهتم ببعض القضايا مثل: الأداء الأكاديمي، وصحة الأطفال ،

والخلفية العائلية ؛ لتحديد الأطفال الذين يتعثرون أو المعرضين لخطر التسرب حيث يستند عمل اليونيسف إلى دعم حقوق الأطفال ، بما في ذلك الحق في التعليم[١٢٤].

(د) الاهتمام بتوفير مدرسة آمنة، ومن أهم ملامح هذا الاهتمام ما يلى: [١٢٥]

- تركيز دليل المرافق التعليمية لعام ٢٠١٠ على تحديد السياسات والمعايير الخاصة بتعميم الحد من مخاطر الكوارث في تخطيط وتنفيذ المنشآت المادية، ويهدف هذا الدليل إلى مساعدة مسؤولي المدارس لاتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بالمرافق التعليمية التي من شأنها أن تؤدي إلى التخفيف من آثار تغير المناخ، والحد من المخاطر في المدارس، ويتضمن الدليل الإرشادات والأحكام القانونية واللوائح والمعايير والممارسات ، وتقديم تفاصيل حول اختيار موقع مدرسة آمنة ، وبناء أكثر أمانًا لبناء المدارس.
- توفير التمويل اللازم لصندوق المرافق التعليمية الأساسية؛ من أجل تشييد المباني المدرسية وإعادة تأهيلها واستبدالها وإصلاحها ، وتدار الأموال في كل منطقة بناءً على نسبة عدد الأطفال ، ونقص الفصول الدراسية ، وعلى أساس السياسات التي وضعها قسم التعليم، وتعد شركة الفلبين للألعاب والترفيه مصدرًا آخر للتمويل الذي أقام شراكة مع قسم التربية منذ عام ٢٠١١ ؛ لبناء المباني المدرسية، كما ركزت أولويات البناء الحديثة على المناطق التي تعاني من نقص حاد في الفصول الدراسية ، كما تقوم وزارة التربية والتعليم ببناء مباني مدرسية بناءً على البيانات المقدمة من قسم التربية لتضمن أن جميع مباني المدارس بها مرافق مياه وصرف صحي.

استنادًا لما سبق ، يمكن توضيح أوجه التميز بالمدرسة الصديقة للطفل في الفلبين فيما يلى:

- تعدد الأهداف التي تسعى المدرسة الصديقة للطفل إلى تحقيقها وترجمتها بصورة واقعية ، والاستناد إليها في تحسين جودة النظام التعليمى.
- تتنوع المعايير التي تستند إليها المدارس الصديقة للطفل في الفلبين، ومن أبرز هذه المعايير: الاهتمام بفعالية التعليم والتعلم ، وتوفير بيئة صحية للأطفال، وحماية الأطفال، والشمول، ومشاركة الأسرة والمجتمع، كما تمكنت المدرسة الصديقة للطفل في الفلبين استنادًا للمعايير السابقة من القيام بالعديد من الإنجازات التي ساهمت في تحسين جودة التعليم الأساسي، وفى توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل .

- قيام الفلبين بالعديد من الجهود بنظامها التعليمي وخاصة في مرحلة التعليم الأساسى والتي ساهمت في توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل منها على سبيل المثال : الاهتمام بجودة التعليم الأساسى من حيث إصلاح المناهج الدراسية ، وتوفير برامج لتطوير أداء المعلم ، ودعم المعلمين لاستخدام أساليب التدريس التفاعلية ، وتوفير بيئة مدرسية آمنة ، وتعزيز الكفاءة الداخلية للتعليم الابتدائي.

(٦) القوى والعوامل الثقافية المؤثرة :

تتنوع القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في المدرسة الصديقة للطفل ، والتي تتمثل فيما يلى :

(أ) **العامل السياسى** : مرت الفلبين بالعديد من الأحداث التاريخية ؛ حيث أصبحت جزر الفلبين مستعمرة إسبانية خلال القرن السادس عشر، وتم التنازل عنها للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٩٨م بعد الحرب الإسبانية الأمريكية ، وفي عام ١٩٣٥ أصبحت الفلبين كومنولثًا يتمتع بالحكم الذاتي، وتم انتخاب مانويل كويزون (Manual Quezon) رئيسًا وكلف بإعداد الدولة للاستقلال بعد عشر سنوات انتقالية ، وفي عام ١٩٤٢ سقطت الجزر تحت الاحتلال الياباني خلال الحرب العالمية الثانية، وخاضت القوات الأمريكية والفلبين معًا خلال ١٩٤٤-١٩٤٥ لاستعادة السيطرة، وفي ٤ يوليو عام ١٩٤٦ نالت جمهورية الفلبين استقلالها(١٢٦).

وفى ضوء ما سبق، يتضح أن الظروف السياسية التي مرت بها الفلبين على مدى عصورها المختلفة وتعرضها للعديد من القوى الاستعمارية أثرت في نظامها السياسى ، ومن تأثيرها على طبيعة نظامها التعليمى .

حيث تأثر نظام التعليم في الفلبين بتاريخه الاستعمارى، والذى يشمل تلك الفترات التي خضعت فيها الفلبين لنظام إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، ويعتبر الاستعمار الإسبانى هو الأطول والأكثر نفوذًا من بين جميع البلاد التي استعمرت الفلبين، وتعرف هذه الفترة باسم الحقبة الاستعمارية الإسبانية، كما اتضح التأثير الأمريكي في المناهج التعليمية، حيث تم استخدام اللغة الإنجليزية كوسيلة للتدريس، بالإضافة لما سبق اهتمت اليابان بإدخال العديد من التغييرات في المناهج الدراسية وإلغاء اللغة الإنجليزية كلغة للتعليم وكمادة دراسية

، كما خضعت جميع الكتب الدراسية في ظل الاستعمار الياباني للرقابة والمراجعة وفقًا للثقافة والتراث الياباني(١٢٧) .

ولهذا أصبح نظام التعليم الفلبيني نتيجة ثقافة غنية ومتنوعة من الأخلاقيات الإسبانية والأمريكية واليابانية، مما منح الفلبين مجالًا تعليميًا للتحسين والتطوير، وعلي مر السنين شكل نفوذ الدول المستعمرة نظام التعليم الفلبيني، كما أن التغيرات التكنولوجية السريعة والمجتمع العالمي الأكثر تعقيدًا وترابطًا ، والمنافسة الشديدة في المنطقة الأسيوية والعالم تتطلب إصلاحًا تعليميًا يستجيب لهذه التحديات ؛ حيث أن خطوة الحكومة لعام ٢٠١٢ هي قرار تاريخي سيعد الجيل القادم من الفلبينيين ليكونوا أكثر قدرة علي المنافسة ومواءمة مع المعايير العالمية ، ولهذا يبقي نظام التعليم علي رأس أولويات الدولة (١٢٨).

فمنذ أوائل عام ٢٠٠٠ أجرت حكومة الفلبين إصلاحات واسعة النطاق في نظامها التعليمي؛ لمعالجة نقاط الضعف فيما يتعلق بالإنصاف والجودة، ففي عام ٢٠٠١ أصدرت الحكومة قانون الجمهورية رقم ٩١٥٥ (قانون إدارة التعليم الأساسي) الذي بدأ تطبيق اللامركزية في إدارة التعليم، وفى إطار الاهتمام بإصلاحات الإدارة المدرسية تم إقرار برنامج إصلاح التعليم الأساسي، ويتمثل أحد العناصر الرئيسة لهذا البرنامج في مشاركة أصحاب المصلحة على مستوى المدارس في تحسين مدارسهم من خلال زيادة عدد المدارس التي أعدت خطط تحسين المدارس وتنفيذها ومراقبتها من خلال عملية تشاركية ، وزيادة حجم الموارد التى تدار على مستوى المدرسة (١٢٩) .

وفى إطار ذلك اهتمت الحكومة الفلبينية بالالتزام العالمي المشار إليه باسم التعليم للجميع ، والذي تم إطلاقه لأول مرة في تايلاند في عام ١٩٩٠ م ؛ لتقديم العديد من فوائد التعليم لكل مواطن ، ومحليًا يشار إلي برنامج التعليم للجميع باسم برنامج التعليم للجميع في الفلبين لعام ٢٠١٥ ، ويهدف إلي توفير التعليم الأساسي لكل فلبيني بحلول ٢٠١٥ ، بالإضافة إلي رفع جودة التعليم الأساسي ، وفي صميم هذا الجهد الذي تبذله الحكومة الفلبينية من خلال وزارة التربية والتعليم من أجل تحسين جودة التعليم الأساسي اهتمت الوزارة بتحسين مفاهيم المعلمين للتدريس الفعال؛ وذلك لأن مفاهيم ومعتقدات المعلمين حول ما يشكل التدريس الفعال لها تأثير مباشر علي ممارسات التدريس الخاص بهم، والتي تترجم في النهاية إلي مدي تعلم الطلاب داخل الفصل الدراسي (١٣٠).

يتضح مما سبق أن للعامل السياسى أثرًا بارزًا على نظام التعليم في الفلبين ، وفى اهتمام القيادة السياسية بتوظيف التعليم بكافة مراحله ؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث شكلت هذه الظروف السياسية مجالًا لقيام القيادة السياسية بالعديد من الإصلاحات التعليمية وخاصة في مرحلة التعليم الأساسى بما يتوافق مع طبيعة الفلبين ، وحرصها على توفير المدرسة الصديقة للطفل وتطبيق كافة معايير المدرسة الصديقة للطفل ؛ ومن ثم قامت حكومة الفلبين بإصدار قانون إدارة التعليم الأساسى ، وإقرار برنامج إصلاح مرحلة التعليم الأساسى ، حيث أقر هذا البرنامج ضرورة المشاركة الديمقراطية؛ لتحسين أداء المدارس ، كما قامت الحكومة بالعديد من الجهود المميزة والإصلاحات التعليمية والتي تتعلق بتطوير مدارس التعليم الأساسى بها ؛ ومن ثم توفير بيئة تعليمية صديقة للطلاب مثل: إصلاح المناهج وإعداد المعلم وتدريبه، حيث ساهمت هذه الإصلاحات في توفير المناخ والبيئة المناسبة لتطبيق معايير المدرسة الصديقة للطفل وفى تحويل المدارس لمدارس صديقة للطفل؛ لتلبية كافة احتياجات الطلاب من مختلف الفئات دون تمييز.

(ب)العامل الاقتصادى: تعد الفلبين واحدة من أكثر الاقتصادات ديناميكية في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي ، ومع تزايد التحضر وتزايد الطبقة الوسطي المتنامية فإن الديناميكية الاقتصادية في الفلبين أصبحت متجذرة في طلب المستهلك القوي المدعوم بسوق عمل نابض بالحياة ، وفي السنوات الأخيرة حقق الاقتصاد الفلبيني تقدمًا في تحقيق النمو الشامل ، كما يتضح ذلك من انخفاض معدلات الفقر ؛ حيث انخفض الفقر من ٢٣.٣% في عام ٢٠١٥ إلي ١٦.٦% في ٢٠١٨ [١٣١].

وتبلغ درجة الحرية الاقتصادية في الفلبين ٦٤.٥ ، مما يجعل اقتصادها في المرتبة ٧٠ في مؤشر ٢٠٢٠ ، وتحتل الفلبين المرتبة (١٤) من بين (٤٢) دولة في منطقة آسيا والمحيط الهادي ، ولقد احتفظ الاقتصاد الفلبيني بمركزه الحر المعتدل للسنة السابعة علي التوالي ، وازدهر نمو الناتج المحلي الإجمالي أيضًا ،حيث بلغ متوسطه أكثر من ٦%علي مدي السنوات الخمس الماضية[١٣٢] ، كما تسارع النمو الاقتصادي بمتوسط أكثر من ٦%سنويًا من ٢٠١١ إلي ٢٠١٧ ، كما تحسنت تصنيفات التنافسية، وعلي الرغم من أن عام ٢٠١٧ شهد عامًا قياسيًا جديدًا لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي ، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الفلبين تأخر نسبيًا ، ويرجع ذلك جزئيًا إلي أن الدستور الفلبيني

والقوانين الأخرى تحد من الاستثمار الأجنبي وتقيد الملكية الأجنبية في الأنشطة والقطاعات المهمة مثل الأراضي والمرافق العامة(١٣٣).

يعكس ما سبق ملامح الإصلاح الاقتصادى بالفلبين ، ويتضح أثر العامل الاقتصادى في تأثيره على تقدم التعليم بصفة عامة ومرحلة التعليم الأساسى بصفة خاصة والذى يسهم بدوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛ حيث ساعد النمو الاقتصادى الفلبين على القيام بالعديد من الإصلاحات التعليمية خاصة فيما يتعلق بجودة التعليم الأساسى وفى توفير المدرسة الصديقة للطفل ، من خلال الاهتمام بإصلاح المناهج الدراسية ، والإدارة الذاتية للمدرسة ، ومشاركة المجتمع والمدرسة في الإصلاح التعليمى ، وتطوير إعداد المعلم وتدريبه ، كما تمكنت الفلبين من تنفيذ ما ورد بخطة التنمية الفلبينية متوسطة الأجل للأعوام (٢٠٠٤ – ٢٠١٠) والتي تسهم في الارتقاء بكافة عناصر المنظومة التعليمية .

بالإضافة لما سبق تمكنت الفلبين من توفير بيئة مدرسية آمنة من خلال : توفير التمويل اللازم لصندوق المرافق التعليمية؛ من أجل تشييد المباني المدرسية ، وإعادة تأهيلها وإصلاحها ، ونظرًا لارتفاع المستوى الاقتصادى وتوفير التمويل الملائم لمرحلة التعليم الأساسى بالفلبين تمكنت المدارس الصديقة بالفلبين من القيام بالعديد من الإنجازات والأنشطة والتي ساهمت في تطبيق معايير المدرسة الصديقة للطفل، وتحسين مرحلة التعليم الأساسى ؛ باعتبارها ركيزة أساسية للمراحل التعليمية الأخرى ، وفى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(ج) العامل الاجتماعى : ينتمى الشعب الفلبينى إلى عدة مجموعات عرقية آسيوية ؛ لذا تتميز الفلبين بتنوع الأجناس والعرقيات التي تعيش بها ، ومن أهم المجموعات العرقية بالفلبين: التغالوغ بنسبة ٢٤,٤% ، بيسايا/ بينيسايا بنسبة ١١,٤ % ، وسيبوانو بنسبة ٩,٩% ، إيلوكانو بنسبة ٨,٨% ، هيليغانيون / إيلونغجو بنسبة ٨,٤% ، وبيكول ، واراى بنسبة ٤% ، ووفقًا لدستور الفلبين تعد اللغة الفلبينية والإنجليزية هما اللغتان الرسميتان، هذا بالإضافة لبعض اللهجات الرئيسة مثل : تغالوغ ، وسيبوانو ، وإيلوكانو ، وهيليغانيون ، وبيكول ، واراى ، وبانغاسينان ، بالإضافة إلى ذلك تتصف الفلبين بالتنوع الدينى ، ومن هذه الأديان : الروم الكاثوليك ٨٠.٦٪ ، والبروتستانت ٨.٢٪، والمسيحيون الآخرون ٣.٤٪ ، والمسلمون ٥.٦٪ ، والديانات القبلية ٢٪ ، وديانات أخرى ١.٩٪ (١٣٤) .

يعكس ما سبق التنوع الذى يسود الفلبين من حيث تنوع الأعراق ، واللغات ، والأديان ؛ مما يسهم في وجود مجتمع متعدد الثقافات ، ويتضح أثر العامل الاجتماعى هنا في اهتمام الفلبين بتوفير نظام تعليمى يتسم بالعدالة وتكافؤ الفرص التعليمية للجميع بغض النظر عن الخلفية الثقافية أو الدينية ، ولهذا اهتمت الفلبين بالمدرسة الصديقة للطفل وحرصت على تطبيق معاييرها المختلفة ؛ لتوفير الفرص التعليمية وخاصة في مرحلة التعليم الأساسى لجميع الطلاب دون تمييز لأى اعتبار يرجع إلى الجنس أو اللغة أو الدين ، وكما حرصت على تطبيق معايير المدرسة الصديقة للطفل بمنظومة التعليم الأساسى بها ؛ لتوفير بيئة تعليمية صديقة للطفل لجميع الطلاب من مختلف الفئات دون تمييز ، ويتضح ذلك في تنوع الأنشطة والإنجازات التي تقوم بها الفلبين من خلال المدرسة الصديقة للطفل .

ثانيًا: المدرسة الصديقة للطفل في الصين:

يتناول البحث في هذا الجزء المدرسة الصديقة للطفل في الصين، من حيث تناولها من خلال بعض المحاور، ثم عرض ملامح تميز المدرسة الصديقة للطفل، والقوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها ، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

- خلفية عامة:

تعتبر جمهورية الصين الشعبية قارة قائمة بذاتها ، وتبلغ مساحتها حوالي ٩ ملايين وستمائة وأربعين ألف كم٢ ، وتحتوي جغرافيتها علي تضاريس طبيعية متنوعة ، ففي المناطق الشمالية المحاذية لهضبة منغوليا تنبسط المراعي والسهول لتمتد إلي وسط البلاد، بينما تطغي علي القسم الجنوبي السلاسل والهضاب الجبلية المنخفضة ، وكلما اتجهت غربًا تلاشت المناطق المأهولة لتتدني نسبة سكانها إلي ٤% ، ويقطن تلك البلاد مليار وثلاثمائة وستون مليون نسمة ويتوزعون علي ست وخمسين قومية أكبرها قومية هان ونسبتها ٩١.٥% من المواطنين(١٣٥).

ويمكن إبراز ملامح المدرسة الصديقة للطفل في الصين ، وأهم القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها فيما يلى :

(١) المدرسة الصديقة للطفل في الصين- نبذة تاريخية: يمكن عرض البدايات الأولى للمدرسة الصديقة للطفل في الصين بإيجاز فيما يلى: (١٣٦)

- تم إدخال مفهوم المدرسة الصديقة للطفل في الصين لأول مرة بمساعدة اليونيسيف وبرنامج تنمية الطفل بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم في دورة ٢٠٠١ – ٢٠٠٥، ولقد نفذت المحاولة الرائدة الأولى في منطقة قوانغشي التابعة لأقليم تشوانغ (In the guangxi zhuang ، كذلك في منطقة منغوليا الداخلية ذاتية الحكم Mongolia) (autonomous و بلدية Changqing والتي تغطي العديد من المقاطعات الريفية ، ومن خلال التنسيق على المستوى الوطني من قبل قسم تعليم المعلمين في وزارة التربية والتعليم ، وأصبح تدريب المعلمين محور الاهتمام في دمج مفهوم التمركز حول الطفل في التدريس بالفصول الدراسية في مناطق تجريبية ، كما وجه الاهتمام نحو تعزيز رعاية واحترام الأطفال، وتحسين العلاقات بين الطفل والمعلم ، وجعل المدارس و بيئات التعلم أكثر تركيزًا علي التنمية الصحية للأطفال ، ويتمثل الهدف الرئيس من هذه المحاولة الرائدة في استكشاف مداخل ونماذج جديدة ؛ لتحقيق جودة التعليم في مشروع المقاطعات والمنطقة الغربية الريفية من الصين.
- وفي عام ٢٠٠١ : بدأ مشروع المدرسة الصديقة للطفل في ١٢ مدرسة من المدارس الابتدائية الريفية في ٧ مناطق من ثلاث مقاطعات ، وفي عام ٢٠٠٣ تم دمج نهج المدارس الصديقة للطفل والذي يركز علي التعليم المتمركز حول الطفل في برنامج تدريب المعلمين ، والذي يركز علي المتعلم وخاصة التفاعل التشاركي بين المعلم و التلميذ في عملية التدريس والتعليم ، وفي عام ٢٠٠٥ فإن نموذج المدارس الصديقة للطفل المتمركز حول الطفل اهتم بتوسيع نشاطه ليشمل تقييمًا لفعالية عملية التدريس والتعلم داخل الفصل، كما تمت معالجة القضايا المتعلقة بحماية الأطفال في بيئات التعلم غير الآمنة وغير الصحية .
- وفي عام ٢٠٠٦ وقعت اليونيسيف ووزارة التربية والتعليم اتفاق بشأن المدارس الصديقة للطفل وجودة التعليم للفترة ٢٠٠٦ – ٢٠١٠، وأكد نهج المدارس الصديقة للطفل علي جودة التعليم الابتدائي في المناطق الريفية في الصين ، وفي إطار ما تم عرضه عن المدارس الصديقة للطفل في الصين، يتضح أن مفهوم المدارس الصديقة للطفل يتكون من بعض المكونات والتي عرضت في ندوة وطنية حول المدارس الصديقة للطفل في سبتمبر ٢٠٠٦ ، والذي شاركت في رعايتها وزارة التربية ومنظمة اليونيسيف واليونسكو

والتي تركز علي معايير المدارس الصديقة للطفل، فضلًا عن البحوث لتقييم أثر القوانين الصينية الحالية والسياسات لحماية ورعاية الأطفال في التعليم .

(٢) أهداف المدرسة الصديقة للطفل في الصين:

تسعى المدرسة الصديقة للطفل في الصين إلى تحقيق الأهداف الآتية :[١٣٧]

(أ) تطوير نموذج تعليمي جيد المستوى على مستوى المدرسة يركز على تنمية الأطفال ويستند إلى حقوق الطفل ، ومن ثم تضمن المدرسة الصديقة للطفل في الصين الالتحاق الشامل والمعاملة المتساوية لجميع الأطفال في سن المدرسة في بيئات آمنة وصحية ووقائية ومتطورة باستمرار.

(ب) تشجيع اكتساب المتعلمين للمعرفة والقدرات والمواقف من خلال المناهج الدراسية ذات الصلة بمهارات الحياة والتعليم الفعال، وتسعى جاهدة من أجل المشاركة الديمقراطية لجميع التلاميذ والمعلمين والأسرة والمجتمع المحلي ، مما يجعل المدرسة مجتمع تعلم متناغم.

(ج) التنمية الشاملة لجميع الأطفال وتعزيز الازدهار الكامل للإمكانات البشرية الإبداعية لكل طالب ومن ثم يتعلم الأطفال القدرة على التعلم بشكل جيد ، وتطبيق المعرفة والمهارات الحياتية والاجتماعية ، وتطوير الكفاءات الإنسانية ، واحترام المعلمين وأولياء الأمور والأقران وغيرهم، وبناء الشخصية من الناحية الأخلاقية والنفسية والصحة البدنية؛ كما يتعلم الأطفال العيش معًا، ومتابعة التعلم التعاوني، والاستعداد لمساعدة الآخرين، والعمل مع الآخرين بروح الفريق، وتمكين الأطفال من التطور بطريقة شاملة في الأبعاد الأخلاقية والفكرية والجسدية والجمالية والمهارات الحياتية.

بالإضافة لما سبق تسعى المدرسة الصديقة للطفل في الصين إلي تحقيق الأهداف الآتية: [١٣٨]

(أ) استيعاب جميع الأطفال في المدارس، وتشجيعهم علي المشاركة والتعبير في أثناء عملية التعلم بصرف النظر عن الخلفية أو الجنس، كما تهدف هذه المدارس إلي توفير التعليم الجيد لجميع الأطفال بما يضمن التطور الشامل لكل طفل.

(ب) تنمية جميع الأطفال وتدعيم جميع الإمكانات الخلاقة لكل طالب، حيث يتعلم الطفل في المدارس الصديقة للطفل بالصين بنوع من الدافعية؛ لاكتساب مهارات حل المشكلات،

وتطبيق المعرفة، واكتساب المهارات الحياتية والاجتماعية ، هذا بالإضافة إلي تطوير الكفاءات البشرية، واحترام المعلمين والآباء والأقران وغيرهم.

(ج) بناء الشخصية الأخلاقية والنفسية للطالب، بالإضافة إلي تمكين الأطفال بالمدارس الصديقة للطفل من تطوير مهاراتهم الأخلاقية والفكرية و البدنية والجمالية والحياتية.

(٣) معايير المدرسة الصديقة للطفل في الصين: تتمثل معايير المدرسة الصديقة للطفل في دولة الصين، فيما يلي :

(أ) الشمول والمساواة، ومن أهم ملامحها ما يلى: [١٣٩]

- تشير الشمول إلى أن المدارس تقوم بشكل استباقي بمساعدة جميع الأطفال في سن المدرسة، وتشير المساواة إلى تكافؤ فرص التحاق الأولاد والبنات وتطويرهم ، وتوفير بيئة مدرسية دون أي تحيز أو تمييز .
- تعمل المدارس بشكل استباقي لتوفير فرص الالتحاق لجميع الأطفال في سن المدرسة وتهيئة ظروف متساوية لحضورهم ، مع التركيز بشكل خاص على الصعوبات التي تواجه الفتيات، والأطفال المعوقين، والأطفال الفقراء، والأطفال المهاجرين، كما يستطيع الأطفال الحصول على معاملة متساوية أثناء العملية التعليمية بغض النظر عن خلفياتهم وقدراتهم على اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لتطويرهم في المستقبل، كما تركز المدارس الصديقة للطفل على احترام تنوع الأطفال في الثقافة واللغة وخلفية الأسرة ، كما توفر المدارس بيئة تعليمية غير تمييزية .
- يتكون هذا البعد من ثلاثة مجالات والتي تتمثل فى: حماية الحقوق المتساوية للأطفال في الالتحاق بالمدارس ، واحترام التنوع والاختلاف بين الأطفال ، وتوفير بيئة تعليمية وفصول دراسية متساوية بين الجنسين.

(ب) التعليم والتعلم الفعال ، ومن أهم ملامحه ما يلى[١٤٠]:

- التعليم والتعلم الفعال هو جوهر المدارس الصديقة للطفل ، مما يعني أن المعلمين كميسرين يستخدمون معارفهم ومهاراتهم المهنية؛ لتحفيز الأطفال على التعلم، ومساعدتهم على تحقيق نتائج التعلم المثلى وتعزيز الأنشطة التعليمية من خلال أنشطة نشطة متمايزة في تنمية الأطفال .

- يركز هذا البعد على الجوانب التالية: إتقان أساليب التدريس المتمحورة حول الطفل، والاستفادة الكاملة من المنهج، وتصميم استراتيجيات التدريس الفعالة، وتنظيم الأطفال للمشاركة بنشاط في غرفة الصف تطوير فريق تعليمي مؤهل مهنيًا ، وتنفيذ واختبار المناهج الدراسية ذات الصلة بالمهارات الحياتية، وإنشاء نظام لدعم التدريس المفتوح والتفاعلي والذى يجمع بين البحث والتدريب.
- يتكون هذا البعد من أربعة مجالات وتتمثل في : تطوير المعلمين المتحمسين والمحبين للأطفال وذوي الكفاءة المهنية ، وتنفيذ واختبار مقررات دراسية تجريبية لتدريس المهارات الحياتية ، وتنفيذ عملية التدريس الفعالة المتمحورة حول الطفل ، وتطوير نظام لدعم التدريس المفتوح والتفاعلي الذي يجمع بين البحث والتدريب.

(ج) بيئة آمنة وصحية ووقائية ، ومن أهم ملامحها ما يلى[١٤١]:

- اتخاذ التدابير الوقائية بشكل استباقي؛ لضمان سلامة الأطفال ، وتعزيز السلامة الجسدية والعقلية لهم ، وجعلهم يشعرون بأن المدرسة مكان يمكن أن يبحثوا فيه عن الدعم والمساعدة الجسدية والعقلية والنفسية.
- تطوير تعليم شامل وفعال بشأن السلامة والصحة؛ لمساعدة الأطفال على تعزيز الوعي ومعرفة المعارف والمهارات الأساسية ، وعلى المدارس أن تقدم الخدمات الصحية الأساسية بما في ذلك سلامة الأغذية والوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها والكشف الطبي على الأطفال ، وتقديم الاستشارات النفسية لهم، وتطوير الصحة البدنية للأطفال.
- يتكون هذا البعد من المجالات الأربعة التالية: تهيئة بيئة مادية آمنة وأجواء نفسية ودية، وتطوير تعليم آمن القائم على المهارات ، واعتماد استراتيجيات لتعزيز النمو الصحي للأطفال، وتنظيم الأنشطة البدنية الجيدة.

(د)المشاركة ، ومن أهم ملامحها ما يلى: [١٤٢]

- تبني وجهات نظر الطفل في إدارة المدرسة ، ومن خلال التعاون بين الأسرة والمدرسة والمجتمع يتم تعزيز مشاركة الأطفال في الدراسة والحياة داخل وخارج المدرسة على حد سواء ، كما يتم توفير العلاقة الشخصية ومناخ إيجابي مع

الاحترام المتبادل والتفاهم ودعم ذلك؛ لضمان حقوق الطفل وبناء بيئة معيشية وتعليمية متناغمة للأطفال .

- توفير بيئة اجتماعية ومؤسسية صحية وآمنة وممتعة لتنمية الأطفال ، كما يتبنى المعلمون منظورًا موجهًا نحو الإنسان لإشراك الأطفال والمعلمين وأفراد المجتمع في إدارة المدارس ، مع التركيز بشكل خاص على إشراك الأطفال في إدارة المدارس ، ودعم الوعي والقدرة على إظهار الاحترام المتبادل والتفاهم والدعم.
- يتكون هذا البعد من بعض المجالات مثل: إنشاء قنوات وأساليب لمشاركة الأطفال ، وإنشاء نظم لإدارة المدارس ولإدارة ثقافتها لحماية مشاركة المعلم والطفل ، وتطوير علاقات المشاركة بين الأسرة والمدرسة والمجتمع.

(٤) إنجازات المدرسة الصديقة للطفل في الصين فى ضوء معايير المدرسة الصديقة للطفل:

تمكنت المدرسة الصديقة للطفل في الصين استنادًا إلي معايير المدرسة الصديقة للطفل بها من القيام بالعديد من الإنجازات التي تسهم فى تحسين جودة مرحلة التعليم الأساسى ، ومن ثم توفير بيئة صديقة للطفل ، ويمكن إجمالها فيما يلي:

(أ) من حيث الشمولية والمساواة ، في إطار ذلك تم تنفيذ الإنجازات الآتية :

- اهتمام الصين بتوفير التعليم الجيد لجميع الأطفال ، وفي إطار ذلك توزعت المدارس الصديقة علي ٥٠ منطقة في ١٢ مقاطعة من الأقاليم الغربية وذلك من خلال دورة اليونيسيف للأعوام ٢٠٠١ – ٢٠٠٥ ، واستهدف المشروع ٣٧٠٠ مدرسة للتعليم الأساسى، وحوالي ٣ ملايين طالب ، ١٧,٠٠٠ من معلمي ومديري المدارس الصديقة للطفل(١٤٣).
- استفاد من مشروع المدارس الصديقة للطفل في الصين ٣٥,٠٠٠ طفل ، ٢٠,٠٠٠ معلم بنهاية عام ٢٠٠٨، بما في ذلك ٥٩٠ مدرسة من المدارس الابتدائية الريفية النائية والصغيرة الحجم، و٢٣٧ من مدارس الأقليات العرقية منذ عام ٢٠٠٦، كما قدمت اليونيسيف من خلال المشروع ١٩٦٠ حقيبة رياضية ، و١١١٤ حقيبة مكتبية ، كما قدمت ٩٥٧ مجموعة تعليمية للمدارس الريفية الصديقة للطفل ، وكان ٥٠% من المستفيدين من المشروع من الفتيات(١٤٤).

- **تم تنفيذ مشروع المدارس الصديقة للطفل في ظل بيئة سياسية داعمة، وخاصة من خلال قانون التعليم الإلزامي الصادر عام ١٩٨٦ نسخة ٢٠٠٦ ، ولقد أسهم هذا القانون في تحقيق تطورات رئيسة كُبرى ، وبموجب القانون تم تنفيذ ما يلي: (١٤٥)**
  - **توجيه التعلم الإلزامي إلي تحقيق تنمية متوازنة كمبدأ توجيهي من خلال الحد من الفروق بين المناطق الريفية والحضرية بين المدارس.**
  - **الاهتمام لتولي رسالة جديدة للتعليم المستند إلي الجودة مع التركيز علي تطوير بناء القدرات ، وبناء التفكير المستقل لدى الأطفال لتطبيق الممارسات الجيدة ، ولتدعيم الابتكار .**
  - **أكد القانون علي جعل التعليم الإلزامي مجانيًا و بدون رسوم.**
  - **تعزيز مسئولية حكومة الإقليم بشأن التعليم الإلزامي.**
  - **حماية الحقوق المتساوية لجميع الأطفال وخاصة الأطفال المهاجرين من الريف إلي الحضر.**
  - **تحسين وضع معلمي المدارس الابتدائية.**

(ب)من حيث التعليم والتعلم الفعال، في إطار ذلك تم تنفيذ الإنجازات الآتية: (١٤٦)

- **تحقيق الاتساق والتناغم بين مشروع المدارس الصديقة للطفل والسياسات التعليمية بالصين، وعمليات تطوير مناهج التعليم الأساسي في الصين.**
- **تنفيذ العديد من الدراسات الأساسية فيما يتعلق بالشمول، والنوع، والسلامة أو الأمان، والتعليم التفاعلي، والتعليم القائم علي المهارات الحياتية، والإدارة المدرسية، و برامج دعم المعلمين، والتعليم عن بُعد.**
- **تحسين القوانين والسياسات التعليمية؛ لحماية وتنمية حقوق الطفل من خلال تقليل التفاوت التعليمي، وتدعيم المساواة في التعليم، وتحسين نوعية التعليم ، كما تم دمج مبادئ وروح اتفاقية حقوق الطفل في قانون التعليم الإلزامي المعدل في المراحل الدراسية الوطنية والمحلية.**
- **تعزيز قدرة المدارس والمعلمين والمجتمع المحلي والمكاتب الحكومية؛ لتخطيط وتنفيذ ومراقبة مشروع المدارس الصديقة للطفل من أجل تحقيق حقوق الطفل، وفي إطار ذلك تم تنفيذ ما يلى :**

- **تعزيز قدرة الحكومة علي جميع المستويات؛ لتوفير خدمات أساسية جيدة من أجل المساعدة الفنية والنهج الصديقة للأطفال، كما اتضح من خلال الإشراف علي التجارب الرائدة للمدارس الصديقة للطفل في مقاطعة يونان Yunnan – على سبيل المثال– حيث حدد المسئولون عن التعليم في المقاطعة المجموعة القيادية والمؤسسية متعددة الجوانب للتخطيط والتنسيق الشامل ؛ لتنفيذ مشروع المدارس الصديقة للطفل بالصين ، ولم يقتصر الأمر علي الوحدات المعنية في مكتب التربية والتعليم فقط ، ولكن أيضًا تم التركيز علي تطوير شراكة مع السلطات التعليمية علي صعيد المقاطعات والمناطق ، بالإضافة إلي الشراكة مع المعلمين و المنظمات المهنية.**
- **تحسين قدرة المدارس والمعلمين ومديري المدارس؛ لتقييم وتحليل وضع الأطفال، كما يتضح من الدراسات الأساسية التي أجريت خلال تنفيذ مشروع المدارس الصديقة للطفل، كما تم تمكين معظم معلمي المدارس الصديقة للطفل ؛ لتسهيل مشاركة المتعلم ولتسهيل التعلم التفاعلي في الفصول الدراسية أو البيئات التعليمية.**
- **تحسين قدرات معلمي المدارس الصديقة للطفل؛ لتيسير التعليم القائم علي الاستفسار، والتعاون من خلال استخدام تكنولوجيا الاتصالات المعلوماتية.**

(ج) من حيث توفير بيئة آمنة وصحية ووقائية ، وفي إطار ذلك تم تنفيذ ما يلى: (١٤٧)

– إنشاء نموذج تعليمي ملائم للأطفال من خلال التعاون مع منظمات دولية مثل اليونيسف ، حيث تهتم الممارسة التعليمية في المدرسة الصديقة للطفل بتوفير بيئة موجهة للطلاب تهتم بالأطفال، ويشمل ذلك توفير مناخ صحي لجعل الأطفال يتمتعون بصحة جيدة ، ومساعدتهم على تكوين عادات صحية جيدة ؛ وتوفير بيئة آمنة ومريحة في المدرسة؛ لمساعدة الطفل على الشعور بالأمان ، وتوفير بيئة تعليمية بدون تمييز على أساس الجنس أو التمييز العنصري ، لينمو الأطفال على قدم المساواة ، والمساعدة المتبادلة ، والتعاون، وتطوير بيئة اجتماعية جيدة للتعليم والتعلم.

- مساعدة الأطفال على اكتساب المعرفة والمهارات الأساسية، وتلبية احتياجاتهم؛ لتطوير شخصياتهم، وتشجيع الأطفال على تطوير أنفسهم، وتعزيز صحتهم النفسية والجسدية وفي الوقت نفسه تضمن مساحة حرة لهم مما سيجلب لهم الشعور بالأمان.

(د) من حيث المشاركة ، وفي إطار ذلك تم تنفيذ ما يلى: [١٤٨]

- دعم المشاركة بين المدرسة والأسرة والمجتمع، حيث ينطوي الواقع الصيني علي نوع من المشاركة والتناغم خارج المدرسة بين المدرسة والأسرة والمجتمع فضلًا عن الشراكة داخل المدرسة بين الأطفال والمعلمين والمدير، ونتيجة لذلك تسعى المدرسة الصديقة للطفل إلي أن تكون أكثر انفتاحًا ومشاركة في تنمية المجتمع، وتبادل الموارد التعليمية مع السكان المحليين، وجعل المدرسة مجتمع للتعلم ومن خلال ذلك أصبحت الأسر أكثر انخراطا في صنع القرار المدرسي ، بالإضافة لذلك أصبح المجتمع أكثر استعدادًا لتزويد المدارس الصديقة للطفل بالموارد المالية والبشرية .
- تم تيسير مشاركة الأطفال في عملية التعليم والتعلم وفي صنع القرار، وتعزيز التنمية الشاملة للأطفال، ومن أهم ملامح هذه المشاركة ما يلي:
  - مشاركة الطفل لأول مرة في ١١ مدرسة ابتدائية ريفية في منطقة تيانتشو في مقاطعة قانسو في عام ٢٠٠٥ عندما خضع ٣٥ طالبًا، و٤٥ من المعلمين والمديرين لبرنامج تدريبي تشاركي متعدد الخطوات يتعلق بحقوق الطفل ، والعمل مباشرة وتوجيههم نحو حقوق الطفل ، بالإضافة إلي الملاحظة الميدانية؛ لمراقبة تنفيذ الأنشطة، وتطوير خطة العمل مع المعلمين؛ لتحسين وضع حقوق الطفل في مدارسهم.
  - وفي الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ تم زيادة مشاركة الأطفال في ٩٧ مدرسة ابتدائية ريفية في ٨ مناطق والتي تغطي ٣٥١ من المعلمين ومديري المدارس وأولياء الأمور ،و ٣٦٥ طفل منهم ٥٠% من الفتيات ، وأكثر من ٥٠% من الأقليات العرقية مثل: (تشوانغ – دونغ – مياووبويي) ،وفي جميع المدارس يتم تشجيع الأطفال علي التعبير عن وجهات نظرهم بشأن معايير المدارس الصديقة للطفل للمعلم الجيد، والمدير الجيد، والمدارس الجيدة من

خلال الرسومات والمؤلفات والملصقات ولوحات الإعلانات ، كما تم تشجيع التلاميذ علي المشاركة في التدريس وصنع القرار فيما يتعلق بمصالحهم.

- أن العلاقة بين الطفل والمعلم أصبحت أكثر مساواة وديموقراطية ، كما أصبح المعلم أكثر اهتمامًا بالطفل وبعملية التعلم ، وأصبح الطفل ينظر إلي المعلم كصديق ومدرب للتعلم ، وأصبح التلاميذ في المدارس الصديقة للطفل في الصين أكثر ثقة بالنفس.
- أصبح الأطفال والبالغين أكثر حساسية تجاه القضايا المتعلقة بالعقوبات القاسية والعقاب البدني في الأسرة أو بواسطة المعلمين، ولهذا بدءوا التفكير في كيفية التخلص التدريجي منها، كما أصبح الأطفال أكثر ثقة في أنفسهم، وأكثر حساسية للحقوق المتساوية بين الذكور والإناث، ومن ثم أصبحت مشاركة الأطفال مكونًا رئيسًا من مكونات المعايير الوطنية الصينية للمدارس الصديقة للطفل، وتؤكد هذه المعايير علي الاعتماد علي وجهات نظر الطفل في إدارة المدرسة، وذلك من خلال التعاون بين الأسرة والمدرسة والمجتمع.

يتضح مما سبق قيام المدرسة الصديقة للطفل في دولة الصين بالعديد من الإنجازات استنادًا لمعايير المدرسة الصديقة للطفل بها ، حيث تسهم هذه الإنجازات في تطبيق كافة معايير المدرسة الصديقة للطفل بصورة واقعية ملموسة مما أدى إلى توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل في دولة الصين ، مما يسهم في تحسين جودة النظام التعليمى بكافة مدخلاته وتطوير كافة الممارسات داخل البيئة المدرسية ومن ثم يشعر الطفل في ظل ذلك بالرعاية والاهتمام بصورة متكاملة .

(٥) جهود الصين في تطبيق المدرسة الصديقة للطفل: قامت دولة الصين بالعديد من الجهود لتطبيق المدرسة الصديقة للطفل، ومن أهم هذه الجهود ما يلى:

(أ) توفير التعليم الإلزامي المجاني والذي يكفله تشريع الولاية، ومن الجهود التي تمت في هذا الإطار ما يلى:[١٤٩]

- مراجعة واعتماد قانون التعليم الإلزامي لجمهورية الصين الشعبية حيث ينص قانون التعليم الإلزامي المنقح حديثًا على أن البلاد تنفذ نظام التعليم الإلزامي لمدة ٩ سنوات، ولا يتم فرض أي رسوم مدرسية أو رسوم إضافية في التعليم الإلزامي، كما

ينص القانون على أن الأطفال والشباب يتمتعون بحقوق متساوية في تلقي التعليم الإلزامي والوفاء بالالتزامات بغض النظر عن الجنس ، والجنسية ، والعرق ، والوضع المالي للعائلة ، والمعتقد الديني.

- تم إعفاء الأطفال في مرحلة التعليم الإلزامي في المناطق الريفية في غرب الصين من جميع الرسوم الدراسية والإضافات منذ عام ٢٠٠٦ ، وقد تم توسيع هذه السياسة لتشمل المناطق الريفية في وسط وشرق الصين في الفصل الربيعي لعام ٢٠٠٧ ، وفي الوقت نفسه تواصل البلاد تقديم الكتب المدرسية مجانًا للطلاب الذين يعانون من صعوبات مالية في مرحلة التعليم الإلزامي.
- اعتماد الصين على سياسات خاصة لتلبية الاحتياجات التعليمية للأطفال المعاقين، والإناث، والأطفال المهاجرين ، والأطفال الذين يعانون من صعوبات مالية ، فبالنسبة للأطفال المعاقين قامت المقاطعات والمدن مثل بكين وشانغهاي وغيرهما بإعفاء المعاقين في مرحلة التعليم الإلزامي من الإضافات ورسوم الكتب المدرسية ورسوم الإقامة، وفيما يتعلق بتعليم الأطفال الإناث وضعت الدولة سياسات وتدابير مفصلة ؛ لتعزيز تعليم الأطفال الإناث في المناطق التي تقيم فيها مجموعات عرقية وأيضًا في المناطق الفقيرة ، ومن ثم تقليل الفجوة بين الفتيان والفتيات في معدل الالتحاق بالمدارس.

(ب) اهتمام الصين بتوفير نموذج تعليمي صديق للأطفال ، ومن ملامح ذلك ما يلى :

- إقامة علاقة جيدة ومتساوية بين المعلمين والأطفال بالمدارس الابتدائية والمتوسطة الصينية، والتي تتطلب من المدرسين احترام شخصية كل طفل ومساعدتهم على التطور بشكل شامل وحيوي ونشط، وأصبح الاحترام والتقدير والتسامح من الموضوعات الرئيسة للعلاقة بين المعلمين والأطفال ، والتي تختلف كثيرًا عن العلاقة بين المعلم والطفل السابقة ، بالإضافة إلى الاهتمام بتدريب المعلمين وإصلاح المناهج الدراسية ، ومساعدة المعلمين على اكتساب شعور جيد بالأخلاقيات المهنية ، وتحسين العلاقة بين المعلمين والأطفال [١٥٠].
- تحسين ظروف التدريس والإدارة، حيث تعد المدرسة الصديقة للطفل مكانًا ملائمًا لحقوق الطفل واحتياجاته؛ لأنها تلبي عددًا من المعايير مثل: البيئة الصحية والآمنة،

وتدريب المعلمين، ومشاركة الأطفال في حياة المدرسة، ومن أهم الأنشطة التي قامت بها الصين: دعم إنشاء نقابات التلاميذ؛ مما يتيح للطلاب المشاركة بوضوح في الحياة الاجتماعية للمدرسة والمشاركة في تطويرها، وتشكيل لجنة لتطوير المدارس في كل مدرسة يشارك فيها جميع أفراد المجتمع (الأطفال والمعلمين وأولياء الأمور)، وتوفير المعدات الرياضية والتعليمية مثل: الكتب، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة ، وخرائط الحائط ، وتدريب المعلمين على أساليب التدريس الجديدة مثل: الدروس التشاركية ، وبناء وتجديد الفصول الدراسية(١٥١).

(ج) إعداد خطة الصين الوطنية لإصلاح التعليم والتنمية على المدى المتوسط والمدى الطويل (٢٠١٠- ٢٠٢٠)، ولقد أكدت الخطة الاستراتيجية على العديد من الأهداف الاستراتيجية والتى يجب تنفيذها بحلول عام ٢٠٢٠ ، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلى :(١٥٢)

- **زيادة تعميم التعليم بحلول عام ٢٠٢٠ ؛ حيث يجب تعميم التعليم ما قبل التعليم المدرسى بشكل أساسى ، وتعزيز تعميم التعليم الإلزامى لمدة تسع سنوات ، وفى الوقت نفسه الاهتمام بزيادة معدل الالتحاق بمرحلة التعليم المتوسط إلى ٩٠% .**
- **توفير التعليم للجميع بصورة متساوية : حيث يجب أن يظل التعليم موجهًا نحو رفاهية العامة ، وضمان المساواة فى الالتحاق به ، وأن يحصل جميع الأفراد على تعليم جيد المستوى وفقا للقانون ، وإنشاء شبكة خدمات التعليم العام الأساسية التى تغطى كل من المناطق الحضرية والريفية ؛ حيث يتم توفير خدمات متساوية وتضييق الفروق الإقليمية فى هذا المجال ، وتكثيف الجهود لإدارة كل مدرسة بشكل جيد ، وتقديم أفضل تعليم ممكن لكل طالب ، كما لا يجوز أن يترك أى طفل المدرسة بسبب المشكلات المالية للأسرة ، هذا بالإضافة إلى توفير فرص التعليم الإلزامى المتكافئ لأطفال العمال المهاجرين الريفيين فى المدن بطريقة واقعية ، كما أن حق المعاقين فى التعليم مكفول أيضًا.**
- **توفير تعليم عالى الجودة بطرق مختلفة ، حيث يجب تحسين جودة التعليم ككل ؛ لتلبية مطالب الأفراد للحصول على تعليم جيد ، كما يجب العمل على تحسين الوعى الأيديولوجى للطلاب ، وتحسين سلوكهم الأخلاقى ، والتحصيل العلمى والثقافى**

والصحة البدنية لهم ، ويجب زيادة قدرات العاملين فى جميع مجالات الحياة لخدمة الوطن والشعب والمشاركة فى المنافسة العالمية بشكل كبير .

- تحرير العقول بصورة أكبر وتحديث المفاهيم ، وتعميق الإصلاح التربوى ، وإنشاء نظامًا تعليميًا ملائمًا لاقتصاد السوق الاشتراكى ، وأن يكون هذا النظام التعليمى نابضًا بالحياة وفعالًا ومنفتحًا ومتكيفًا بشكل جيد مع التطور العلمى ومتطلبات تشغيل التعليم الحديث على مستوى عالمى بما يتوافق مع المميزات والطبيعة الصينية .

وفى إطار ذلك اهتمت الصين بتحسين نوعية التعليم دعمًا لرؤية الصين لعام ٢٠٢٠ للتعليم، ومن ملامح ذلك ما يلى[١٥٣]:

- تعاون اليونيسف مع حكومة الصين؛ لإبقاء الأطفال في المدرسة وخاصة في المناطق الفقيرة ، وتحسين نوعية التعليم الذي يتلقونه، والاهتمام بتطوير التفكير النقدي لديهم ، كما تدعم اليونيسف البرامج التي تقدم مسارات التعليم البديل للأطفال المحرومين والمستبعدين، كما تساعد اليونيسف على رعاية الفتيات والفتيان المبتكرين وصانعى التغيير، وتعتبر الشراكة مع وزارة التربية والتعليم والرابطة الصينية للعلوم والتكنولوجيا والشركاء الفنيون الآخرون حاليًا خطوة لتحسين جودة التدريس والتعلم في المدارس المتوسطة المهنية والأماكن غير الرسمية.
- الاهتمام بتعليم المهارات الحياتية المراعية للنوع الاجتماعي للطلاب في المدرسة وخارج المدرسة ، وتحسين قدرة المعلمين ومديري المدارس وموظفي التعليم على التعلم العاطفي الاجتماعى، وتطوير مناهج التعليم المهني المرتبطة بمهارات القرن الحادي والعشرين ، ومنذ عام ٢٠١٦ تعمل اليونيسف والرابطة الصينية للعلوم والتكنولوجيا في الصين لتطوير تدريب شامل للطلاب يسمى خطوة في المجتمع ، والذي يتضمن ثمانية مهارات حياتية من حيث التركيز على موضوعات مثل: الاستقلال، والإدارة الذاتية ، والتواصل والمهارات الشخصية ، والتطوير الوظيفي ، والمهارات الحياتية للفتيات ، والتعلم الاجتماعي والعاطفي ، ومحو الأمية المعلوماتية، والحماية البيئية وتغير المناخ.

(د) الاهتمام بتدريب المعلم وإعداده بصورة تمكنه من أداء عمله، ومن أهم ملامح اهتمام الصين بذلك ما يلى:

- **التدريب والتنمية المهنية المعلمين ولهذا وضعت الحكومة الصينية عدة سياسات؛ لتحسين نوعية المعلمين في المدارس الابتدائية والثانوية وفقًا لسياسة التدريب الجديدة ، ومن ثم يجب على كل معلم في المدارس الابتدائية والثانوية العامة أن يأخذ ما لا يقل عن ٣٦٠ ساعة تدريبية كل خمس سنوات، كما تم تصميم الدورات التدريبية وفقًا للمسؤوليات المهنية للمعلم؛ بهدف تحسين الأخلاقيات والمهارات المهنية (١٥٤).**
- **برنامج تدريب ودعم المعلمين في الريف، ومن ملامح هذا البرنامج ما يلى: (١٥٥)**
  - **تعاون اليونيسف مع وزارة التربية والتعليم ومكاتبها التعليمية في المقاطعات ومعاهد تدريب المعلمين؛ لإعداد المعلمين ومساعدتهم على التحول من برامج التدريب التقليدية إلى نموذج ديناميكي ومستمر لدعم المعلم والخدمة التعليمية، بما يمكن المعلم دائمًا من الحصول على الدعم والتوجيه من مدربهم ، ويمكن المدربين من تقديم الدعم الفني على أساس الاحتياجات الفعلية للمعلمين.**
  - **منذ عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٨ ، تم اختبار برنامج تدريب ودعم المعلمين الريفيين في ١١ مقاطعة في سبع أقاليم في وسط وغرب البلاد ، ولقد شجع التنفيذ الناجح للبرنامج الحكومات المحلية في ١٠٥ مقاطعة على تبنيه كنموذج رئيس ؛ لتدريب المعلمين بدعم من الموارد الحكومية ، حيث يهدف البرنامج إلى تعزيز الجودة الشاملة وتعزيز قدرات ٣.٣ مليون معلم ريفي يعملون فى المناطق النائية والأكثر فقراً في الصين، ويؤكد البرنامج على تبنى أساليب مبتكرة للتدريب وفقًا للاحتياجات الفعلية لهؤلاء المعلمين في المناطق الريفية ، ومن خلال ذلك ومنذ عام ٢٠٠٩تم توفير الدعم ل١٨٠٠٠من المعلمين في ٩٩٠ مدرسة من المدارس الريفية بما يفيد حوالي ٣٠٠٠٠٠ من طلاب المدارس الابتدائية.**

يتضح مما سبق مدى اهتمام الصين بتدريب المعلم وإعداده ؛ حتى يتمكن من القيام بدوره في توفير مدرسة صديقة للطفل.

(هـ) تعاون دولة الصين مع منظمة اليونيسيف؛ لتوفير بيئة تعليمية صديقة للطفل، ومن ملامح ذلك: (١٥٦)

- **الشراكة بين اليونيسف ووزارة التعليم بالصين؛ لوضع إطار لجعل المدارس آمنة وشاملة وتشاركية، من حيث التركيز على بعض المجالات مثل: العمل على تحسين الرفاهية الاجتماعية والنفسية لجميع الأطفال في المدارس العامة في الصين، والتعاون في استطلاعات الرأي؛ لقياس الرفاهية الاجتماعية والنفسية ، والمساعدة في تحليل النتائج وآثارها على نظام مراقبة وطني يتتبع مستويات الأطفال من الأمان والرضا والاندماج والمشاركة.**
- **الاهتمام بتعزيز بيئات مدرسية أكثر ملائمة للأطفال مما يسهم فى تحسين الظروف وجعل المدارس أكثر جاذبية للأطفال في المناطق التي تجري فيها البرامج التجريبية ، حيث يؤكد الأطفال وأولياء الأمور على حدوث تغييرات كبيرة في مواقف المعلمين ، وتقنيات التدريس في الفصل .**

(و) الاهتمام بإصلاح المناهج الدراسية في مرحلة التعليم الأساسي؛ باعتبار أن المناهج الدراسية من أهم مقومات المدرسة الصديقة للطفل، ومن ملامح اهتمام الصين بإصلاح المناهج الدراسية ما يلى: (١٥٧)

- **في عام ٢٠٠١ تم إنشاء إطار جديد للمناهج الدراسية ، حيث تقوم الحكومة بتشجيع ودعم المؤسسات والجماعات والموظفين المؤهلين لتطوير كتب مدرسية متنوعة وعالية الجودة للتعليم الابتدائي والثانوي وفقًا لمعايير معينة، حيث يتقدم المؤلفون إلى وزارة التعليم للحصول على الموافقة إذا كانوا يرغبون في تطوير كتاب مدرسي جديد، وتتم عملية المراجعة قبل استخدام الكتاب المدرسي إذا كانت الكتب المدرسية مخصصة للاستخدام الوطني .**
- **استخدام الصين لنموذج من ثلاثة مستويات حيث يتكون النموذج من مناهج تم تطويرها على المستوى الوطني والمستوى الإقليمي ومستوى**

المدرسة، يشتمل هذا النموذج على الحكومة المركزية والسلطات المحلية والمدارس في تطوير أكثر المناهج مناسبة للسياق المحلي ، فعلى المستوى الوطني تنتج وزارة التعليم خطة المناهج للتعليم الابتدائي والثانوي ، وتضع مبادئ توجيهية بشأن إدارة المناهج وتحدد المناهج الدراسية على مستوى الدولة وكذلك ساعات الدراسة، بالإضافة إلى ذلك فإن وزارة التعليم مسؤولة عن وضع معايير المناهج الوطنية، كما تجري دراسات تجريبية بناءًا على نظام تقييم المناهج على مستوى المقاطعة ، وتضع السلطات ذات الصلة خطة تنفيذ للمناهج الوطنية، وتحاول سلطات المقاطعة تفسير أهداف المنهج الوطني وترجمتها إلى منهج محلي يناسب السياق المحلي، ثم يتم إرسال الخطة إلى وزارة التعليم قبل التنفيذ على المستوى المدرسي .

وفقًا لذلك يستند إصلاح المناهج الدراسية الحالي إلى إعادة تحديد أهداف المناهج في ضوء الأهداف الشاملة للتعليم وخاصة التعليم الأساسي، والتي تتضمن الأهداف التالية: (١٥٨)

- تنمية الوطنية ، والحفاظ على التقاليد الثقافية الوطنية.
- تنمية الوعي بالديمقراطية وسيادة القانون والالتزام بالقانون والأعراف الاجتماعية.
- تنمية الإحساس بالمسئولية الاجتماعية والالتزام بخدمة الشعب.
- تنمية الروح الإبداعية ، والقدرة على الممارسة ، والكفاءات العلمية والإنسانية ، والوعي البيئي
- تطوير المعرفة والمهارات والمناهج الأساسية للتعلم طوال الحياة .
- بناء الجسم السليم ، والصحة النفسية والتقدير الجمالي وطرق الحياة الصحية.

(ز) الاهتمام بإعداد وتدريب مديرى المدارس ؛ حيث يُطلب من مديري المدارس الجدد الحصول على أكثر من ٣٠٠ ساعة دراسية للتدريب تركز على المهارات اللازمة لشغل وظائفهم، ويتعين على المديرين أن يأخذوا ما لا يقل عن ٣٦٠ ساعة تدريبية كل خمس سنوات، وتم تصميم هذا البرنامج؛ لمساعدة مديري المدارس على تعلم معارف ومهارات جديدة ، وتحسين المهارات الإدارية وتبادل الخبرات مع مديري المدارس الأخرى ، وفي عام ٢٠١٤نفذت وزارة التعليم البرنامج التدريبي الوطني لمديري المدارس الابتدائية والثانوية ؛

بهدف تدريب مجموعة من القادة على تنفيذ تعليم جيد وتشجيع الإصلاحات وتطوير التعليم الأساسي في المناطق الريفية ، وخاصة المناطق النائية والفقيرة، ويهدف البرنامج أيضا إلى تدريب مجموعة من مديري المدارس المتميزة ، وخاصة مديري المدارس الذين لديهم خلفيات كمربين(١٥٩).

استنادًا لما سبق يمكن إيجاز أوجه التميز بالمدرسة الصديقة للطفل في الصين فيما يلى :

- تعدد الأهداف التي تسعى المدرسة الصديقة للطفل إلى تحقيقها ، والاستناد إليها في تحسين جودة النظام التعليمى.
- تنوع المعايير التي ترتكز إليها المدارس الصديقة للطفل في دولة الصين والتي تتمثل في: الشمولية والمساواة ، والتعليم والتعلم الفعال، وتوفير بيئة آمنة وصحية ووقائية ، والمشاركة بين المدرسة والأسرة والمجتمع ، كما تمكنت المدرسة الصديقة للطفل في دولة الصين استنادًا للمعايير السابقة من القيام بالعديد من الإنجازات التي ساهمت في تحسين جودة التعليم الأساسي، وفى توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل.
- قيام دولة الصين بالعديد من الجهود بنظامها التعليمى وخاصة في مرحلة التعليم الأساسى والتي ساهمت في توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل منها على سبيل المثال: توفير التعليم الجيد لجميع الأطفال، وتوفير نموذج تعليمى متكامل يتضمن إقامة علاقة جيدة وقوية بين المعلمين والأطفال ، وتحسين ظروف التدريس والإدارة المدرسية ، والاهتمام بتحسين نوعية التعليم دعمًا لرؤية الصين لعام ٢٠٢٠ من خلال الاهتمام بتعليم المهارات الحياتية، وتدريب المعلم، ودعم تدريب المعلم في الريف ، والاهتمام بإعداد وتدريب مديرى المدارس وتحسين مهاراتهم الإدارية.

(٦)القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها :

تتنوع القوى والعوامل الثقافية المؤثرة على المدرسة الصديقة للطفل ، والتي تتمثل فيما يلى :

(أ)العامل السياسى: يعد نظام التعاون الحزبي والتشاور السياسي بقيادة الحزب الشيوعي الصيني من الأنظمة السياسية الرئيسة للصين ، كما تعتبر الصين دولة متعددة الأحزاب، وإلى جانب الحزب الشيوعي الصيني الحاكم، توجد ثمانية أحزاب تسمى الأحزاب الديمقراطية ، وأسست هذه الأحزاب الديمقراطية قبل قيام جمهورية الصين الشعبية وتؤيد جميعها سياسيًا

قيادة الحزب الشيوعي الصيني ؛ باعتبار ذلك خيارًا تاريخيًا تبنته بعد وقت طويل من التعاون والتضامن مع الحزب الشيوعي الصيني، وجميع الأحزاب الديمقراطية مستقلة من حيث التنظيم وتتمتع بالحرية سياسيًا والاستقلال تنظيميًا والمساواة قانونيًا، والأحزاب الديمقراطية ليست أحزابًا خارج الحكم أو أحزابا معارضة بل هي أحزاب تشارك في الحكم، حيث تشارك في المشاورات الخاصة بالسياسات الوطنية الهامة ، واختيار قادة البلاد وتشارك في إدارة الشئون الوطنية ، إضافة إلى وضع وتنفيذ السياسات الوطنية والقوانين واللوائح (١٦٠).

ومن ثم أصبح الاستقرار السياسى في الصين من العوامل المؤثرة على نشر التعليم وتوفيره للجميع دون تمييز ؛ ولهذا أولت حكومة الصين اهتمامًا بارزًا بالتعليم وباستثماره ؛ باعتباره أداة رئيسة يمكن الاعتماد عليها لتحقيق طموحاتها وأهدافها القومية ، ولتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة ، ومن ثم المحافظة على وضعها التنافسى ؛ ولهذا أصبح تطوير التعليم أحد الأولويات الاستراتيجية والقومية للصين .

ويتضح أثر العامل السياسى هنا في اهتمام القيادة السياسية الصينية بالتعليم ، ومن ملامح هذا الاهتمام إصدار قانون التعليم الإلزامي الذى تم سنه عام ١٩٨٦ م والذى يعتبر علامة فارقة بالنسبة للصين ؛ فوفقًا لهذا القانون يحق لجميع الأطفال في سن الدراسة ممن يحملون الجنسية الصينية الحصول علي التعليم الإلزامي ، كما أن أولياء الأمور مسئولون عن تسجيل أطفالهم في المدرسة، والتأكد من إكمالهم تسع سنوات من التعليم الإلزامي ، ولقد أنشأ هذا القانون نظامًا شاملًا ؛ حيث وصف القواعد للمدارس والمعلمين والتدريس والتعلم ، وكذلك تمويل التعليم ، وتحديد المسئوليات القانونية للقطاعات الاجتماعية ، وتم تنقيحه في عام ٢٠٠٦ وينص علي إعفاء جميع الأطفال في التعليم الإلزامي من الرسوم الدراسية والرسوم المتنوعة (١٦١).

وفى إطار اهتمام الصين بالتعليم الإلزامي يجب علي الأطفال إكمال تسع سنوات من التعليم الإلزامي ،حيث يقضي معظم الأطفال ست سنوات في المدرسة الابتدائية ويبدأ التعليم الابتدائي في سن السادسة لمعظم الأطفال ، وتعد وزارة التعليم في جمهورية الصين الشعبية هي المسئولة عن الإشراف علي التعليم في جميع أنحاء البلاد ، وعن تنفيذ سياسات الحزب الشيوعى الصينى ، وتنفيذ القوانين واللوائح التي اعتمدها المؤتمر الشعبي الوطني ، وعلي مستوي المقاطعات في الصين تعتبر إدارات التعليم أو اللجان هي المسئولة عن التعليم ،

وعلي مستوي المحافظة تعتبر مكاتب التعليم هي المسئولة ؛ حيث يتم من خلالها تنفيذ الاستراتيجيات التي وضعتها وزارة التعليم من قبل الإدارات المحلية للتعليم(١٦٢).

وما يؤكد أثر العامل السياسى اهتمام القيادة السياسية الصينية – في إطار اهتمامها باستثمار التعليم ، وخاصة في مرحلة التعليم الأساسى – بإصدار الخطط الوطنية المهتمة بإصلاح التعليم وخاصة بمرحلة التعليم الأساسى منها على سبيل المثال : خطة الصين الوطنية لإصلاح التعليم والتنمية على المدى المتوسط والمدى الطويل (٢٠١٠– ٢٠٢٠).

واستنادًا للترتيبات الاستراتيجية للمجلس الوطنى للحزب الشيوعى الصينى لإعطاء الأولوية للتعليم ، وتحويل الصين إلى دولة غنية في مواردها البشرية تم إعداد هذه الخطة ؛ من أجل تعزيز الجودة الشاملة للأفراد ولتعزيز التنمية التعليمية بطريقة علمية ، وقد تم إعداد هذه الخطة كاستجابة لعدة تحديات منها : أن مفهوم التعليم والمناهج الدراسية قديم نسبيًا ، وأن الواجبات المدرسية كانت تشكل عبئًا على طلاب المدارس الابتدائية والمتوسطة ، والنقص في إعداد المعلمين من حيث الإبداع والتنوع ، والتوزيع للموارد التعليمية بصورة غير عادلة ، كما اهتمت حكومة الصين من خلال هذه الخطة الوطنية بتنفيذ بعض الأهداف الاستراتيجية منها : زيادة تعميم التعليم بحلول عام ٢٠٢٠ م ، وتعميم التعليم الإلزامى لمدة تسع سنوات ، والاهتمام بزيادة معدل الالتحاق بمرحلة التعليم المتوسط ، وتوفير التعليم للجميع بصورة متساوية ، وتوفير تعليم عالى الجودة بطرق مختلفة ، وإنشاء نظام تعليمى كامل وحيوى ، وتعميق الإصلاح التربوي(١٦٣).

يتضح مما سبق أثر العامل السياسى في اهتمام القيادة السياسية بالقيام بالعديد من الإصلاحات التعليمية التي أسهمت في توفير البيئة التعليمية الملائمة لتطبيق معايير المدرسة الصديقة للطفل ، وتحقيق التوازن بين الجودة الكمية والنوعية ومن ثم الارتقاء بجودة مرحلة التعليم الأساسى بها ، وتحويل المدارس إلى مدارس صديقة للطفل قادرة على تلبية احتياجات جميع الطلاب من مختلف الفئات دون تمييز.

(ب)العامل الاقتصادى : ظهرت الصين في بداية القرن الحادي والعشرين كقوة اقتصادية كبري علي المسرح الدولي ، ففي عام ٢٠٠٦ أصبحت رابع دولة اقتصادية في العالم في مستوي الناتج المحلي الإجمالي ، وثالث دولة تجارية ، وفي نهاية سبعينات القرن العشرين وضعت الصين تحديث اقتصادها في المركز الأول من أولوياتها ، وعملت كل ما

بوسعها من أجل تحقيق هنا الهدف ، ولهذا عبأت مصادرها الضخمة من الأيدي العاملة واستغلت العولمة ؛ لتصبح مصنعًا للعالم ، وبذلت جهدًا استثماريًا هائلًا من أجل تحديث الصناعة، وتطوير البني التحتية ، واستخدام العاملين الذين تضاعف عددهم منذ عشرين عامًا، كما ازدادت إنتاجية العمل؛ بفضل الهجرة الريفية ، واستخدام تقنيات إنتاج وإدارة جديدة ، كما جذبت الصين رؤوس أموال أجنبية ، ومع انفتاح الصين أصبح ما يزيد عن ١٠٠ مليون عامل صناعي مندمجًا في الاقتصاد العالمي ، وهذا يفسر السبب في أنها أصبحت أكبر منصة عالمية للإنتاج(١٦٤).

يتضح مما سبق ملامح الإصلاح الاقتصادى في الصين ، ويظهر أثر العامل الاقتصادى في تأثيره على التعليم بكافة مراحله ؛ حيث اهتمت الصين بتوظيف دور التعليم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولهذا اهتمت الصين بالاعتماد على التعليم كأداة تحافظ من خلالها على قدرتها التنافسية على المستوى الاقتصادى ؛ ومن ثم أعطت الصين أولوية كبيرة لتطوير التعليم بها وخاصة في مرحلة التعليم الأساسى ، ولهذا اهتمت الصين بتطبيق معايير المدرسة الصديقة للطفل وتحويل مدارس مرحلة التعليم الأساسى بها إلى مدارس صديقة للطفل .

وعلى جانب آخر ساعد الإصلاح الاقتصادى على مساعدة الصين في القيام بالعديد من الإصلاحات التعليمية التي تتعلق بمرحلة التعليم الأساسى من حيث : توفير التعليم الإلزامى لجميع الطلاب دون تمييز بينهم ، وإصلاح المناهج الدراسية ، وتدريب المعلم وتنميته مهنيًا ، وغيرها من الإصلاحات التعليمية التي ساهمت في توفير المناخ والبيئة الملائمة لتحويل المدارس لمدارس صديقة للطفل ، ونظرًا لإدراك الصين لدور التعليم وفرت التمويل المناسب لمرحلة التعليم الأساسى ؛ مما مكن الصين من توفير العديد من المدارس الصديقة للطفل ، كما تمكنت المدارس الصديقة للطفل من القيام بالعديد من الأنشطة والإنجازات التي ساهمت في تحسين مرحلة التعليم الأساسى وفى تطبيق معايير المدرسة الصديقة للطفل ؛ مما يسهم في تحسين جودة مدارس التعليم الأساسى باعتبارها خطوة أولية وأساسية لتحسين جودة المراحل التعليمية الأخرى .

(ج) **العامل الاجتماعي:** تعتبر الصين دولة موحّدة ومتعددة القوميات ، كما تعتبر أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان، حيث ينتسبون إلى ست وخمسين قومية هى: قوميات

هان ، ومنغوليا وهوي المسلمة والتبت ، والويغور، ومياو ، ويي ، وتشوانغ ، وبويي ، وكورية ، ومنشوريا ، وأتشانغ ، وتشيانغ ، وجينغ ، وغيرها من القوميات ، ويحتل عدد سكان قومية هان حوالى أثنين وتسعين بالمائة من إجمالي سكان الصين، والثمانية بالمائة المتبقية لأبناء الأقليات القومية الأخرى، وبسبب قلة عدد أفراد هذه القومياتُ يطلق عليها اسم الأقليات القومية الصينية ، وخلال مسيرة التقدم التاريخي ظهرت حالة التعايش السلمي بين أبناء قومية هان وأبناء الأقليات القومية الأخرى في كثير من المناطق الصينية ، وباستثناء قوميتي هوي المسلمة ومنشوريا اللتين يستخدم أبناؤهما لغة هان بينما يستخدم أبناء سائر الأقليات القومية الثلاث والخمسين لغاتهم القومية الخاصة أو لغة هان أيضًا في حياتهم، وخلال سنوات طويلة يتعايش أبناء مختلف القوميات الصينية في سلم ووئام على أراضي الصين(١٦٥).

وعلى المستوى الدينى تعد الصين دولة متعددة الأديان ، ولهذا وضعت الحكومة الصينية ونفذت سياسة دينية متمثلة في حرية الاعتقاد ، حيث يختار المواطنون الصينيون اعتقاداتهم الدينية بحرية ويمارسون الأنشطة الدينية بحرية وتتمتع الأديان المختلفة بمكانة متساوية وتتعايش منسجمة ، وينص الدستور الصيني على أن المواطنين الصينيين يتمتعون بحرية الاعتقاد الديني، ولا يجوز لأي جهاز رسمي أو جماعة أو فرد إجبار المواطنين على اعتناق الأديان أو عدمه ، كما تحمي الدولة الأنشطة الدينية (١٦٦).

يتضح مما سبق ملامح التنوع الثقافي في الصين ، حيث يسودها العديد من القوميات المختلفة ثقافيًا ، هذا بالإضافة إلى التنوع اللغوى والدينى ؛ مما يسهم في وجود مجتمع متنوع الثقافات ، ولهذا اهتمت الصين بتوفير نظام تعليمى يتوافق مع مختلف الفئات ويتسم بالمساواة وتكافؤ الفرص التعليمية دون تمييز بين القوميات المختلفة ؛ ولهذا اهتمت الصين بتحسين جودة التعليم الأساسى على المستوى الكمى والكيفى وتوفير التعليم الإلزامى لجميع الطلاب من مختلف الفئات دون اعتبار للخلفية الثقافية والدينية ، ولهذا حرصت حكومة الصين على تطبيق معايير المدرسة الصديقة للطفل ؛ للارتقاء بجودة مرحلة التعليم الأساسى ولتوفيره لجميع الفئات دون تمييز ، كما اهتمت الصين من خلال المدارس الصديقة للطفل بالقيام بالعديد من الأنشطة والإنجازات لتلبية كافة احتياجات الطلاب .

ثالثًا: المدرسة الصديقة للطفل في تايلاند:

يتناول البحث في هذا الجزء المدرسة الصديقة للطفل في تايلاند من حيث تناولها من خلال بعض المحاور، ثم عرض ملامح تميز المدرسة الصديقة للطفل ، والقوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها ،ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

- **خلفية عامة:**

تعتبر تايلاند – المعروفة سابقًا باسم سيام – دولة تقع في جنوب شرق آسيا في شبه الجزيرة الهندية الصينية تحدها كل من لاوس وكمبوديا من الشرق ، وخليج تايلاند وماليزيا من الجنوب ، وبحر أندامان وميانمار من الغرب ، وتنقسم تايلاند إداريًا إلي ٧٥ محافظة التي بدورها تنقسم إلي أحياء وبلديات ، بالإضافة إلي عاصمة المملكة التايلاندية بانكوك التي تُعد منطقة إدارية خاصة وعاصمة البلاد وأكبر مدنها ، ويقدر عدد سكانها بحوالي ٦٦ مليون ، وتقع تايلاند في المرتبة (٥١) عالميًا من حيث المساحة الكلية ، وتبلغ مساحتها حوالي ٥١٣.١٢٠كم٢ ، وتعد بانكوك العاصمة وأكبر مدينة والتي تعد المركز السياسي والتجاري والصناعي والثقافي في تايلاند ، واللغة الرسمية هي التايلاندية، والدين الرئيس هو البوذية والتي يعتنقها ويمارسها حوالي ٩٥% من السكان(١٦٧).

ويمكن إبراز ملامح المدرسة الصديقة للطفل، وأهم القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها فيما يلى:

(١) المدرسة الصديقة للطفل في تايلاند- نبذة تاريخية :

علي مدى أكثر من عِقد من الزمان صنفت تايلاند بوصفها بلدًا متوسط الدخل، مما أسهم في الانتقال بها من مجرد تلقي المساعدة الإنمائية الرسمية إلي دولة قادرة على تقديم مساعدة تقنية تعاونية إلي بلاد أُخرى، كما ترسل الوكالات الحكومية وغير الحكومية في جميع أنحاء منطقتي جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا موظفين إلي تايلاند للتدريب، كما استضافت تايلاند العديد من المؤتمرات الإنمائية الدولية بما في ذلك المؤتمر العالمي عام ١٩٩٠ المعني بتوفير التعليم للجميع في جومتين (Jomtien)، ولهذا مدت الحكومة الملكية التايلاندية التعليم الإلزامي من ٦ سنوات إلي ٩ سنوات في عام ١٩٩٩ وإلي ١٢ عام في عام ٢٠٠٣، ولقد اقتربت تايلاند من الوفاء بالهدف الإنمائي الموقت للألفية المتعلق بالتعليم، وتمكنت من تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي (١٦٨).

كما يُعد تحقيق قدر أكبر من المساواة موضوعًا رئيسًا لخطة تطوير التعليم الوطنية الحادية عشرة لوزارة التربية والتعليم (٢٠١٢-٢٠١٦)، حيث تشمل أهداف السياسة العامة تقديم مساعدة خاصة للأطفال الذين يعانون من الفقر، والأطفال ذوي الإعاقة والأطفال المحرومين، ومن ثم تحتاج الحكومة إلى دعم هذا الالتزام بأموال كافية ودعم مناسب للمعلمين والمدارس ، وأدت جهود تايلاند لتوسيع فرص التعليم للفتيان والفتيات إلى درجة عالية من التكافؤ بين الجنسين، كما أصبحت معدلات الالتحاق الصافية للإناث مرتفعة في جميع مستويات التعليم (١٦٩).

وفى إطار ذلك تسعى تايلاند إلى توفير التعليم الأساسي الشامل حيث تتمثل سياسة تايلاند في توفير وتوسيع فرص التعليم مع مراعاة الحاجة إلى الإنصاف لكل مجموعة داخل المجتمع ، بما في ذلك الفقراء والمحرومون وذوي الإعاقات الجسدية والتعليمية ، وكذلك مجموعات الأقليات ، كما تركز تايلاند الآن على توسيع نطاق التعليم الإلزامي من ٦ سنوات إلى ٩ سنوات مما أدى إلى زيادة عدد الأطفال الذين استمروا في التعليم الثانوي خلال ٢٠٠٤ – ٢٠١١، ولهذه الغاية سنت الحكومة قانون التعليم الوطني الذي يتطلب من الآباء إرسال أطفالهم إلى المدرسة الثانوية بعد الانتهاء من المرحلة الابتدائية ، كما أدى توسيع فرص التعليم لجميع الفئات في المجتمع إلى حصول عدد أكبر من الأطفال التايلنديين على التعليم ، وعلى الرغم من ذلك فإن بعض المجموعات لا تزال غير قادرة على الوصول إلى هذه الفرص بما في ذلك أطفال الأقليات العرقية، وبعض الأطفال المعاقين والمحرومين، ولهذا تعمل الحكومة على إشراك تلك المجموعات في فرص التعليم المتاحة، وضمان المساواة والإنصاف للجميع(١٧٠).

وفي إطار ذلك تعتبر تايلاند كبلد استضاف عام ١٩٩٠ م توقيع اتفاقية إعلان التعليم للجميع من أوائل الدول التي اهتمت بدعم حقوق الإنسان، ومن الدول الرئيسة التي اهتمت بتطوير نموذج المدارس الصديقة للطفل بصورة متطورة ومبتكرة، ولهذا تمكنت منظمة اليونيسيف بالتعاون مع العديد من الشركاء من القيام بالعديد من الجهود لتطوير تنفيذ نموذج المدارس الصديقة للطفل في تايلاند والتي شملت مكتب لجنة التعليم الابتدائي الوطني بالاشتراك مع معهد التغذية جامعة Mahidol ، ومؤسسة تنمية المهارات الحياتية ، والمعهد الثقافي والفني للتنمية ، واستكمالًا لمبادرة التعليم للجميع عززت منظمة اليونيسيف

في دولة تايلاند إطار المدارس الصديقة للطفل حيث أكدت المبادئ مجتمعة علي حق جميع الأطفال في الحصول علي التعليم المجاني والإلزامي، وتشجيع الأطفال على التسجيل والحضور، والاهتمام بتطوير شخصية ومواهب وقدرات الأطفال إلي أقصى إمكاناتهم، واحترام حقوق الأطفال والحريات الأساسية، واحترام وتشجيع الهوية الثقافية للطفل ولغته والقيم ، وبالاستناد لما سبق ولإرساء هذه القيم التي أكدت عليها كافة المواثيق الدولية فيما يتعلق بحق الطفل اهتمت تايلاند كما هو الحال في معظم منطقة شرق آسيا و المحيط الهادي التابعة لمنظمة اليونيسيف بنموذج المدرسة الصديقة للطفل(١٧١).

(٢) أهداف المدرسة الصديقة للطفل في تايلاند:

تتنوع الأهداف التي تسعي إليها المدرسة الصديقة للطفل في تايلاند، حيث تهدف إلي إنشاء مدارس نموذجية تطبق نهجًا قائمًا علي حقوق الطفل وملائمًا للأطفال، وذلك بالتركيز علي نتائج التعليم الجيدة، والصحة البدنية. والعقلية، وتطوير المهارات الحياتية الأساسية، ومن هذه الأهداف ما يلي: (١٧٢)

(أ) التوعية والترويج لحقوق الطفل، والدعوة بشأن اتفاقية حقوق الطفل، والأبعاد المدرسية الصديقة للطفل.

(ب) التقييم الذاتي المنتظم للمدارس؛ من أجل المحافظة علي الأطفال.

(ج) التحسين الذاتي للمدارس من خلال التخطيط التشاركي والعمليات.

(د) التعليم التشاركي؛ لتطوير المناهج المحلية، وحقوق الطفل، وتعليم المهارات الحياتية.

(هـ) الاهتمام بنظم إدارة التعلم؛ لدعم تعلم الأطفال.

(و) تعبئة المجتمع المدرسي؛ من أجل العمل علي دعم تنمية الطفل وحماية حقوق الطفل.

بالإضافة لما سبق تسعى المدرسة الصديقة للطفل في تايلاند إلي تحقيق الأهداف الآتية: (١٧٣)

(أ) الشمول: والاهتمام بتمكين جميع الأطفال وخاصة من هم مختلفون عرقيًا وثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا.

(ب) توفير بيئة صحية وآمنة؛ للحماية العاطفية والنفسية والجسدية لجميع الأطفال.

(ج) الفعالية الأكاديمية، ومراعاة ملاءمة احتياجات الأطفال؛ من أجل إكسابهم المعرفة والمهارات الحياتية والمعيشية المختلفة .

(د) الاستجابة للاعتبارات الجنسانية في توفير البيئات والقدرات التي تعزز المساواة.

(هـ) المشاركة النشطة من خلال الاهتمام بمشاركة الأطفال والأسرة والمجتمع في جميع المجالات مثل: سياسة المدرسة والإدارة والدعم للأطفال.

(٣) معايير المدرسة الصديقة للطفل في دولة تايلاند:

ترتكز المدرسة الصديقة للطفل في تايلاند علي بعض المعايير ، و يمكن إجمال ذلك فيما يلي: [١٧٤]

(أ) التمركز حول الطفل، وفي إطار ذلك تتميز المدرسة الصديقة للطفل بالاهتمام بالتربية التربوية التي تتمركز حول الطفل ويكون فيها الأطفال مشاركين نشطين.

(ب) وتوفير بيئة تعلم صحية وآمنة ووقائية من خلال الخدمات والسياسات والإجراءات المناسبة .

(ج) المشاركة الديموقراطية: في إطار ذلك تتميز المدارس الصديقة للطفل في تايلاند بالمشاركة النشطة من قبل الأطفال والأسر والمجتمعات في اتخاذ القرارات بالمدرسة ، وتوفير روابط قوية بين الأسرة والمدرسة والمجتمع ، وتدعيم السياسات والخدمات مثل: العدالة وعدم التمييز والمشاركة.

(د) الشمول: أي أن لكل الأطفال الحق في التعليم، حيث لا يعد الحصول علي التعليم امتيازًا يمنحه المجتمع للأطفال بل هو واجب يلبيه المجتمع لجميع الأطفال، وفي إطار ذلك تتميز المدارس الصديقة للطفل بالبحث عن الأطفال، والشمول والترحيب لجميع الأطفال، ومراعاة النوع الاجتماعي، وتشجيع السياسات والخدمات المتوافرة بالمدرسة على حضور الأطفال والاحتفاظ بهم في المدرسة.

يضاف لما سبق معيار فعالية التعليم والتعلم ، ومن ملامح ذلك ما يلى:[١٧٥]

- التركيز على الطفل هو المبدأ الأساسي لأنشطة التعليم والتعلم.
- تمكين جميع الأطفال من تطوير أنفسهم وفي ضوء إمكاناتهم الخاصة.
- توافق المادة التعليمية ومضمونها وأنشطتها مع توقعات المتعلمين مع مراعاة الفروق الفردية.
- إتاحة الفرصة للبنين والبنات على قدم المساواة، وأن يعاملوا على قدم المساواة.

- أن تدرك جميع الأطراف ذات الصلة أنه من أجل مساعدة الأطفال على النمو للوفاء بالصفات المرغوبة ، يجب عليهم فهم حقوق الطفل ، وأن تكون جميع المباني آمنة للأطفال ، ويجب تنظيم الفصول الدراسية بطريقة آمنة ونظيفة ومريحة للأطفال للدراسة.

وبالنظر في المعايير السابقة، يتضح أن تطبيقها يؤدي إلي تعليم جيد ونتائج إيجابية للطلاب، من حيث إمكانية الوصول للمدارس، والترحيب بجميع الأطفال، والبحث عن الأطفال داخل المدرسة، والاهتمام بالنهج التربوي الذي يركز علي الطفل والذي يتم تنفيذه في بيئة تعلم صحية وآمنة ووقائية تشجع الديمقراطية، ومشاركة الأطفال وأولياء الأمور والمجتمع، مما يؤدى إلي أن يكون الأطفال آمنين، لأن الأطفال من المرجح أن يتعلموا ويستمروا في الدراسة، وهذه الديناميكية تؤدي إلي زيادة فرصة الأطفال للتعلم والنجاح في الحياة، كما تؤدي إلي انخفاض معدلات التسرب للطلاب، وإدراك الأسر لقيمة المدرسة، فالمدرسة الناجحة ينظر إليها بشكل إيجابي من المجتمع، وهذه السمعة الجيدة تؤدي إلي زيادة الطلب علي المدرسة(١٧٦).

(٤) إنجازات المدرسة الصديقة للطفل في تايلاند في ضوء معايير المدرسة الصديقة للطفل:

تمكنت المدرسة الصديقة للطفل من القيام بالعديد من الإنجازات والتي ساهمت في تحسين جودة العملية التعليمية وتوفير بيئة تعليمية صديقة للطفل ، والتي يمكن إجمالها فيما يلى :

(أ) قيام المدرسة الصديقة للطفل في تايلاند استنادًا إلي معايير المدرسة الصديقة للطفل بالعديد من الإنجازات والتي تتمثل فيما يلي: (١٧٧)

- من حيث الشمول: في إطار ذلك تم تنفيذ ما يلي:

- تطوير مراكز تعليمية بديلة صديقة للأطفال؛ من أجل الأطفال الأقل حظًا ولا سيما المهاجرين من ميانمار.
- إنشاء (٥٤٩) مدرسة منها (٨٦ مدرسة جديدة) ، والتقييم الذاتي للمدارس، والتعلم المتمركز حول الطفل، ونظم المعلومات الإدارية للمدرسة، وتعليم المهارات الحياتية.
- توفير فرص التعلم لجميع الأطفال.

- أضيفت (٥٠) مدرسة لما هو مجموعة (١١٣) مدرسة صديقة للطفل في مؤسسة (BMA).
- إضافة (١٢) مدرسة تابعة لوزارة التعليم إلي مبادرة المدارس الصديقة للطفل .
- تدريب المدربين للمدارس الصديقة للطفل حيث بلغ عددهم ١٤٠ مدربًا.
- عقد جلسات حول التقييم الذاتي للمدرسة.
- تدريب المعلمين علي نظام المعلومات الإدارية للمدرسة .
- تدريب المعلمين علي تعلم المهارات الحياتية وسبل المعيشة.
- توفير الدعم لمئات من المدارس المتأثرة بالتسونامي (من حيث توفير الأثاث والمعدات والمواد التعليمية والصرف الصحي).
- مشاركة ٥٥٠ معلم في إنشاء نظام تتبع ومراقبة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، والأطفال المعرضين للخطر.
- قامت ٣٢٧ مدرسة إضافية بتنفيذ اتفاقات الخدمات الخاصة كما وضعت خطط لتحسين المدارس، ونظام إدارة المعلومات الإدارية للمدرسة.
- تم توزيع ٤٥٠ من الحقائب المدرسية في تايلاند ، و٥ مخصصة للطوارئ في المستقبل.
- مشاركة ٢١ مدرسة لجعل المواد والأساليب التعليمية أكثر ملاءمة للأطفال المهاجرين.
- تدريب ٧٢٤ مديرًا ومعلمًا لتقييم ومعالجة صعوبات التعلم، والاحتياجات النفسية – الاجتماعية علي مستوى الفصل الدراسي، وإنشاء نظام إحالة للأطفال الذين يحتاجون إلي دعم أكثر كثافة.

– من حيث فعالية التعليم والتعلم ، وفي إطار ذلك تم تنفيذ ما يلي:

- توفير التعلم والتدريس لأكثر من ٦٠٠ مدرسة من المدارس الصديقة للطفل.
- تلقي (٤٥٣) طالبًا الرعاية، وتلقي المواد التعليمية المناسبة.
- إنشاء (٣٤) مدرسة في إطار مكتب لجنة التعليم الأساسى ، والترويج لها لتصبح مدارس صديقة للطفل.

- **تطوير مؤشرات المدارس الصديقة للطفل، واستخداماتها لتحسين الخدمات الإضافية وتحسين الخدمات المدرسية في المجتمعات المحلية لـ (٤٠٣) مدرسة.**
- **تم تدريب (٦٥) من موظفي كلية التربية، و(٣٥٢) من الأطفال علي ستة مكونات للمدارس الصديقة للطفل، كما تم تدريب ٤٠٢٧ معلمًا علي مكونات المدارس الصديقة للطفل.**
- **تدريب ١.٨١٥ معلمًا علي التدريس وعلي المهارات الحياتية التي تركز علي الطفل بما في ذلك الصحة و النظافة و الغذاء.**
- **تدريب ٢.٤٥٢ معلمًا علي ممارسات المكتبات التفاعلية.**
- **تدريب ١.٥٥٧ معلمًا في مجال الانضباط الإيجابي.**
- **دمج مفاهيم المدرسة الصديقة للطفل في تدريب المعلمين قبل الخدمة في المقررات الأساسية (مثل علم النفس والتطوير التربوي) كجزء من مناهج التعليم الأساسي.**
- **توفير مواد تعليمية ومواد تعليمية ثنائية اللغة لفصلين من رياض الأطفال في أربع مقاطعات جنوبية متضررة من العنف**
- **قيام ١٠ مدارس صغيرة بتجريب طرق تعليمية متعددة الصف للتعليم في تايلاند.**

– من حيث المشاركة الديمقراطية : في إطار ذلك تم تنفيذ ما يلى:

- **تم تدريب المعلمين علي إدارة المعلومات الإدارية للمدارس ، وتدريب المدربين علي المشاركة لـ ١٠٠ مدرب.**
- **تم توفير ٤.٠٠٠ رسالة إخبارية وتوزيعها علي ٨٠٠ مدرسة.**
- **إنشاء ٤٣٩ مدرسة أندية لحقوق الطفل؛ لزيادة مشاركة الأطفال في صنع القرار، وتحسين البيئة المدرسية.**
- **تدريب ٨٨١ معلمًا علي جمع البيانات لنظام إدارة المعلومات المدرسية.**
- **تم توزيع ٣٠٠.٠٠٠ نسخة من النشرة الإخبارية على ٩٨٧ مدرسة .**

– من حيث توفير بيئة أمنة وصحية :وفى إطار ذلك تم تنفيذ ما يلي :

- **توفير ٢.٩٨ مليون ملصق ، و٨٠٩ ألف كتيب ، ١٩٠.٠٥٨ كتيب للمدرسين ، ٢٩٦.٨٩٠ قطعة صابون مقدمة لجميع المدارس ومراكز التعليم .**
- **تدريب ٢٤٠ مرشدًا في المنطقة الشمالية والوسطى.**

- **توفير وسائل الوقاية من نقص المناعة البشرية في ٢٥١ مدرسة .**
- **توفير تصميمات معمارية للمدرسة الصديقة للطفل في تايلاند، وتطويرها؛ لبناء المدارس والمراحيض في المستقبل.**
- **إعادة تأهيل ١٩٢ مدرسة ومركز؛ لتطوير الطفولة المبكرة بما يتوافق مع تصميمات المدرسة الصديقة للطفل.**
- **مشاركة ١١٤٠ طالبًا من ١١٤ مدرسة في تايلاند بما يمكنهم من الترويج لمياه الشرب المأمونة والنظافة الصحية.**
- **تدريب ١٧٨ من المعلمين والمدربين من ٩٠ من المدارس ومراكز التعليم غير النظامي علي اللعب مع الأطفال، وتوفير المعدات الرياضية.**
- **تم تدريب المعلمين، وتوفير التدريب علي المهارات الحياتية في جميع المدارس علي الصعيد الوطني.**

– من حيث مراعاة النوع الاجتماعي لتعزيز المساواة بين الجنسين ، وفي إطار ذلك تم تنفيذ ما يلى:

- **تدريب ٥٠ من المديرين والمعلمين، ومراجعة ١١١١ كتابًا مدرسيًا عن القوالب النمطية الجنسانية، وتم تطوير مؤشرات وأدوات للتحكم المستمر في جودة الكتب المدرسية، كما أعدت أدوات جديدة للتقييمات على مستوى المدارس.**
- **إنشاء ١٢ مركزًا لموارد المعلمين في ١٠ مقاطعات؛ لتعزيز التنمية المهنية لمديري المدارس والمعلمين.**
- **إنشاء موقع إلكتروني للمدرسة الصديقة للطفل؛ لتوفير المعلومات والإجراءات التي تمكن من جودة التعليم لجميع الأطفال.**

(ب)حققت المدرسة الصديقة للطفل العديد من الإنجازات – في ضوء معايير المدرسة الصديقة للطفل– من وجهة نظر كل من الطالب والمعلم والمدير وأولياء الأمور، والتي يمكن إجمالها فيما يلي : [١٧٨]

– الإنجازات من وجهة نظر الطالب: يؤكد الطلاب أن المدرسة الصديقة للطفل في تايلاند تمكنت من تحقيق العديد من الإنجازات ، والتي تتمثل فيما يلي:

- **توفير مناخ صحي وبيئة جميلة وخضراء للأطفال ، وتوفير الفحوصات الطبية لجميع الطلاب.**
- **تمكين الطلاب العمل بشكل مستقل دون سيطرة المعلمين.**
- **مساعدة المعلمين للطلاب لفهم الدرس، وتعلم كيفية العيش، ومساعدتهم علي فهم كيفية التصرف بصورة جيدة.**
- **التفاعل بين المعلمين والطلاب بصورة جيدة.**
- **الاهتمام بالصحة من قبل المدرسة ، وتشكيل مجموعات من الطلاب للمحافظة علي نظافة المدرسة.**
- **ديموقراطية المدرسة، حيث يشارك الطلاب في صنع القرارات، والمشاركة في وضع الخطة المدرسية، والمشاركة في تنظيم الأنشطة.**
- **يعمل الطلاب معًا بشكل جيد، ويتوافر لديهم الانضباط الذاتي وبصورة صادقة ومفيدة.**
- **توفير التوجيه الجيد للتعلم ، كما يسمح المعلم للطلاب التعبير عن الآراء والأفكار.**

– إنجازات المدرسة الصديقة للطفل من وجهة نظر المعلم: يؤكد المعلم أن المدرسة الصديقة للطفل في تايلاند تمكنت من تحقيق العديد من الإنجازات المرتبطة بالمعلم، والتي تتمثل فيما يلى:

- **مشاركة المعلمين للطلاب بصورة أفضل فى عملية التعلم ، ومساعدة المعلمين علي تطبيق نهج حل المشكلة في العمل مع الطلاب.**
- **التركيز علي كيفية توفير بيئة تعليمية لتسهيل عملية تعلم الطلاب.**
- **التغيير في طريقة التدريس، وتطوير عملية التدريس بطريقة ملائمة لتلبية احتياجات الطلاب.**
- **مساعدة المعلمين علي إيجاد أفضل الطرق في التفاعل مع الطلاب.**
- **معرفة المعلمين بحقوق الطفل ومحاولة تقديم الدعم لهم من خلال عدة أساليب مثل: (التعلم التعاوني، وتقليل المحاضرات، والاهتمام بالمزيد من التعاون مع أولياء الأمور لمساعدة الأطفال علي التعلم.**

– إنجازات المدرسة الصديقة للطفل فيما يتعلق بالمدير: يؤكد المديرون أن المدارس الصديقة للطفل تمكنت من تحقيق العديد من الإنجازات الإيجابية في تايلاند ، والتي تتمثل فيما يلي:

- **تفاعل الطلاب بشكل أفضل مع المعلمين، وطرح المزيد من الأسئلة والتعبير عن الآراء.**
- **الدعم القوي لولي الأمور فيما يتعلق بشئون المدرسة مثل تقديم التبرعات والاقتراحات، وتقديم تغذية مرتدة عن الإجراءات التي تتخذها المدرسة ، وحضور الفعاليات المختلفة.**
- **العلاقة بين أولياء الأمور والمعلمين جيدة، كما يساعد المديرون كل المعلمين الآخرين علي تدعيم مشاركة أولياء الأمور بسبب التركيز علي حقوق الطفل.**
- **تشجيع المعلمين على المزيد من المشروعات الجماعية؛ لتزويد الطلاب بتجربة التعلم الذاتي.**
- **مشاركة الطلاب في كافة الأمور ، وتبادل الأفكار والمساهمة في قواعد الفصول الدراسية .**
- **زيارة العائلات بشكل منتظم من خلال المدير والمعلمين ؛ للتحقق من الحالة الصحية ولإظهار أن المدرسة جزء من المجتمع .**

–إنجازات المدرسة الصديقة للطفل من وجهة نظر أولياء الأمور :يؤكد أولياء الأمور أن المدرسة الصديقة للطفل تمكنت من تحقيق العديد من الإنجازات الإيجابية ، والتي تسهم في جودة العملية التعليمية مثل : نظافة المدرسة، أصبح الطلاب أكثر ثقة في التعبير عن أفكارهم ، والتفكير بصورة أكثر وضوحًا ، ويتعلم الأطفال كيفية التفكير بأنفسهم .

يتضح مما سبق قيام المدرسة الصديقة للطفل في دولة تايلاند بالعديد من الإنجازات المهمة استنادًا لمعايير المدرسة الصديقة للطفل ، حيث تسهم هذه الإنجازات في تطبيق كافة معايير المدرسة الصديقة للطفل بصورة واقعية ملموسة مما أدى إلى توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل في دولة تايلاند ، مما يسهم في تحسين جودة النظام التعليمى بكافة مدخلاته وتطوير كافة الممارسات داخل البيئة المدرسية ومن ثم يشعر الطفل في ظل ذلك بالرعاية والاهتمام بصورة متكاملة.

(٥) جهود تايلاند في تطبيق المدرسة الصديقة للطفل: قامت تايلاند بالعديد من الجهود في مجال التعليم لتطبيق المدرسة الصديقة للطفل، حيث تسهم هذه الجهود في توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل، وتتمثل هذه الجهود فيما يلى:

(أ) إصدار قانون التعليم الوطني لعام ١٩٩٩م ، فعلي المستوي التعليمي يتكون نظام التعليم التايلاندي من التعليم الأساسي المجاني لمدة ١٢ عامًا ، ويبدأ التسجيل في نظام التعليم الأساسي في سن السادسة، وينبع نظام التعليم التايلاندي الحالي من الإصلاحات التي حددها قانون التعليم الوطني لعام ١٩٩٩م ، والتي طبقت هياكل تنظيمية جديدة ، وعززت من لامركزية الإدارة ودعت إلي ممارسات تعليمية تركز علي المتعلم، ويوفر نظام التعليم التايلاندي تسع سنوات من التعليم الإلزامي(١٧٩).

ولهذا اهتمت وزارة التربية والتعليم في تايلاند بعد إصدار قانون التعليم الوطني في عام ١٩٩٩ بتطوير التدريس والتعلم والإدارة التعليمية في مدارس تايلاند والذي يبلغ عددها ٣٥ ألف مدرسة ، وفي إطار ذلك ركز هذا القانون علي تطبيق مدخل الإدارة الذاتية ، وتعزيز آليات ضمان الجودة ، والاهتمام بالتعلم المتمركز حول الطفل، وإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج الدراسية والإدارة المدرسية ، وفي عام ٢٠٠٨ أكد الأمين العام للجنة التعليم الأساسى فى وزارة التربية والتعليم علي أن الإصلاحات لا يمكن أن تتحقق بدون المشاركة والقيادة النشطة من مديري المدارس ، فبدون القيادة الماهرة والدعم النشط من مديري المدارس لن يستطيع المعلمون القيام بالإصلاحات المطلوب تنفيذها ، ولهذا فإن مديري المدارس في حاجة إلي التحفيز، ولتنمية العديد من المهارات؛ لتطبيق الإصلاحات التعليمية المطلوبة في مدارسهم(١٨٠).

(ب) تنفيذ وزارة التعليم لخطة تعليمية مدتها أربع سنوات (٢٠١٣ – ٢٠١٦)؛ لتحسين الجودة والتي تسهم في توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل، ومن ملامح ذلك ما يلى: (١٨١)

- إصلاح التعليم والتعلم من خلال : إصلاح المناهج الدراسية، وتحسين عمليات التعليم والتعلم؛ لضمان قدرة المتعلمين على التفكير، وتحليل وحل المشكلات، والتعلم بشكل مستقل، ورفع مستوى تحصيل المتعلم على قدم المساواة مع المعايير الدولية، لا سيما في

العلوم والرياضيات والتكنولوجيا واللغات الأجنبية والتحليل النقدي ، هذا بالإضافة إلى تحسين عمليات الاختبار والقياس؛ لضمان الاتساق مع المناهج وطرق التعلم والتعليم .

- الاهتمام بإعداد المعلمين وبتنميتهم المهنية من خلال: تحسين معارف ومهارات وقدرات المعلمين، وتدريب المعلمين على تنظيم أساليب التدريس بطريقة فعالة ؛ تمشيًا مع المناهج الحالية والتكيف مع المناهج الجديدة ، وتحسين نظام اعتماد المعلمين ، هذا بالإضافة إلى الاهتمام برفاهية المعلم وتحسين معنوياته وتحفيزه مما سيكون له تأثير على تعلم الطفل وجودته.
- تحسين التعلم من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل: الأجهزة المحمولة في عملية التعليم والتعلم، وتطوير المواد التعليمية ، وتطوير أدوات التقييم والقياس، وتشجيع جميع قطاعات المجتمع على زيادة المشاركة في دعم التعليم.

(ج) قيام وزارة التربية والتعليم فى تايلاند بالعديد من السياسات والتدابير الملموسة والتى يتم تنفيذها منذ عام ٢٠٠٩ ؛ بهدف تحسين جودة التعليم فى كافة المجالات ، ويمكن إجمال ذلك فيمايلى : (١٨٢)

- اعتماد خطط لتدريب وإعادة تدريب وتطوير أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ معلم ومدير .
- توفير جهاز حاسب آلى جديد بنسبة ١: ١٠ (أى توفير حاسب آلى لكل عشرة طلاب) بدلاً من النسبة السابقة والتى تتمثل فى (١: ٤٠) أى حاسب آلى لكل (٤٠) طالبًا .
- إعداد خطط معتمدة لتطوير النظام التعليمى بصورة جذرية ؛ حتى يصبح الطلاب قادرين على ممارسة التفكير الناقد والتحليلى ، مع الاهتمام بتعديل مؤشرات جودة التحصيل الدراسى ، وتقليل الحشو من المناهج الدراسية ، وتوفير الوقت لإكساب الطلاب العديد من المهارات من خلال ممارسة الأنشطة المتنوعة .
- صياغة معايير ومناهج جديدة؛ لتقييم المكانة الأكاديمية والمهنية للمعلمين؛ بهدف معالجة المواقف المتناقضة لمكانة المعلمين
- اتخاذ بعض السياسات لبعض الإجراءات المجانية والتى تتمثل فيما يلى:

- **توفير التعليم المجانى لمدة (١٥) عامًا ، ويعنى ذلك عدم وجود مصروفات للالتحاق برياض الأطفال أو المدارس ، كما أن الطلاب وأولياء الأمور لا يضطرون إلى دفع رسوم الدراسة والزى الرسمى للطلاب والكتب الدراسية .**
- **برنامج الحليب المدرسى المخصص للطلاب فى رياض الأطفال، وللمرحلة الابتدائية حتى الصف السادس .**
- **برنامج الغذاء المدرسى لرياض الأطفال، وحتى الصف السادس الابتدائى .**
- **توفير بعض المنح المجانية للطلاب من ذوى الاحتياجات الخاصة .**
- **برنامج قناة المعلم على شاشة التليفزيون الوطنى ؛ حيث ترتب وزارة التربية والتعليم بعض الدروس للمحاضرين المتميزين من مدارس التدريس الشهيرة على المستوى الوطنى ؛ لتزويد الطلاب فى الريف البعيد أو الذين يعيشون فى أماكن لا توجد فيها مدارس تعليمية مع زيادة فرص التعلم والتدريس.**

(د) توفير البيئة المدرسية الآمنة، ومن أهم ملامح ذلك قيام دولة تايلاند بالممارسات الآتية : [١٨٣]

- **إنشاء شبكة السلامة المدرسية؛ حيث تهتم الشبكة بالاشتراك مع اليونيسف في تايلاند ووزارة التعليم ومكتب لجنة التعليم الأساسي بتعزيز التنسيق والتعاون وبناء القدرات المتبادلة بين أعضاء الشبكة ؛ لتنفيذ إطار السلامة المدرسية الشاملة في تايلاند، ومن أهم إنجازات الشبكة إصدار دليل للمعلم؛ للحد من مخاطر الكوارث الذي يستخدمه المعلمون الآن على مستوى البلاد.**
- **مرافق التعلم الآمن ؛ حيث تقوم وزارة التعليم بالتعاون مع شبكة السلامة المدرسية في تايلاند بوضع قائمة مرجعية ؛ لتقييم المرافق المدرسية ، مما يساعد على تحديد تدابير والتخطيط لاتخاذ إجراءات لجعل المرافق المدرسية أكثر أمانًا للأطفال.**
- **إدارة الكوارث المدرسية، حيث قام مكتب لجنة التعليم الأساسي بتطوير برامج لتعزيز السلامة المدرسية من خلال ٢٢٥ مكتبًا للخدمات التعليمية التي تم إنشاؤها في جميع أنحاء البلاد، ففي عام ٢٠١٢ أصدر مكتب لجنة التعليم**

الأساسي أمرًا لمسؤولي المدارس لضمان سلامة الأطفال في المدارس، وتم وضع مبادئ توجيهية لإدارة الكوارث .

- تقوم Plan International Thailand بتنفيذ مشروعات للسلامة المدرسية في تايلاند تركز على زيادة الوعي وتعزيز قدرة الأطفال والمعلمين على الحد من مخاطر الكوارث مثل: تقييم المخاطر وتخطيط الإجراءات والأنشطة التي يقودها الأطفال، وتعمل Plan International Thailand حاليًا في ٢٩ مدرسة ، ومن هذه التجارب صياغة مبادئ توجيهية للسلامة المدرسية، كما توفر معلومات حول كيفية إعداد فرق السلامة المدرسية، وإجراء تقييم للمخاطر وتطوير خطط العمل.
- التوعية بالحد من المخاطر والتوعية ، في عام ٢٠٠٧ ، قاد مكتب لجنة التعليم الأساسي بتطوير منهج وطني حول التثقيف في حالات الكوارث، والذي تم دمجه في العلوم الاجتماعية ، والعلوم ، والموضوعات الصحية كما تم تطوير كتب مدرسية عن الاستعداد للكوارث وإدارتها .
- يتم نشر مواد تعليمية صديقة للأطفال، ويتم تدريب المعلمين على الحد من مخاطر الكوارث، كما قامت منظمة إنقاذ الطفولة بإنتاج وبث رسوم متحركة بالتعاون مع خدمة الإذاعة العامة التايلاندية، كما تخطط منظمة إنقاذ الطفولة لتطوير حزمة تدريب لمدرسي السلامة في المدارس.

(هـ) توفير التثقيف الصحي في المدارس، وتوفير مدرسة صحية بالمفهوم المتكامل للصحة الجسدية والنفسية والعقلية والاجتماعية، ومن ملامح ذلك ما يلي: (١٨٤)

- تعزيز التثقيف الصحي في المدارس للطلاب من خلال وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع مؤسسة تعزيز الصحة التايلاندية من خلال أربع أبعاد وهي : الناحية الجسدية والعقلية والاجتماعية والفكرية ، وتوفير العديد من المشروعات الرئيسة في مجال التثقيف الصحى والتي انضمت إليها أكثر من ١٠٠٠ مدرسة، وتصنف هذه المشروعات إلي مجموعتين رئيسيتين علي النحو التالي:
  - المجموعة الأولى: هي مشروعات قائمة علي النظام وتهدف إلي مساعدة الإدارة المدرسية ونظم التعليم الصحي، ومن هذه المشروعات شبكة المدارس الصحية

، ومحو الأمية الصحية للأطفال والشباب، والشبكة التعليمية للأسرة؛ لتعزيز المهارات الحياتية.

- **أما المجموعة الثانية: هي مشروعات قائمة علي قضايا الأطفال سواء في الفصل الدارسي أو خارج الفصل الدراسي، ومن هذه المشروعات المهارات الحياتية، وشبكة المدارس المخصصة لغير المدخنين، وتهدف هذه المشروعات إلي معالجة بعض القضايا التي تتعلق بالأطفال والشباب ؛ بهدف الاهتمام بالصحة البدنية والعقلية**

(و) تمكنت دولة تايلاند من خلال مؤسسة تعزيز الصحة التايلاندية الاهتمام بتعزيز الصحة المدرسية المتكاملة في المدارس ومن أجل توفير بيئة صديقة للطفل تسهم في تلبية كافة احتياجاته تمكنت من تحديد بعض المكونات الرئيسة للصحة المدرسية، والتي تتمثل في الطفل الصحي، والمنظمة الصحية، والبيئة الصحية، والمجتمع الصحي، ويمكن إجمال الخصائص الأساسية للمكونات العامة للصحة المدرسية في الجدول الآتي:

الجدول رقم (١)

الخصائص الأساسية للمكونات العامة للصحة المدرسية

المكون	الخصائص العامة
الطالب الصحي	– امتلاك الطالب المهارات الأكاديمية والتي تتوافق مع إمكانات التنمية المتكاملة. – توفير المهارات الحياتية ، والمهارات الصحية لكافة الطلاب. – المساواة في المعاملة لجميع الطلاب ، والإحساس بواجب المواطنة . – الأخلاق والقيم .
المنظمة الصحية	– يحدد مجلس إدارة المدرسة السياسة من خلال السياسة القائمة علي الطلاب والمساءلة والعمل الجماعي ، وتوافر المعلم المتميز. – توافر عملية التعلم التي تهدف إلي تحقيق نتائج الطلاب، وتحقيق إمكاناتهم والتواصل مع مشكلات المجتمع. – الاهتمام بحقوق الإنسان، والمساواة، واحترام الاختلافات، وحفظ كرامة الإنسان. – توافر مناخ ودي وثقافات شراكة جيدة ، وإدارة نظام الرعاية لجميع الطلاب. – تشجيع الطلاب علي المشاركة في الأنشطة. – توافر أماكن آمنة ، والحماية من عوامل الخطر، وتعديل سلوك الطالب فيما يتعلق ببعض القضايا مثل التدخين، والعنف، والحوادث.
البيئة الصحية	– تنظيم بيئة المدرسة، وتوفير مباني نظيفة وآمنة ومناسبة للصحة. – استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية من حيث التكلفة. – الحفاظ علي البيئة وحمايتها ، وإدارة التغذية والصرف الصحي.

المجتمع الصحي	– وجود نظام مراقبة يلتحق بالمدرسة؛ لمنع مشكلات الطلاب. – أن يكون المجتمع قدوة للطلاب في ممارسة القانون والتربية البدنية. – حشد الموارد؛ لتعزيز إدارة التعليم مع المدارس. – التعاون مع المعلمين في إدارة التعلم ، وحل مشكلات الطلاب معًا.

Source: Prawit Erawan (2015): " Healthy School Promotion: An Experience in Thailand", **Op.Cit.**, pp.517 – 518 .

بالإضافة لما سبق وفى إطار اهتمام دولة تايلاند بالصحة المدرسية ، قامت كل مدرسة تايلاندية بتعيين مدرسًا واحدًا على الأقل مسئولًا عن نشاط الصحة المدرسية، وعلى المستوى المدرسي يتعاون أصحاب المدارس مع أصحاب المصلحة مثل: النوادي المجتمعية، وجمعيات الآباء والمعلمين، ولجان إدارة المدارس والمستشفيات المجتمعية؛ لدعم أنشطة الصحة المدرسية مالياً وتقنيًا وسياسيًا، حيث يزور ممرضو المستشفيات المدارس؛ لمراقبة الحالة الصحية للأطفال وتقديم الخدمات الصحية ، مثل : التحصين والمكملات الغذائية، بعد ذلك تحتفظ المستشفيات بسجل للحالات الصحية للأطفال ومشاركتها مع المدارس، وفى إطار ذلك يؤكد مديرو المدارس إلى أن أنشطة الصحة المدرسية وفرت بيئة تعليمية جسدية ونفسية صحية ، وحسنت من جودة التعليم وساهمت في تحقيق الأهداف التعليمية(١٨٥).

استنادًا لما سبق يمكن إيجاز أهم ملامح تميز المدرسة الصديقة للطفل في تايلاند فيما يلى :

- **تنوع الأهداف التي تسعى المدرسة الصديقة للطفل إلى تحقيقها وترجمتها بصورة واقعية ؛ للارتقاء بجودة النظام التعليمي .**
- **تنوع المعايير التي ترتكز إليها المدارس الصديقة للطفل في دولة تايلاند والتي تتمثل في التمركز حول الطفل، والمشاركة الديمقراطية ، والشمول ، والاهتمام بفعالية التعليم والتعلم ، كما تمكنت المدرسة الصديقة للطفل في تايلاند استنادًا للمعايير السابقة من القيام بالعديد من الإنجازات التي تسهم في تحسين جودة التعليم الأساسي وفى توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل .**
- **قيام تايلاند بالعديد من الجهود بنظامها التعليمى وخاصة في مرحلة التعليم الأساسى والتي ساهمت في توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل منها على سبيل المثال: تنفيذ وزارة التعليم لخطة تعليمية لتحسين جودة التعليم الأساسي من خلال إصلاح المناهج الدراسية، والاهتمام بإعداد المعلمين وتنميتهم مهنيا ، وتحسين التعليم من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والاهتمام بتوفير البيئة المدرسية الآمنة،**

وتوفير التثقيف الصحى في المدارس للطلاب من خلال وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع مؤسسة تعزيز الصحة التايلاندية .

(٦)القوى والعوامل الثقافية المؤثرة :

تتنوع القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في المدرسة الصديقة للطفل ، والتي تتمثل فيما يلى:

(أ) العامل السياسى: تعتبر تايلاند مملكة واحدة وغير قابلة للتجزئة ، وتعتمد على نظام حكم ديمقراطي مع الملك كرئيس للدولة ، حيث يقوم الملك بصفته رئيس الدولة بممارسة هذه الصلاحيات من خلال الجمعية الوطنية ومجلس الوزراء والمحاكم وفقًا لأحكام الدستور، وفى إطار الدستور يجب حماية الكرامة الإنسانية والحق والحرية والمساواة للشعب ، كما يتمتع الشعب التايلاندي بغض النظر عن أصله أو جنسه أو دينه بحماية متساوية بموجب هذا الدستور ، ومن ثم يعتبر الدستور هو القانون الأعلى للدولة ، وأى أحكام أو قانون أو قاعدة أو لائحة تتعارض مع الدستور غير قابلة للتنفيذ(١٨٦).

ولهذا اهتمت حكومة تايلاند بتوفير التعليم الجيد لجميع أفراد المجتمع ، وحرصت على زيادة معدلات الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة ، ولهذا وضعت وزارة التربية والتعليم التايلاندية مرحلتين لزيادة معدلات الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة ، تشمل المرحلة الأولى الفترة الزمنية من عام ٢٠٠٢إلى ٢٠٠٦، وتشمل المرحلة الثانية الفترة الزمنية من ٢٠٠٧- ٢٠١٦.

ومن أهداف المرحلة الأولى (٢٠٠٢- ٢٠٠٦) استيعاب جميع خريجى المرحلة الابتدائية والاعدادية ، وتوفير فرص الحصول على التعليم الإلزامي والأساسى للأطفال من ذوى الاحتياجات الخاصة وتوفير التعليم المناسب لهم وتوفير المساعدة التعليمية لهذه الفئات، بالإضافة إلى لما سبق تهدف المرحلة الثانية في الفترة الزمنية ٢٠٠٧- ٢٠١٦ إلى: توفير التنمية الشاملة لجميع الطلاب من الصف الأول الابتدائي إلى الصف الثالث ، واستيعاب جميع الطلاب الذين هم في سن المدرسة ولمدة ١٢ عامًا ، وتوفير فرص التعليم الجيد ، وتكافؤ الفرص التعليمية لجميع الطلاب من خلال توفير برامج التعليم المستمر عالية الجودة وفقًا لاحتياجاتهم واهتماماتهم ومهاراتهم الفعلية (١٨٧).

واستنادًا لما سبق تم توجيه قدر كبير من الاهتمام لتطوير وتوسيع جودة التعليم في تايلاند؛ لتمكين جميع سكانها من الوصول إلى مصادر متنوعة للتعلم والمعرفة تتماشى مع مصالح المتعلمين وعلى النحو المنصوص عليه في الدستور التايلاندي لعام ٢٠٠٧ ، وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية الحادية عشرة (٢٠١٢-٢٠١٦) ، وكذلك في خطة تطوير التعليم الوطنية الحادية عشرة لوزارة التربية والتعليم (٢٠١٢-٢٠١٦) ، ولهذا كان تطوير التعليم متسقًا مع الدستور، والسياسات الوطنية، وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية لكل حكومة ، مع التركيز على تطوير الجودة ، والوصول إلى فرص التعليم وتوسيعها ، والإنصاف والعدالة لجميع الفئات داخل المجتمع ، مع إصلاح مترابط لنظام التعليم بأكمله ؛لإحداث الجودة على قدم المساواة مع المعايير الدولية ، ففي عام ٢٠١٢ أعلنت الحكومة أن تحسين التعليم يمثل أولوية وطنية ودعت إلى بذل جهود مشتركة؛ لرفع جودة التعليم بحلول عام ٢٠١٥ ، وفي عام ٢٠١٤ ركزت القيادة السياسية فى تايلاند على ست قضايا رئيسة للإصلاح التعليمى بها من حيث : الاهتمام بالمعلمين ، وزيادة وتوسيع فرص الحصول على التعليم والإنصاف في هذه الفرص ، وإصلاح إدارة المدرسة ، وتعزيز القدرة التنافسية من خلال تطوير المهارات ، وتحسين عمليات التعليم والتعلم ، ووضع نظام قوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتعليم (١٨٨).

وفى إطار ذلك قامت تايلاند باتخاذ بعض التدابير لتنفيذ الأهداف المحددة لتحقيق هدف التعليم للجميع ، ولتوفير بيئة تعليمية صديقة للطفل ومنها : توفير سياسة التعليم الأساسي في تايلاند، وتوفير وتوسيع فرص التعليم ، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى الإنصاف والعدالة لكل مجموعة داخل المجتمع ، ولهذه الغاية سنت الحكومة قانون التعليم الوطني لعام 1999 ، الذي يتطلب من الآباء إرسال أطفالهم إلى المدرسة الثانوية بعد الانتهاء من المرحلة الابتدائية، في حين أدى التوسع في فرص التعليم لجميع الفئات في المجتمع إلى زيادة عدد الأطفال التايلانديين الذين يحصلون على التعليم ، ولهذا تعمل عدد من الجهات على تكامل الجهود؛ لتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في خطة تطوير التعليم الحادية عشرة لوزارة التربية والتعليم (٢٠١٢-٢٠١٦) (١٨٩).

يتضح مما سبق أثر العامل السياسى المتمثل في اهتمام القيادة السياسية من خلال الدستور، وإصدار العديد من الخطط الوطنية لتطوير التعليم ، وخطط التنمية الاقتصادية

والاجتماعية ، وكذلك الحرص على تطبيق ما ورد في الاتفاقيات والإعلانات العالمية المهتمة بتوفير التعليم للجميع مثل الإعلان العالمى حول التعليم للجميع والذى صدر عن المؤتمر العالمى للتعليم للجميع والذى عقد في جومتين ، مما يسهم في توفير المناخ والإجراءات التي تؤهل المنظومة التعليمية لتطبيق معايير المدرسة الصديقة للطفل ، وتوفير بيئة تعليمية يتوافر بها كافة معايير المدرسة الصديقة للطفل ، من حيث توفير التعليم لجميع الطلاب دون تمييز، والاهتمام بفعالية جميع عناصر المنظومة التعليمية ، ومشاركة العديد من الجهات للارتقاء بجودة التعليم ، ومن ثم توفير المدرسة الصديقة للطفل .

(ب)العامل الاقتصادى : شهدت تايلاند تحولًا صناعيًا واجتماعيًا كبيرًا إلى جانب النمو الاقتصادي السريع والتنمية خلال نصف القرن الماضي ، وحولت قاعدتها الصناعية من الزراعة إلى التصنيع الموجه للتصدير مع دمج إنتاج التصنيع الرئيسي وخاصة في السيارات والإلكترونيات في السلاسل الإنتاجية الإقليمية والعالمية ، وتنوعت القاعدة الاقتصادية للبلاد في السياحة والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات(١٩٠).

ومع وجود بنية تحتية متطورة نسبيًا واقتصاد مؤسسة حرة وسياسات مؤيدة للاستثمار بشكل عام تعتمد تايلاند بشكل كبير علي التجارة الدولية ، حيث تمثل الصادرات حوالي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي ، وتشمل صادرات تايلاند الالكترونيات والسلع الزراعية والسيارات وقطع الغيار والأغذية المصنعة ، وينتج قطاعا الصناعة والخدمات حوالي ٩٠% من الناتج المحلي الإجمالي ، واجتذبت تايلاند ما يقدر ب ٣-٤.٥ مليون عامل مهاجر معظمهم من البلاد المجاورة ، وعلي مدي العقود القليلة الماضية خفضت تايلاند من الفقر بشكل كبير ، وفي عام ٢٠١٣ نفذت الحكومة التايلاندية سياسة الحد الأدنى للأجور علي الصعيد الوطني ونشرت إصلاحات ضريبية جديدة ؛ لخفض المعدلات علي أصحاب الدخل المتوسط ، كما يتميز الاقتصاد في تايلاند بانخفاض معدل التضخم وانخفاض البطالة وتحقيق مستويات معقولة من الدين العام والخارجي ، وساعد الانفاق السياحي والانفاق الحكومي علي البنية التحتية وإجراءات التحفيز قصيرة المدي في تعزيز الاقتصاد ، وكان بنك تايلاند داعمًا قويًا مع مراعاة تخفيض أسعار الفائدة(١٩١).

وفى ضوء ما سبق يتضح ملامح الإصلاح الاقتصادى ؛ حيث كان للإصلاح الاقتصادى أثره المباشر على قطاع التعليم ، حيث أدركت تايلاند أهمية التعليم في تحقيق

التنمية الشاملة ولهذا اهتمت باستثمار كافة الموارد المادية والبشرية المتاحة لديها للارتقاء بجودة النظام التعليمى وخاصة في مرحلة التعليم الأساسى وتوفيره لجميع الطلاب من مختلف الفئات دون تمييز ، كما يتضح تأثير العامل الاقتصادى في تنفيذ العديد من الإصلاحات التعليمية مثل : تنفيذ ما ورد بخطة وزارة التعليم للأعوام (٢٠١٣- ٢٠١٦) ، والتي ركزت على إصلاح المناهج الدراسية ، وإعداد المعلمين وتنميتهم المهنية ، وتشجيع جميع قطاعات المجتمع على المشاركة في دعم التعليم ، بالإضافة لما سبق اهتمت تايلاند بعد صدور قانون ١٩٩٩ بتطبيق الإدارة الذاتية ، والاهتمام بالتعليم المتمركز حول الطالب، كما حرصت تايلاند على توفير البيئة المدرسية الآمنة ، وتعزيز الصحة المدرسية لجميع الطلاب من الناحية الجسدية والنفسية والعقلية بصورة متكاملة ، مما ساهم في تطبيق معايير المدرسة الصديقة للطفل وفى توفير بيئة تعليمية صديقة لجميع الطلاب دون تمييز بينهم ، ومن ثم الارتقاء بجودة النظام التعليمى وخاصة في مرحلة التعليم الأساسى ، كما أثر العامل الاقتصادى وتوفير التمويل المناسب لمرحلة التعليم الأساسى في تمكين المدارس الصديقة للطفل في تايلاند – استنادًا لمعايير المدرسة الصديقة للطفل بها – في القيام بالعديد من الأنشطة والإنجازات التي ساهمت في تحسين جودة مرحلة التعليم الأساسى ، وفى توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل .

(ج) العامل الاجتماعى: تتميز تايلاند بتنوع القوميات والأجناس بها حيث تهيمن عرقيتا التاي ولاو على التركيبة العرقية للبلاد، ويتمركز أفراد هذه الأخيرة في مناطق أسيان ويشكلون حوالي ثلث السكان في البلاد، وتتواجد مجموعات مهمة من التايلانديين من أصول صينية كان لها دور كبير في تاريخ اقتصاد البلاد، ومن بين العرقيات الأخرى هناك: المالايو المسلمون في الجنوب، وقوميات مون وخمير والعديد من القبائل البدائية في أنحاء متفرقة ، كذلك تتواجد بعض الجماعات المسيحية الصغيرة وبعض الهندوس، إلا أن الأقليات المختلفة تملك كل واحدة منها لهجتها الخاصة، ومن أهمها لهجتي لاو وخمير، ورغم تدريس اللغة الإنجليزية في المدارس بشكل واسع يبقى تداولها وإتقانها محدودًا جدًا بين أوساط الشعب التايلاندي ، ويعتنق حوالي ٩٤.٦% من السكان الديانة البوذية، ويمثل المسلمون ما نسبته ٤.٦% بينما تتواجد أقلية هندوسية في تايلاند وتقع غالبًا في المدن الكبرى، بينما تمثل المسيحية ٠.٧% من السكان[١٩٢].

يتضح مما سبق تميز تايلاند بالتنوع الثقافي ؛ حيث يتواجد بها العديد من الأجناس ، كما تتميز بالتنوع الديني واللغوي ، وفى ظل هذا التنوع اهتمت تايلاند بتوفير التعليم لجميع الطلاب دون أي تمييز ، كما اهتمت تايلاند بالقيام بالعديد من الإصلاحات ؛ لتحسين جودة النظام التعليم في مرحلة التعليم الأساسى ، ولتوفير بيئة تعليمية صديقة لكافة الطلاب بما يتوافق مع قدراتهم وميولهم واحتياجاتهم ، وفى إطار ذلك اهتمت بالمدرسة الصديقة للطفل والتي تمكنت من القيام بالعديد من الأنشطة والإنجازات استنادًا لمعايير المدرسة الصديقة للطفل بها ، حيث أسهمت هذه الإنجازات المتنوعة في تحسين جودة مرحلة التعليم الأساسى ، وفى توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل ، ومن ثم تحويل مدارس التعليم الأساسى بها لمدارس صديقة للطفل .

الخطوة الرابعة: التحليل المقارن للمدارس الصديقة للطفل في كل من الفلبين والصين وتايلاند

يركز البحث في هذه الخطوة علي التحليل المقارن للمدارس الصديقة للطفل في كل من الفلبين والصين وتايلاند ؛ لإبراز أوجه الشبه والاختلاف وتفسيرها ، ويتضح ذلك فيما يلي:

أولاً: المدرسة الصديقة للطفل – نبذة تاريخية:

تتشابه دول المقارنة في الاهتمام بالمدرسة الصديقة للطفل منذ فترة التسعينات، ويمكن تفسير ذلك في ضوء الاهتمام العالمى بتوفير التعليم للجميع وبتحسين جودة المنظومة التعليمية، وذلك كما ورد في بعض المؤتمرات العالمية والتي عقدت فى فترة التسعينات مثل: المؤتمر العالمى عام ١٩٩٠ والمعنى بتوفير التعليم للجميع ، وكذلك إطار عمل داكار عام ٢٠٠٠، وصدور بعض الوثائق الدولية المهتمة بحقوق الطفل مثل إعلان حقوق الطفل والذى اعتمد عام ١٩٨٩، وكذلك التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع؛ باعتباره وثيقة مرجعية وتحليلية تستند إلى أدلة ترصد كل عام التقدم المحرز في تحقيق أهداف التعليم للجميع .

ولكن تختلف الدول الثلاث في بداية تطبيق المدرسة الصديقة للطفل بها ؛ حيث طبقت هذه المبادرة لأول مرة في الفلبين عام ١٩٩٩، بينما تم تطبيقها في الصين أول مرة عام ٢٠٠١، بينما اهتمت تايلاند بالمدرسة الصديقة للطفل منذ استضافة المؤتمر العالمى عام

١٩٩٠ والمعنى بتوفير التعليم للجميع والذى أصدر الإعلان العالمى حول التربية للجميع ، ويمكن تفسير ذلك في ضوء العامل السياسى ومدى اهتمام القيادة السياسية بالإصلاحات التعليمية التي تتناسب مع طبيعة النظام التعليمى في كل دولة ، وما يتميز به من نقاط قوة ، وما يواجهه من مشكلات .

ثانيًا : أهداف المدرسة الصديقة للطفل:

تتشابه أهداف المدرسة الصديقة للطفل في دول المقارنة (الفلبين والصين وتايلاند) في الهدف العام من تطبيق المدارس الصديقة للطفل، من حيث الاعتماد عليها في تحقيق العديد من الأهداف التي تسعي إلي توفير نموذج تعليمي ذات جودة وفعالية تعليمية عالية المستوي لجميع الطلاب بصورة تتسم بالشمول ودون تمييز بينهم، وذلك بالاستناد إلي بعض المبادئ التي تنبثق من المواثيق والاتفاقيات الدولية المهتمة بحقوق الطفل مثل : إعلان حقوق الطفل لعام ١٩٥٩، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام ١٩٨٩، ويمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم جودة التعليم والذى يشير إلى : قدرة المؤسسة التربوية على تقديم خدمة بمستوي عال من الجودة المتميزة، وتستطيع من خلالها الوفاء باحتياجات ورغبات المستفيدين، وبالشكل الذي يتفق مع توقعاتهم وبما يحقق الرضا لديهم، ويتم ذلك من خلال مقاييس موضوعة سلفًا؛ لتقييم المخرجات والتحقق من صفات التميز فيها(١٩٣) ، كما تعرف جودة التعليم أيضًا بأنها: التطبيق الأكيد لمعايير الجودة والضبط الواعي لكافة مدخلات العملية التعليمية وفى مقدمتهم المعلم والمتعلم، والتركيز المستمر على المنهج ونوعية الأداء، وكيفية الإجراءات المتبعة، والتقويم والمتابعة؛ وصولًا إلى مخرجات ونتائج تعليمية فائقة الجودة تلبي حاجات الطلاب وطموحات المجتمع ومتطلبات المرحلة الراهنة(١٩٤).

بينما تختلف دول المقارنة في طبيعة الأهداف التي حددتها كل دولة للوصول إلي الهدف النهائي من المدارس الصديقة للطفل؛ حيث تنبت كل دولة مجموعة من الأهداف المتنوعة ؛ بهدف تحقيق الهدف النهائي للمدارس الصديقة للطفل بصورة فعلية تسهم في تحسين النظام التعليمى بها.

علي سبيل المثال ركزت المدارس الصديقة للطفل في الفلبين علي العديد من الأهداف منها علي سبيل المثال: تشجيع مشاركة الأطفال في المدرسة والمجتمع ، ورفع معنويات المعلمين ، وتعبئة دعم المجتمع للتعليم ، بالإضافة إلى توفير الدعم النفسي للأطفال

وللوالدين مثل جلسات الأبوة والأمومة وتعليمهم كيفية مساعدة أطفالهم وخاصة في حالة الطوارئ.

كما هدفت المدارس الصديقة للطفل في الصين إلي تحقيق العديد من الأهداف منها علي سبيل المثال : تطوير نموذج تعليمي جيد المستوي يركز علي تنمية الأطفال، والتنمية الشاملة لجميع الأطفال وتعزيز الإمكانات البشرية والإبداعية لديهم، واستيعاب جميع الأطفال في المدارس، وبناء الشخصية الأخلاقية والنفسية لهم.

بينما هدفت المدارس الصديقة للطفل في تايلاند إلي تحقيق العديد من الأهداف منها علي سبيل المثال: التوعية والترويج لحقوق الإنسان، وتحقيق الفعالية الأكاديمية ومراعاة ملاءمة احتياجات الأطفال، والاهتمام باستيعاب وتمكين جميع الأطفال دون تمييز.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء ما يلى:

- **العامل الاجتماعى ، حيث تتميز الدول الثلاث بالتنوع في الأجناس واللغات والأديان مما دفعها إلى الاهتمام بتوفير نظام تعليمى ذات جودة عالية يتوافق مع مختلف الفئات ومن هنا كان الاهتمام بتوفير المدارس الصديقة للطفل ، كما حرصت كل دولة على تعدد الأهداف التي يمكن أن تحققها استنادًا لمعايير المدرسة الصديقة بها ؛ لتلبية احتياجات كافة الطلاب التعليمية والنفسية والاجتماعية من مختلف الفئات دون تمييز.**
- **تنوع معايير المدرسة الصديقة للطفل في كل دولة مما دفعها إلي تبني العديد من الأهداف؛ حتي تتمكن من تطبيق معايير المدرسة الصديقة للطفل بها .**
- **في ضوء أهداف إعلان داكار- حول التعليم للجميع- ، والتي تتمثل فيما يلى: (١٩٥)**

- **تعميم رعاية الطفولة وتنميتها ويشمل هذا بالإضافة إلى تقديم الرعاية الصحية والتغذية توفير فرص التعلم والنمو في المؤسسات التعليمية ؛ من أجل تنمية جميع قدرات الأطفال وتعزيز نموهم الجسدى والذهنى والإبداعى .**
- **توسيع التعليم الأساسى وتوفيره ؛ لتحقيق تعليم ذات نوعية جيدة تؤدى إلى التميز لكافة الأطفال.**
- **توسيع فرص التعليم الأساسى.**

- **اتقان مهارات التعلم الأساسية والتميز للجميع ، ويتطلب هذا التميز تحسين نوعية التعليم في شتى عناصره بما يشمل مؤهلات المعلمين ، والمناهج ، وأساليب التعلم ، والتقويم ، وبيئة التعلم .**
- **المساواة الكاملة والمشاركة الفعالة للإناث في التعليم الأساسى، والقضاء على التمييز بين الجنسين.**
- **تحسين إدارة التعليم ، ويشمل هذا توسيع المشاركة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم .**

ولهذا تضع كل دولة غاياتها لكل من هذه الأهداف بصورة تسمح بقياس مدى التقدم الذى تم إحرازه وتقوم بمراجعتها وبتطويرها .

ثالثًا: معايير المدرسة الصديقة للطفل :

– تتشابه معايير المدرسة الصديقة للطفل في دول المقارنة، ويرجع هذا إلي تبني دول المقارنة لمعايير اليونيسيف للمدرسة الصديقة للطفل ، ويمكن تفسير ذلك في ضوء بعض العوامل منها :

- **العامل السياسى ، من حيث اهتمام القيادة السياسية في كل دولة من دول المقارنة بمسايرة الاتجاهات الحديثة وخاصة فيما يتعلق بالاهتمام بتوفير نظم تعليمية عالية الجودة من الناحية الكمية والكيفية ، ويتضح ذلك من خلال القيام بالعديد من الجهود والإصلاحات التعليمية التي أسهمت في نجاح هذه الدول بتطبيق معايير المدرسة الصديقة للطفل ، وتحويل مدارسها إلى مدارس صديقة للطفل .**
- **أهمية معايير اليونيسيف للمدرسة الصديقة للطفل وشمولها والتي تسهم في تميز المدارس الصديقة للطفل بالعديد من السمات والخصائص؛ حيث يمكن من خلال مراعاة تطبيق هذه المعايير توفير العديد من المقومات التي تسهم في توفير بيئة تعليمية صديقة للأطفال، وجاذبة لهم، ومن ثم توفير بيئة تعليمية تتسم بالجودة وتهتم بكافة حقوق الطفل واحتياجاته التعليمية والنفسية والاجتماعية والصحية ، مما يسهم في توفير العديد من الفرص التعليمية التي تتوافق مع حقوق الطفل التي أقرتها المواثيق الدولية.**

بينما تختلف دول المقارنة في كيفية توظيف هذه المعايير لتحسين جودة التعليم ولتوفير بيئة تعليمية صديقة للطفل ، ولهذا تتنوع وتختلف الإنجازات والأنشطة التي قامت

بها كل دولة من خلال المدارس الصديقة للطفل بها للاستفادة من هذه المعايير ولترجمتها بصورة واقعية تؤدى إلى تحسين جودة مرحلة التعليم الأساسى بها ، ويمكن تفسير ذلك في ضوء العامل الاجتماعى ، حيث تتميز دول المقارنة بالتنوع في الأجناس واللغات والأديان ، مما فرض على كل دولة ضرورة توفير التعليم للجميع ومراعاة تكافؤ الفرص التعليمية المقدمة للجميع بين مختلف الفئات دون تمييز ، ولهذا اهتمت الدول الثلاث بتطبيق معايير المدرسة الصديقة للطفل كوسيلة لتحسين جودة التعليم في ضوء واقع نظامها التعليمي ، وما يتميز به من سمات ، وما يشوبه من أوجه قصور ومشكلات ، ومن ثم تختلف آليات كل دولة في كيفية الاستفادة من هذه المعايير ؛ للارتقاء بجودة نظامها التعليمى .

رابعًا : إنجازات المدرسة الصديقة للطفل:

تتشابه المدارس الصديقة للطفل في دول المقارنة في القيام بالعديد من الإنجازات والأنشطة التي تسهم في تحسين جودة التعليم الأساسي، وفي توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل، كما يوجد تشابه في الاستناد إلي معايير المدرسة الصديقة للطفل في القيام بهذه الإنجازات والأنشطة؛ بهدف ترجمة هذه المعايير إلي واقع ملموس.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء العديد من العوامل والتي تتمثل فيما يلي:

- العامل الاقتصادي والذى هيأ لكل دولة الفرصة في توفير التمويل الملائم في القيام بأنشطة وإنجازات متنوعة في كافة مجالات النظام التعليمي، نظرًا لاعتماد دول المقارنة على التعليم واعتباره ركيزة أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توظيف التعليم في إعداد رأس المال البشرى .
- أهداف المدرسة الصديقة للطفل، وما يمكن أن تحققه من فوائد وآثار إيجابية تسهم في الارتقاء بجودة النظام التعليمي، وتطوير كافة الممارسات التي تتم داخل المدرسة من خلال مراعاة جميع حقوق الطلاب وتعزيزها دون تمييز بينهم ، ونظراً لتنوع الأهداف التي تسعي إليها المدارس الصديقة للطفل في كل دولة مما فرض عليها ضرورة القيام بالعديد من الإنجازات والأنشطة المتنوعة؛ لترجمة هذه الأهداف لواقع ملموس يسهم في الارتقاء بجودة النظام التعليمي في مرحلة التعليم الأساسي بها ،ولزيادة فعالية عملية التعليم والتعلم.

- تنوع معايير المدرسة الصديقة للطفل في كل دولة ، والاستناد لهذه المعايير واعتبارها ركيزة أساسية في القيام بالإنجازات والأنشطة المختلفة؛ لتوفير بيئة تعليمية ملائمة وصديقة للطفل ولجميع عناصر العملية التعليمية ، مما يفرض ضرورة ترجمة هذه المعايير لواقع ملموس يسهم في تطوير واقع النظام التعليمي من خلال تنفيذ أنشطة وإنجازات متنوعة.
- في ضوء ما يحققه الاهتمام بجودة التعليم من فوائد إيجابية بالمنظومة التعليمية ، ومن هذه الفوائد ما يلى :
  - زيادة كفايات المعلمين والعاملين بالمؤسسات التعليمية ورفع مستوي أدائهم ، وتوفير مناخ من التفاهم والتعاون والعلاقات الإنسانية بين الجميع، وزيادة الثقة والتعاون بين المؤسسات التعليمية والمجتمع، هذا بالإضافة إلى زيادة نسبة تحقيق الأهداف الرئيسة للمؤسسة التعليمية (١٩٦).
  - زيادة الكفاءة التعليمية ، والارتقاء بمستوي الطلاب على المستوي العقلي والاجتماعي والجسمي والنفسي والثقافي، ووضع حلول لمشكلات المتعلمين وأولياء الأمور ، وتمكين إدارة المؤسسة على ذلك، هذا بالإضافة إلى رفع مستوي الوعي لدي المتعلمين وأولياء أمورهم تجاه المؤسسة بالالتزام بمعايير الجودة، والمساهمة فى احترام وتقدير المؤسسة محليًا وعالميًا بتطبيق معايير الجودة(١٩٧) .

بينما تختلف المدارس الصديقة للطفل في دول المقارنة في طبيعة وكم الإنجازات والأنشطة التي قامت بها المدارس الصديقة للطفل في كل دولة ، ويمكن تفسير ذلك في ضوء ما يلى:

- العامل الاجتماعى وتعدد الأجناس والقوميات الموجودة في كل دولة مما يسهم في اختلاف طبيعة مشكلات النظام التعليمي من دولة لأخري ، مما يفرض على كل دولة ضرورة القيام بإنجازات متنوعة ؛ للوفاء باحتياجات كافة الطلاب من مختلف الفئات دون تمييز، كما يمكن تفسيره أيضًا في ضوء تنوع معايير المدرسة الصديقة للطفل، وما يتطلبه ذلك من القيام بالعديد من الأنشطة والإنجازات التي تسهم في تجاوز

مشكلات النظام التعليمى بكل دولة ، وفى ترجمة هذه المعايير لواقع ملموس ، ومن ثم الارتقاء بجودة النظام التعليمي.

- أهداف التنمية المستدامة، والتي تتمثل في ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، وضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع ، وتحقيق المساواة بين الجنسين [١٩٨] .
- أهمية التعليم من أجل التنمية المستدامة؛ باعتباره أحد المحركات الرئيسة لدفع المجتمع باتجاه التنمية المستدامة ، فالتعليم من أجل التنمية المستدامة قادر على تزويد قضايا التنمية بمنظور قائم على الحقوق والعدالة الشاملة ، كما أنه يوفر رؤية أوسع نطاقًا للغرض المرجو من التعليم ، ويشجع على الجمع بين التخصصات والتفكير النقدى ، ويساعد على تحسين جودة التعليم ، كما يمكن أن يعزز التعليم للجميع من حيث الجوهر والمضمون ، وقد تكون من نتائج التعليم الفعال من أجل التنمية المستدامة ظهور بيئة نظيفة وآمنة [١٩٩].

ولهذا تحرص كل دولة علي توظيف المدارس الصديقة للطفل في القيام بإنجازات متنوعة فيما يتعلق بكافة عناصر المنظومة التعليمية .

خامسًا: الجهود المبذولة لتطبيق المدرسة الصديقة للطفل :

تتشابه دول المقارنة في القيام بالعديد من الجهود والإصلاحات التعليمية البارزة ؛ بهدف تحقيق جودة كافة عناصر منظومة التعليم الأساسي ، ولتوفير المناخ الملائم والممارسات التي تؤهل مدارس التعليم الأساسي من تطبيق معايير المدرسة الصديقة للطفل ، ولتوفير بيئة تعليمية صديقة للطفل ، ومن ثم تحويلها لمدارس صديقة للطفل.

كما تتشابه دول المقارنة في توجيه وتركيز اهتمامها ببعض القضايا التعليمية التي تسهم في الارتقاء بجودة مرحلة التعليم الأساسى ، ومن أهم الجهود والممارسات المتشابهة التي قامت بها دول المقارنة: إعداد الخطط الاستراتيجية ؛ لدعم وتحسين مرحلة التعليم الأساسي ، ولذلك أعدت الفلبين خطة التنمية الفلبينية متوسطة الأجل (٢٠٠٤ – ٢٠١٠) ، كما أعدت الصين خطة الصين الوطنية لإصلاح التعليم والتنمية علي المدي المتوسط والمدي الطويل (٢٠١٠ – ٢٠٢٠) ، بينما أعدت تايلاند خطة تعليمية للأعوام (٢٠١٣ – ٢٠١٦) ، حيث اهتمت الدول الثلاث من خلال هذه الخطط بالعديد من الممارسات؛ لدعم وتحسين

جودة مرحلة التعليم الأساسي ، بالإضافة لذلك اهتمت الدول الثلاث بقضية إصلاح المناهج الدراسية ، وإعداد المعلم وتدريبه ، وتوفير التعليم الإلزامي لجميع الطلاب دون تمييز، وتوفير بيئة مدرسية آمنة وصحية بكافة مدارس مرحلة التعليم الأساسي دون تمييز؛ لتوفير بيئة تعليمية صديقة للطفل.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء العديد من العوامل والتي تتمثل فيما يلى:

- **العامل السياسى ، من حيث اهتمام القيادة السياسية في كل دولة بالقيام بالعديد من الجهود والإصلاحات التعليمية الهادفة إلى توفير البيئة التعليمية الملائمة لتحويل مدارس التعليم الأساسى بها إلى مدارس صديقة للطفل ، في ضوء ذلك يتضح اهتمام وزارة التربية والتعليم في كل دولة بإصدار القوانين واللوائح واعتماد بعض السياسات والتدابير التي تهدف إلي توفير التعليم للجميع ، ولتحسين جودة عناصر المنظومة التعليمية ، ولتوفير بيئة تعليمية صديقة للطفل ، ولهذا اهتمت الفلبين بالالتزام العالمي المشار إليه بالتعليم للجميع ، ومن خلال ذلك تبنت الفلبين برنامج التعليم للجميع باسم برنامج التعليم للجميع في الفلبين لعام ٢٠١٥ ، ويهدف إلي توفير التعليم الأساسي لكل طالب فلبيني بحلول عام ٢٠١٥ ، كما أقرت وزارة التربية والتعليم في الصين قانون التعلم الإلزامي الذي تم سنه في عام ١٩٨٦ ، ووفقًا لهذا القانون يحق لجميع الطلاب الحصول علي التعليم الإلزامي ، كما ساهم هذا القانون في توفير نظامًا شاملًا لمنظومة التعليم الأساسي في الصين ، كما أقرت وزارة التربية والتعليم في تايلاند قانون التعليم الوطني لعام ١٩٩٩، والذي اعتمدت عليه الدولة في القيام بالعديد من الممارسات والإصلاحات التعليمية .**
- **في ضوء العامل الاقتصادي ، وارتفاع المستوي الاقتصادي للدول الثلاث مما مكنها من توفير التمويل الملائم للقيام بالعديد من الجهود والإصلاحات التعليمية التي تسهم في جودة مرحلة التعليم الأساسى ، وفى توفير العديد من المدارس الصديقة للطفل .**
- **في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية بين البيئات المختلفة، حيث يشير هذا المفهوم إلي: ألا يكون للوضع الاقتصادي أو الاجتماعي تأثير في فرص الفرد في الوصول إلي المستوي التعليمي الذي يتناسب مع قدراته ومواهبه وإنجازه التعليمي ،**

بحيث لا تقف إمكانيات الفرد المادية أو طبقته الاجتماعية عائقًا أمامه في مواصلة تعليمه أو حصوله علي فرصة التعليم المناسبة(٢٠٠).

- في ضوء ما يحققه مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من فوائد وآثار إيجابية ، حيث يسهم في توفير التعليم لجميع الطلاب؛ ويعتبر مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية مبدأ يرتبط بقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية، وتحقيق ديمقراطية التعليم في المجتمع، فهذا المبدأ ليس مجرد تكافؤ فرص القبول في التعليم ، ولكن أيضًا تكافؤ في فرصة الاستمرار في التعليم وفى التحصيل والدراسة ، وما يتطلبه ذلك من مضاعفة الاهتمام بالتلاميذ الأقل حظًا اجتماعيًا وثقافيًا واقتصاديًا وتعليميًا ، ومن ثم فهذا المبدأ حق إنساني مشروع لكل فرد طبقًا لقدراته واستعداداته دون النظر لأي اعتبارات مجتمعية (٢٠١) .

واستنادًا لما سبق ذكره ، يمكن القول أن ما بذلته كل دولة من جهود يعد انعكاسًا مباشرًا لاهتمام الدولة بتحسين جودة المنظومة التعلمية، ولتوفير المناخ الملائم والممارسات التي تسهم في تطبيق معايير المدرسة الصديقة للطفل ،ومن ثم توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل.

بينما تختلف دول المقارنة فيما قامت به كل دولة من جهود وإصلاحات تعليمية وما يرتبط بها من تدابير لتحسين جودة مرحلة التعليم الأساسي استنادًا لقضايا ولعناصر المنظومة التعليمية ؛ لتهيئة مدارس التعليم الأساسي علي تطبيق معايير المدرسة الصديقة للطفل ،ولتوفير المدرسة الصديقة للطفل ؛ حتي يتمكن جميع الطلاب من الحصول علي خدمة تعليمية متميزة وذات فعالية دون تمييز.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء بعض العوامل منها:

- العامل الاجتماعى وتنوع الأجناس والقوميات في كل دولة مما يتطلب تنوع الإصلاحات التعليمية، نظرا لاختلاف واقع ومشكلات النظام التعليمي من دولة لأخري، مما يفرض علي كل دولة اتخاذ الإجراءات والتدابير ،وتنفيذ الممارسات المناسبة والتي تسهم في تحسين الواقع وتطويره ، وتوفير الجيد للجميع دون تمييز.
- ما يحققه الاهتمام بجودة التعليم من أهداف بالمنظومة التعليمية والتي تتمثل فى تحقيق أعلى معدلات من الأداء الصحيح من خلال التركيز على تحسين العمليات ،

والاستخدام الأمثل للموارد والطاقات المتاحة، وتطوير كافة المهارات اللازمة للعمل بالمؤسسة التعليمية ، والسعي المستمر لإرضاء المستفيدين من المؤسسة التعليمية، وتحسين الإنتاج، وجودة المؤسسة التعليمية ، هذا بالإضافة إلى تطوير جودة الأداء ، والإقلال من الوقت والجهد الضائع؛ لتحسين الخدمة المقدمة للطلاب ، وتحسين المحتوي، حيث تكون الخدمة أفضل للمجتمع عند استخدام مصادر أكثر كفاءة (٢٠٢).

- في ضوء مفهوم العدالة الاجتماعية والذى تشير إلي: التوزيع المنصف اجتماعيًا للمنافع الاجتماعية الأساسية وتطبيق مبدأين ،المبدأ الأول يدعو إلي تحقيق المساواة في الحقوق الأساسية، أما المبدأ الثانى فيدعو إلى توفير فرص متكافئة للجميع ، ويؤكد أن اللا مساواة التي لا يستفيد منها السكان الأكثر فقرًا هي لا مساواة مجحفة ، بعبارة أخري ينبغي أن يكون الأقل حظًا هم الأكثر استفادة من تكافؤ الفرص(٢٠٣) .

الخطوة الخامسة: الجهود المصرية لتحويل مدارس التعليم الأساسى إلى مدارس صديقة للطفل:

يتناول البحث فى هذه الخطوة أهم الجهود المبذولة لتحسين جودة مرحلة التعليم الأساسي والتي تسهم فى تحويل مدارس التعليم الأساسى إلى مدارس صديقة للطفل ، وكذلك أهم المشكلات التى تؤثر على مرحلة التعليم الأساسي فى مصر وتحول دون تحويل مدارس التعليم الأساسى إلى مدارس صديقة للطفل ، والقوى والعوامل المؤثرة فيها ، ويمكن تناول ذلك فيما يلي:

- **خلفية عامة :**

تعتبر جمهورية مصر العربية دولة عربية تقع في الركن الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا ، ولديها امتداد أسيوي ؛ حيث تقع شبه جزيرة سيناء داخل قارة آسيا فهي دولة عابرة للقارات ، يقدر عدد سكانها ١٠٤ مليون نسمة ليكون ترتيبها الثالثة عشر بين دول العالم في عدد السكان والأكثر سكانًا عربيًا ، وتبلغ مساحتها ١.٠٠٢.٠٠٠ كيلو متر مربع ، وبحسب الدستور المصري فإن الإسلام هو الدين الرسمي للبلاد ، وتعد اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة في البلاد حسب الدستور المصري ويكتب بها المعاملات الرسمية الحكومية وغير الحكومية، وجمهورية مصر العربية دولة نظامها جمهوري ديمقراطي ، وتنقسم السلطة

فيها إلي ثلاث سلطات: السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وذلك بموجب أحكام مواد الدستور ، ورئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية وينتخب عن طريق الاقتراع العام السري المباشر لمدة ٤ سنوات ميلادية(٢٠٤).

ويمكن إبراز أهم الجهود المصرية المبذولة لتحسين جودة مرحلة التعليم الأساسي والتي تسهم فى تحويل مدارس التعليم الأساسى إلى مدارس صديقة للطفل ، وكذلك أهم المشكلات التى تؤثر على مرحلة التعليم الأساسي فى مصر وتحول دون تحويل مدارس التعليم الأساسى إلى مدارس صديقة للطفل فيما يلى :

أولًا: الجهود المصرية لتحويل مدارس التعليم الأساسى إلى مدارس صديقة للطفل:

تهتم وزارة التربية والتعليم فى مصر بتطوير مرحلة التعليم الأساسي ، وتوفير بيئة تعليمية صديقة للطفل، وذلك كاستجابة للتغيرات العالمية والمحلية للمجتمع المدرسي، ومن أهم الجهود التى قامت بها الوزارة ما يلي:

(١) إعلان المعايير القومية للتعليم فى مصر: حيث بذلت وزارة التربية والتعليم جهودها لإصدار مجموعة من الوثائق حول معايير التعليم، والتى تتمثل فيما يلي: (٢٠٥)

(أ) وثيقة معايير المدرسة الفعالة: وتتضمن بعض المجالات مثل: الرؤية والرسالة الواضحة والصادقة للمدرسة، والمناخ الاجتماعي للمدرسة، والتنمية المهنية المستديمة، ومجتمع التعليم والتعلم، وتوكيد الجودة والمساءلة.

(ب) وثيقة معايير المعلم: وتتضمن هذه الوثيقة بعض المجالات مثل: التخطيط ، واستراتيجيات التعلم، وإدارة الفصل، والمادة العلمية، والتقويم، ومهنية المعلم.

(ج) وثيقة معايير الإدارة المتميزة: والتى تتضمن بعض المجالات مثل: الثقافة المؤسسية، والمشاركة، والمهنية، وإدارة التغيير.

(د) وثيقة معايير المشاركة المجتمعية: والتى تتضمن بعض المجالات مثل: الشراكة مع الأسرة، وخدمة المجتمع، وتعبئة مواد المجتمع المحلي، والعمل التطوعي، والعلاقات العامة، والاتصال بالمجتمع.

(هـ) وثيقة معايير الطالب: تتضمن بعض المجالات منها: المهارات الأساسية، ومهارات التفكير، والخصائص والمواصفات الشخصية، وكفايات التعامل مع الموارد والمعلومات والأفراد، والنظم والتكنولوجيا المتقدمة.

(و) وثيقة معايير المنهج : تتضمن: فلسفة المنهج، وأهدافه، ومحتواه، وطرق التعليم والتعلم، ومصادر المعرفة والتكنولوجيا، وعمليات التقويم.

ومن خلال استقراء وثيقة المعايير القومية للتعليم ، يتضح أنها تهدف إلى ما يلي: (٢٠٦)

- **تحقيق التنمية المجتمعية من خلال تفعيل العلاقة بين النظام التعليمي والأنظمة المجتمعية الأخرى.**
- **الارتقاء بالمستوي المهني والأكاديمي لعناصر النظام التعليمي؛ لتحقيق الجودة التعليمية.**
- **تفعيل مساهمة النظام التعليمي فى التطور المعرفي، والنمو الثقافي والحضاري، والتقدم التكنولوجي.**

يتضح مما سبق أن وثائق المعايير القومية للتعليم بما تتضمنه من مجالات متنوعة تسهم فى تحسين الأداء المدرسى بما يؤدي إلى تحسين أداء الطالب والمعلم والإدارة ، وبالنظر في هذه المعايير يتضح أن تطبيقها بمنظومة التعليم يسهم في توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل.

(٢) إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد عام ٢٠٠٧: حيث صدر قانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ، وتهدف هذه الهيئة إلى ضمان جودة التعليم وتطويره المستمر (٢٠٧).

وفى إطار ذلك قامت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بإعداد وثيقة خاصة بالمستويات المعيارية لخريج التعليم قبل الجامعي، وتتمثل هذه المجالات والمعايير من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (٢)
مجالات ومعايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

المجال الرئيس	المجالات الفرعية	المعايير
القدرة المؤسسية	المجال الأول: رؤية المؤسسة ورسالتها.	المعيار الأول: وجود وثيقة لرؤية المؤسسة. المعيار الثاني: وجود وثيقة لرسالة المؤسسة.
	المجال الثاني: القيادة والحوكمة.	المعيار الأول: توافر تنمية مهنية فعالة للكوادر. المعيار الثاني: دعم عمليتي التعليم والتعلم. المعيار الثالث: وجود نظام للحوكمة الرشيدة. المعيار الرابع: وجود نظام مالي وإداري متطور.
	المجال الثالث: الموارد البشرية والمادية للمؤسسة.	المعيار الأول: توافر الموارد البشرية وتنميتها. المعيار الثاني: توافر الموارد المالية وتنميتها. المعيار الثالث: توفر مبني مدرسي مناسب.
	المجال الرابع: المشاركة المجتمعية.	المعيار الأول: وجود وثيقة داعمة للمشاركة المجتمعية. المعيار الثاني: مساندة المؤسسة للعمل التطوعي. المعيار الثالث: وجود شراكة فعالة بين الأسرة والمجتمع.
	المجال الخامس: توكيد الجودة والمساءلة.	المعيار الأول: التقويم والتحسين المستمر. المعيار الثاني: فعالية وحدة التدريب والجودة.
الفعالية التعليمية	المجال السادس: المتعلم.	المعيار الأول: التمكن من البنية المعرفية للمواد الدراسية. المعيار الثاني: وجود وثيقة لرؤية المؤسسة. المعيار الثالث: اكتساب جوانب وجدانية إيجابية.
	المجال السابع: المعلم.	المعيار الأول: التخطيط والاستراتيجيات الفعالة للتدريس. المعيار الثاني: ممارسات مهنية فعالة. المعيار الثالث: الالتزام بأخلاقيات المهنة. المعيار الرابع: طرق وأساليب تقويم فعالة.
	المجال الثامن: المنهج الدراسي.	المعيار الأول: توافر ممارسات داعمة للمنهج. المعيار الثاني: توافر أنشطة صفية ولاصفية فعالة.
	المجال التاسع: المناخ التربوي.	المعيار الأول: توافر بنية داعمة للتعليم والتعلم. المعيار الثاني: توافر بنية مؤثرة للعلاقات المؤسسية والقيم الأخلاقية.

المصدر : جمهورية مصر العربية – الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (٢٠٠٨): **دليل الاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي: إجراءات الاعتماد – التقييم الذاتي**، الجزء الأول، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ص ص ٢٤-٢٥.

بالنظر في المجالات والمعايير التى أكدت عليها الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد يتضح أن مراعاتها في المنظومة التعليمية وخاصة في مرحلة التعليم الأساسى يؤدى إلى توفير بيئة تعليمية صديقة لكافة الطلاب دون تمييز.

(٣) اهتمام دستور ٢٠١٤ بتحقيق جودة التعليم: نتيجة للاهتمام المتزايد بالتعليم فى مصر اختص دستور ٢٠١٤ التعليم بالاهتمام فى بعض المواد وهي المواد من (١٩) إلى (٢١)، حيث نصت المادة (١٩) علي أن:" التعليم حق لكل مواطن هدفه بناء الشخصية المصرية

والحفاظ على الهوية، وتأصيل المنهج العلمي فى التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه فى مناهج التعليم ووسائله وتوفيره وفقًا لمعايير الجودة العالمية، كما أن التعليم إلزامي حتي نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة فى مؤسسات الدولة التعليمية وفقًا للقانون، كما تشرف الدولة عليه؛ لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها " (٢٠٨).

يتضح مما سبق اهتمام القيادة السياسية من خلال دستور ٢٠١٤ بتحسين جودة التعليم، وتوفيره بالمجان لجميع الطلاب الذين هم فى سن الإلزام دون تمييز بينهم بصورة تتسم بالشمول .

(٤) الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤/ ٢٠٣٠: حيث ترتكز الخطة الاستراتيجية على مجموعة من الركائز الرئيسة ؛ لتوفير خدمات تعليمية ذات جودة عالية وبما يتناسب مع المعايير العالمية، ومن هذه الركائز ما يلي: (٢٠٩)

(أ) الإتاحة وتكافؤ الفرص على كافة المستويات التعليمية، من خلال مراعاة العديد من الممارسات منها: تحقيق العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص بين البيئات المختلفة، وإنشاء المدارس بالتعاون مع المجتمعات المحلية؛ لإتاحة فرص تعليمية لكل الأطفال خارج نظام التعليم، والتعاون مع كافة الوزارات والهيئات والجمعيات المانحة لسد الفجوة فى المباني التعليمية.

(ب) الجودة: وفى إطار ذلك ركزت الخطة الاستراتيجية على بعض الممارسات منها: تحسين المباني المدرسية ، وتحسين المناخ المدرسي من خلال تحسين جودة الحياة المدرسية لجميع المستويات التعليمية ، وتطوير المناهج بما يسمح بزيادة قدرة الطلاب على استخدام التفكير الناقد، ومهارات البحث، والمهارات التحليلية والحياتية، ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بخفض معدلات الغياب والرسوب والانقطاع عن التعليم.

(ج) إدارة النظام التعليمي: وفى إطار ذلك ركزت الخطة الاستراتيجية على بعض الممارسات مثل: تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية ، والتخطيط والتمويل للتعليم ، وأساليب التقويم والمتابعة: من خلال تبني نظام للتقويم يتصف بالشمولية والاستمرارية، ومتابعة وتقويم

الأداء المدرسي فى ضوء المعايير القومية لضمان الجودة، وضمان الحوكمة الرشيدة من خلال المشاركة المجتمعية ومشاركة جميع المعنيين بالعملية التعليمية فى عملية دعم واتخاذ القرار داخل المدارس.

كما حددت الاستراتيجية بعض الاستراتيجيات الحاكمة والموجهة لأنشطة الخطة، وتعد هذه الاستراتيجيات خطوة أساسية فى توفير بيئة تعليمية صديقة للطلاب، وتتمثل فيما يلي: (٢١٠)

- **إتاحة الفرص المتكاملة لاستيعاب وتعليم جميع الأطفال، وتحسين قدرة المدرسة على الاحتفاظ بهم والحد من تسربهم.**
- **التوصل إلى معالجات غير تقليدية؛ لمواجهة القصور الشديد فى كفاية المباني والتجهيزات المدرسية، والتصدي للحد من الكثافات العالية للفصول.**
- **إعادة الاعتبار للأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والفنية فى مختلف مراحل التعليم ؛ لتنمية المهارات فى مختلف المجالات.**
- **توفير بيئة مدرسية جاذبة ، ومنضبطة، وآمنة وخالية من العنف، والسلوكيات غير المرغوب فيها، وتعمل كل الوقت على احتواء الطلاب وإشباع احتياجاتهم التربوية والتعليمية، وتوفير الخدمات والرعاية المتكاملة للطلاب.**
- **تطوير بيئة التعلم وتزويدها بالتقنيات المطلوبة؛ لتحسين التعليم ببيئة تعليمية ثرية التقنية بدءًا من المرحلة الابتدائية.**
- **التنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططة للمعلمين.**
- **إعداد وتنمية قيادات العمل التربوي والإداري، والتركيز على الإعداد المتميز لمدير المدرسة والقيادات فى المستوي الأعلى.**
- **التوجه نحو نظام تعليمي متوازن بين المركزية واللامركزية من خلال تطوير البنية التنظيمية للوزارة والمديريات والإدارات والمدارس.**
- **التأكيد على المشاركة الفعالة للأسرة والدعم المجتمعي من خلال مجالس الأمناء لعمليات التعليم والتعلم.**

استنادًا لما سبق ومن خلال النظر فيما تناولته الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى من ركائز ومن برامج رئيسة وفرعية ، وبما حددته الخطة من استراتيجيات حاكمة

وموجهة للأنشطة التعليمية ، يمكن القول بأن تبنى ما ورد بها في المنظومة التعليمية بصفة عامة ومرحلة التعليم الأساسى بصفة خاصة يسهم في توفير بيئة تعليمية يتوافر فيها العديد من معايير المدرسة الصديقة للطفل مما يؤدى إلى توفير بيئة تعليمية صديقة لكافة الطلاب دون تمييز بينهم.

(٥) استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠: حيث حددت الاستراتيجية رؤيتها الاستراتيجية فى مجال التعليم حتي عام ٢٠٣٠ فى أن يكون التعليم بجودة عالية متاحًا للجميع دون تمييز فى إطار نظام مؤسسي كفء وعادل يسهم فى بناء شخصية متكاملة لمواطن معتز بذاته ، ومستنير، ومبدع، ومسئول، ويحترم الاختلاف، وفخور بوطنه وقادر على التعامل التنافسي مع الكيانات إقليميًا وعالميًا(٢١١).

وفى إطار الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتي عام ٢٠٣٠ حددت الاستراتيجية مجموعة من الأهداف المتعلقة بمحور التعليم، كما حددت فى إطار كل هدف بعض مؤشرات القياس؛ للحكم على مدي قدرة النظام التعليمي على تحقيق هذه الأهداف، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي: (٢١٢)

- **الهدف الأول: ويتمثل فى توفير تعليم عالي الجودة متاحًا للجميع دون تمييز ، مرتكز على المتعلم الممكن تكنولوجيًا وجودة الحياة المدرسية، وفى إطار هذا الهدف العام تتنوع الأهداف التى تسعي إليها الاستراتيجية ، والتى تتمثل فى : إعادة هيكلة وصياغة نظام التعليم قبل الجامعي؛ بهدف تحقيق الأهداف المرجوة ، وتحسين القدرة التنافسية للمنظومة التعليمية ، وخفض معدل التسرب من التعليم الأساسي ، وإتاحة التعليم لكل طفل فى مصر.**
- **الهدف الثاني: تعليم يتميز بإطار مؤسسي كفء وعادل ومستدام، وفى إطار ذلك تتنوع الأهداف التى تسعي إليها الاستراتيجية، والتى تتمثل في : تميز كفاءة المعلمين والقادة التربويين ، وإعادة الثقة بين المجتمع وإدارة التعليم فى مصر.**
- **الهدف الثالث: تعليم قادر على بناء الشخصية المتكاملة، وإطلاق إمكانياتها إلى أقصي مدي لمواطن معتز بذاته ومستنير ومبدع ومسئول وقابل للتعددية، ويحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده وشغوف ببناء مستقبلها ، وفى إطار ذلك تتنوع الأهداف التى تسعي إليها الاستراتيجية، والتي تتمثل فيما يلي: تمكين الطلاب من**

المهارات الحياتية وخاصة مهارات القرن الحادي والعشرين ، وتمكين الطلاب من التعليم من أجل المواطنة واحترام التعددية والعمل التطوعي والمسئولية المجتمعية ، وتمكين الطلاب من التعليم من أجل التنمية المستدامة.

يعكس ما سبق مدي الاهتمام الرسمي والمجتمعي بقضية التعليم والاهتمام بتحسين جودته .

(٦) ومن الجهود المصرية المتميزة: الاهتمام بإتاحة التعليم وتوفيره للجميع وهو ما يعرف بالإتاحة الكمية:

ويقصد بالإتاحة: مدي قدرة النظام التعليمي على توفير فرص متكافئة للسكان فى سن التعليم للالتحاق به دون اعتبار للنوع أو المستوي الاقتصادي والاجتماعي أو أى اختلافات أخري ، ولقد استهدفت الحكومات المصرية المتعاقبة الإتاحة كأولوية أولي على مدي العهود السابقة، وأبلت بلاءً حسنًا فى ذلك(٢١٣).

وفى إطار ذلك اهتمت الحكومة المصرية بإتاحة التعليم للجميع دون تمييز بينهم، وبذلت العديد من الجهود فى هذا المجال، وفيما يلي توضيح لما قامت به الحكومة المصرية فى مجال الإتاحة الكمية من خلال عدد المدارس والفصول والتلاميذ، وخاصة فى مرحلة التعليم الأساسي خلال الفترات الآتية ٢٠١٧/٢٠١٦ ، ٢٠١٨/٢٠١٧ ، ٢٠١٩/٢٠١٨ ، ٢٠٢٠ /٢٠١٩على سبيل المثال، ويمكن توضيح ذلك في الجداول الآتية :

جدول رقم (٣)

عدد المدارس والفصول والتلاميذ لعام ٢٠١٧/٢٠١٦

المرحلة	عدد المدارس	عدد الفصول	عدد التلاميذ
الابتدائي	١٨,٢٦٣	٢٣٩,٠٢٩	١١,٠٧٤,٨٣٥
الإعدادي	١١,٦٦٧	١٠٩,٩١٩	٤,٧٢٥,٧٣٢

المصدر : وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار: **كتاب الإحصاء السنوي للعام ٢٠١٧/٢٠١٦**، الباب الثاني: المدارس والفصول والتلاميذ، ص ٣، ص ١٥.

جدول رقم (٤)

عدد المدارس والفصول والتلاميذ للعام ٢٠١٨/٢٠١٧

المرحلة	عدد المدارس	عدد الفصول	عدد التلاميذ
الابتدائي	١٨,٥١٥	٢٤٣,٧١٧	١١,٥٧٨,٤١٢
الإعدادي	١١,٩٦٠	١١٠,٢٠٥	٤,٨١٩,٤٨٣

المصدر: وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار: **كتاب الإحصاء السنوي للعام ٢٠١٨/٢٠١٧**، الباب الثاني: المدارس والفصول والتلاميذ، ص ٣، ص ١٥.

جدول رقم (٥)
عدد المدارس والفصول والتلاميذ للعام ٢٠١٨/٢٠١٩

المرحلة	عدد المدارس	عدد الفصول	عدد التلاميذ
الابتدائي	١٨,٧٦٢	٢٤٩,١٢٤	١٢,٢٠٠,٠٩٩
الإعدادي	١٢.٢٧٥	١١١,٠٣٩	٥,٠١٢,٣٠٤

المصدر وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار: **كتاب الإحصاء السنوي للعام ٢٠١٨/٢٠١٩**، الباب الثاني: المدارس والفصول والتلاميذ، ص ٢، ص ١٤.

جدول رقم (٦)
عدد المدارس والفصول والتلاميذ للعام ٢٠١٩/٢٠٢٠

المرحلة	عدد المدارس	عدد الفصول	عدد التلاميذ
الابتدائي	١٩.٠٥٩	٢٥٣.٣٣٩	١٢,٨٢٠,٢٩٤
الإعدادي	١٢.٦١١	١١٢,٣٧٤	٥,٢٣٨,٩٠٨

المصدر: وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار: **كتاب الإحصاء السنوي للعام ٢٠١٩/٢٠٢٠**، الباب الثاني: المدارس والفصول والتلاميذ، ص ١، ص ١٣.

يتضح من الجداول السابقة مدي الزيادة الكمية فى إتاحة التعليم للجميع ، وذلك من خلال عدة مؤشرات مثل: عدد المدارس ، والفصول الدراسية، وعدد التلاميذ من الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ، ٢٠١٧-٢٠١٨ ، ٢٠١٨-٢٠١٩ ، ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ ، كما يتضح التزايد المستمر فى نسب الالتحاق، وتوفير التعليم وإتاحته للجميع دون تمييز بين كافة التلاميذ الذين هم فى سن الالتحاق ، وفى إطار ذلك يتضح الاهتمام الكبير بالتعليم فى مرحلة التعليم الأساسى مصر ونموه المتسارع.

بالنظر في الجهود السابقة يتضح أن تبنى وتطبيق ما ورد بها في مدارس التعليم الأساسى يسهم في تحسين جودة التعليم وفى توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل يتوافر فيها معايير المدرسة الصديقة للطفل .

ثانيًا : المشكلات التي تواجه مرحلة التعليم الأساسى في مصر :

على الرغم من الجهود التى تبذل لإتاحة التعليم للجميع، ولتطوير مرحلة التعليم الأساسى في مصر ، إلا أن الواقع المصري يشير إلى العديد من المشكلات التى يعاني منها التعليم المصري وخاصة فى مرحلة التعليم الأساسي والتي تحول دون توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل ، كما تعتبر مبررًا رئيسًا لتبني نموذج المدرسة الصديقة للطفل؛ للتغلب على هذه المشكلات، وذلك لما تتيحه معايير المدرسة الصديقة للطفل من مقومات لتحسين جودة التعليم الأساسي ولتوفير بيئة تعليمية صديقة للطفل، ويمكن إجمال هذه المشكلات – استنادًا لمعايير المدرسة الصديقة للطفل – فيما يلي:

(١) مشكلات تتعلق بالشمول:

تتنوع المشكلات التي تحول دون توفير التعليم بصورة شاملة وعادلة لجميع الطلاب في سن الإلزام ؛ حيث تؤثر هذه المشكلات على انتظام الطلاب واستمرارهم بالمدرسة ، ويمكن إجمال هذه المشكلات :

- **الكثافة الطلابية بالمدارس والفترات المتعددة ؛ حيث تعد من أخطر المشكلات التى تواجه العملية التعليمية فى مصر الكثافات العالية فى المدارس والفصول والفترات الدراسية المتعددة، حيث يبلغ عدد المباني المدرسية التى تعاني من كثافات عالية ٩٤ ألف مبني بنسبة ٣٧.٨% من إجمالي عدد المباني المدرسية الحكومية(٢١٤) ، مما ساهم فى قلة عدد المدارس التى تعمل بنظام اليوم الكامل مما يؤثر بالسلب على زمن التعلم الفعال، يضاف لما سبق اختفاء قاعات الأنشطة والملاعب متعددة الاستخدامات من الكثير من المدارس؛ للتوسع فى الحجرات الدراسية، مما ضاعف من الأثر السلبي لتعدد الفترات على ممارسة الأنشطة اللاصفية، وهذا لم ينتقص فقط من الوظيفة التربوية للمدرسة، ولكن أيضًا قضى على جاذبيتها لقطاع كبير من التلاميذ (٢١٥) .**
- **تزايد المناطق المحرومة من التعليم الأساسي :على الرغم من مجانية التعليم التي كفلها الدستور، وبالرغم من كونه حقًا من الحقوق التي تدعمها المنظمات العالمية، الإ أن الواقع في مصر يشير إلى انخفاض فرص التعلم المتاحة أمام أبناء بعض الشرائح الاجتماعية ، مما يمثل مشكلة أمام الأسرة الفقيرة بسبب ضعف قدرتها على توفير المستلزمات الدراسية الإضافية التي يحتاجها الطفل ، الأمر الذى يؤدى إلى ارتفاع نسب الرسوب والتسرب بين أطفال هذه الطبقة (٢١٦) ، مما يسهم في تزايد المناطق المحرومة من التعليم الأساسى ، ويبلغ عدد المناطق المحرومة من التعليم ١٠,٣ آلاف منطقة محرومة ، والتى تمثل ٢٤,٧ % من إجمالي القرى في مصر (٢١٧).**
- **ما أكدت عليه الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي للأعوام ٢٠١٤-٢٠٣٠ من مشكلات تحول دون توفير التعليم للجميع مثل: نقص الإتاحة والاستيعاب فى مرحلة التعليم الأساسي، وضعف التعامل مع المناطق الأكثر فقرًا ، وضعف القدرة على**

الاحتفاظ بالطلاب، وانخفاض جاذبية المدرسة، وغياب الخدمات المدرسية المقدمة للطلاب، وغياب المحاسبية والشفافية فى النظام التعليمي [٢١٨] .

يتضح مما سبق ذكره من مشكلات تعدد المشكلات التى تحول دون توفير التعليم للجميع بصورة شاملة وعادلة، وإتاحته لجميع الطلاب دون تمييز.

(٢) مشكلات تتعلق بفعالية التعليم والتعلم:

تتنوع المشكلات التي تؤثر بالسلب على معظم جوانب العملية التعليمية ، مما يحول دون تحقيق فعالية التعليم والتعلم: ومن أهم هذه المشكلات ما يلى :

- مقاومة التغيير والتطوير من قبل الإدارات المدرسية وبعض العاملين ، وضعف مراعاة مبادئ الشفافية والوضوح فى تطبيق اللوائح والقوانين بالمدرسة مما يؤثر فى أداء العاملين الجادين ، والقصور في توافر قواعد بيانات بالمدارس فيما يتعلق بالإدارة والتخطيط مما يزيد من نسبة الخطأ البشري[٢١٩].
- ضعف المهارات القيادية لدي مديري المدارس والعاملين بها ، وضعف ممارسة العاملين بالمدرسة للأدوار القيادية؛ بسبب شيوع نمط الإدارة الأوتوقراطي ، ونقص أعداد القيادات التعليمية المؤهلة ، وضعف تطبيق صيغة مناسبة للامركزية فى الإدارة التعليمية[٢٢٠].
- المركزية فى اتخاذ القرار، فعلي سبيل المثال توضع السياسات العامة للبناء والأولويات ومواصفات المبني المدرسي والنماذج الهندسية مركزيًا، كما يُعد المنهج مركزيًا لا تشارك أى من المحافظات فى تصميمه، كما تتولى القيادات المحلية مناصبها بتوجيه من المركز [٢٢١].
- أن أسلوب اختيار القيادات التعليمية قائم على الأقدمية وليس الكفاءة، مما يؤدي إلى غياب مفهوم القيادة التعليمية، ولا يوجد آلية واضحة لتبادل الخبرات والمعلومات بين المستويات القيادية المختلفة، إضافة لتضارب المسئوليات والاختصاصات والسلطات على جميع المستويات الإدارية وعلى المستويين المركزي واللامركزي ، هذا بالإضافة إلى غياب نظام مؤسسي متكامل للمتابعة والتقويم قائم على النتائج [٢٢٢].

- أن العديد من مديرى المدارس ليس لديهم فهم واضح للأطر أو المرجعية التي تحدد ما يتخذونه من قرارات ، كما لا يمتلكون إطارًا أخلاقيًا محددًا يساعدهم على اتخاذ القرار، ومعظمهم غير مدربين على معالجة ما يواجهون من معضلات أخلاقية (٢٢٣).
- القصور في توافر الفرصة الكافية للمعلم للتأثير فى القرارات المرتبطة بعمله، ويرجع ذلك لمحدودية الصلاحيات الممنوحة للمعلم فى أداء عمله، وضعف ثقة بعض المديرين فى توفير مساحة من الحرية للمعلمين فى اتخاذ القرارات التى تخص عملهم ، وضعف مشاركة المعلم برأيه فى حل مشكلات العمل، ويرجع ذلك إلى ضعف قنوات الاتصال بين أطراف العملية التعليمية (٢٢٤) .
- القصور فى تدريب المعلمين على التطوير والتحديث وتكنولوجيا التعليم، والتنمية المهنية الذاتية ؛ حيث أن الوزارة لا تملك القدرة على القيام باحتياجات التدريب لجميع المعلمين، وغالبًا ما يتم التدريب عند الترقية ولفترة محدودة من الأيام يتبعها امتحان وليس تقويم شامل، هذا بالإضافة إلى القصور فى توفير الرعاية الصحية والاجتماعية والمالية للمعلمين (٢٢٥).
- نقص عدد المعلمين المؤهلين تربويًا، فحوالي ٣٠% تقريبًا من جملة المعلمين غير مؤهلين تربويًا، كما أن هناك ما يقرب من ٢٥% تقريبًا من معلمي المدارس الحكومية الإعدادية غير مؤهلين تربويًا، ويؤثر هذا سلبيًا على مدي جودة العملية التعليمية وخاصة فى ظل برامج تنمية مهنية ضعيفة وتأهيل تربوي غائب، ومن جانب آخر تشير مؤشرات العجز والزيادة فى مختلف مستويات التعليم إلى ضعف اتساق المؤهلات والتخصصات مع الاحتياجات التدريسية الفعلية، هذا بالإضافة إلى سوء التوزيع الجغرافي لهذه القوة التدريسية(٢٢٦).
- سوء توزيع المعلمين فى الكثير من التخصصات، وبالتالي التباين بين المناطق النائية والريفية، مع الاستعانة بعدد كبير من معلمي الأجر دون إعداد جيد ، وضعف توافر الحوافز لتشجيع العاملين المتميزين فى المجالات المختلفة ، والقصور في وجود لوائح معلنة للمحاسبية على المستوي الفردي ، وضعف تشجيع المعلم على تعديل أداءته التدريسية فى ضوء نتائج تقويم المتعلمين، (٢٢٧).

- **ضعف وضوح أهداف البرامج التدريبية المقدمة للمعلم ، والقصور في مراعاة احتياجات المتدربين من المعلمين ، وقصور أساليب تقويم المتدربين، وضعف مشاركة المدرسة فى التنمية المهنية للعاملين، هذا بالإضافة إلى ضعف أساليب التوجيه المدرسي(٢٢٨).**
- **تعاني بعض المناهج الدراسية من الجمود عن مسايرة الاتجاهات الحديثة؛ حيث لا تتيح للطالب فرصًا كافية للابتكار والإبداع والتفكير الناقد، وبناء القدرة على المبادرة الفردية، واحترامها، والعمل فى فريق ، وانفصال المنهج وطرق التعليم والتعلم عن الواقع الحالي للبيئة المدرسية، وبرامج تأهيل الكوادر التربوية المختلفة مع ضعف مشاركة المعلمين فى المناقشات الخاصة بالمناهج والمهارات المطلوب تعلمها، وضعف مساهماتهم فى بناء المواد التعليمية المساعدة حتي داخل حجرات الدراسة (٢٢٩).**
- **شيوع المناهج النظرية بصورة غير مواكبة لتطورات الحياة ومتطلبات المجتمع، وانفصالها عن البيئة وعن الواقع الذي يعيشه الطلاب، وقلة الاهتمام بتحديد وتنفيذ الأهداف العامة والخاصة والإجرائية اللازمة لتنفيذ المناهج بكفاءة ، والقصور فى ممارسة الأنشطة التربوية الصفية واللاصفية واعتبارها منفصلة عن المناهج، والتركيز على الجانب المعرفي فى العملية التعليمية على حساب الجانبين الوجداني والمهاري(٢٣٠).**
- **تنوع المشكلات التي تحول دون فعالية النشاط المدرسى ، والتى تتمثل فيما يلي: (٢٣١)**

- **يفتقر اختيار مشرفي الأنشطة التربوية بمرحلة التعليم الأساسي فى مصر إلى مستوي الكفاءات والمهارات.**
- **نقص مشرفي الأنشطة التربوية عامة والأنشطة الرياضية والفنية على مستوي مدارس التعليم الأساسي وخاصة المرحلة الابتدائية .**
- **اعتبار إدارة الأنشطة التربوية ورعاية الموهوبين داخل مدارس مرحلة التعليم الأساسي الحكومية فى مصر أمرًا هامشيًا.**

- **قلة وعي كل من البيئة المدرسية والطالب وولي الأمر بأهمية الأنشطة ودورها فى اكتشاف ورعاية الطلاب الموهوبين وبالتالي العزوف عن حمايتها.**
- **ندرة الإمكانيات المتاحة مثل الأماكن والمواد الخام لممارسة الأنشطة بمدارس التعليم الأساسي الحكومية فى مصر.**

ويتكامل مع ما سبق ما أكدت عليه الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي للأعوام ٢٠١٤-٢٠٣٠ ، حيث أكدت على العديد من المشكلات التي تحول دون توفير فعالية التعليم والتعلم والتي تتمثل فيما يلى: (٢٣٢)

- **تدني جودة نوعية التعليم فى المرحلة الابتدائية، وغياب المكون التكنولوجي فيها.**
- **ضعف المهارات الأساسية فى الصفوف الثلاثة الأولي الابتدائية – القراءة والكتابة والحساب والاتصال .**
- **غياب الاهتمام بالتحسين الكيفي للمناهج، وغياب الأنشطة المدرسية، وكيفية تفعيلها كجزء هام وضروري لاستكمال عمليات التعليم والتعلم.**
- **نظم التقويم والامتحانات ومشكلاتها، والرؤية المستقبلية لتطوير التقويم التربوي.**
- **غياب التوظيف الأمثل لتكنولوجيا التعليم.**
- **انفصال مخرجات التعليم العام عن حاجات المجتمع.**
- **ضعف تطبيق سياسات المركزية واللامركزية، للتوصل إلى صيغة مناسبة نحو اللامركزية والمركزية.**
- **ضعف نظم الاتصال والمعلومات واتخاذ القرار.**

(٣) مشكلات تتعلق بالمشاركة الديمقراطية :

تتنوع المشكلات التي تحول دون المشاركة الديمقراطية فى مدارس مرحلة التعليم الأساسى ، مما يسهم في تنوع المشكلات التي تعوق دون نجاح مشاركة جميع الأطراف المعنية فى عملية التعليم ، وخاصة فيما يتعلق بضعف مشاركة مجلس الأمناء والآباء والمعلمين فى صنع واتخاذ القرارات المدرسية ، ومن أبرز المشكلات التى تعوق دور مجلس الأمناء والآباء والمعلمين عن أداء دوره بالمدارس المصرية ما يلي:

- **افتقار تشكيل مجلس الأمناء والآباء والمعلمين فى مصر إلى تحديد سمات وخصائص لأعضاء تلك المجالس، كما تفتقر هذه المجالس إلى تشكيل لجان خاصة**

تتابع العملية التعليمية، وافتقار انتخابات مجالس الأمناء فى مصر إلى وجود أسلوب وخطوات واضحة ومحددة للانتخابات، وإهمال مجالس الأمناء والآباء والمعلمين فى مصر ، هذا بالإضافة إلى إهمال مجالس الأمناء، وإهمال تقويم أدائها وفق معايير ومؤشرات وأساليب محددة(٢٣٣).

- ضعف الشراكة الحقيقية الفاعلة بين المجتمع ومؤسسات التعليم، وضعف تفعيل دور مجلس أمناء المدارس فى تطوير ومتابعة العملية التعليمية(٢٣٤).
- القصور فى الشراكة بين المدارس ومؤسسات المجتمع المدني، وضعف التواصل مع المجتمع المحلي وأولياء الأمور، وقلة مشاركتهم فى تطوير العملية التعليمية، وفى البرامج والأنشطة المدرسية، هذا بالإضافة إلى القصور فى دور المدارس وفى تقديم خدمات متنوعة للمجتمع المحلي(٢٣٥).
- شيوع بعض القيم والأفكار من جانب أولياء الأمور والمجتمع، وكذلك من جانب مديري المدارس والمعلمين والطلاب، والتى تقلل من دور مجلس الأمناء والآباء والمعلمين، ومن هذه القيم ما يلي: (٢٣٦)
  - اعتقاد أولياء الأمور بأن حضورهم للمجلس من أجل التبرع، مما يؤدي إلى عزوفهم عن هذه المجالس.
  - شيوع بعض القيم المجتمعية المعوقة لمشاركة المرأة فى مجالس الأمناء والآباء والمعلمين، مما أدي إلى عزوف الأمهات وعدم إقبالهن على هذه المجالس.
  - ضعف اهتمام مدير المدرسة بالتوعية المجتمعية، وندرة موافقته على الانفاق علي حملات التوعية، وضعف الاهتمام بتحقيق المشاركة المجتمعية.
  - تفضيل مدير المدرسة عدم استخدام اللامركزية، وندرة مشاركة أولياء الأمور والطلاب فى اتخاذ القرارات.
  - تفضيل مدير المدرسة عدم مشاركة أولياء الأمور فى المراقبة المالية على أعمال مجلس الأمناء والآباء والمعلمين، والاطلاع على الميزانية والحساب الختامي، مما يعوق تحقيق الشفافية والمحاسبية والمساءلة.

- **تفضيل العديد من المدرسين عدم المشاركة فى العمل الاجتماعي داخل المدرسة، وضعف التواصل مع أولياء الأمور.**
- **ضعف مشاركة الطلاب فى أعمال مجلس الأمناء والآباء والمعلمين، والقصور فى تمثيلهم فى المجلس؛ للمشاركة فى اتخاذ القرارات التى تخصهم.**

(٤) مشكلات تتعلق بمركزية الطفل في عملية التعلم :

على الرغم أن الطفل يعتبر هو مركز العملية التعليمية ، إلا أن الواقع المصري يشير إلى العديد من المشكلات التى تحول دون بيئة تعليمية قادرة على تطوير قدرات الطفل وتلبية كافة احتياجاته المعرفية والمهارية والإبداعية ، وتتمثل هذه المشكلات فيما يلي:

- **ضعف الاهتمام بتنمية القدرة على التعلم الذاتي، والتركيز على التحصيل، كما لا تغطي طرق التقويم جميع الجوانب والمهارات الخاصة بالطلاب، ومن ثم يهمل الجانب الوجداني والمهاري، مما يؤدي إلى ضعف نمو شخصية الطالب بصورة صحيحة ومن ثم إهمال قدرات الطالب، وضعف مشاركته بدلًا من أن يكون محور العملية التعليمية(٢٣٧).**
- **ضعف انتقال أثر تدريب المعلمين إلى القاعات الدراسية، فمازالت طرق التدريس تستند فى معظم الأحيان على مفهوم تقليدي للتدريس، يظهر فيه المعلم كمصدر وحيد للمعرفة والسلطة العلمية، وهي أساليب تكرس الحفظ والتلقين، وتُكرس قيم الإذعان والطاعة السلبية، وظاهرة هيمنة ثقافة الصمت فى المجتمع. (٢٣٨)**
- **ضعف مستوي كفاية المعلم ، وطرق التدريس العقيمة التى تعتمد على الحفظ والتذكر والتكرار الآلي ، ووجود بعض البرامج الدراسية الجافة والمحدودة فى نطاقها النظري والتي لا تهتم بالنواحي العملية والأنشطة المحلية للطلاب، هذا بالإضافة إلى قلة الخدمات التى تشجع الطلاب على الانتظام فى الدراسة مثل: قلة الاهتمام بنظام التغذية بمدارس التعليم الأساسي وخاصة فى المناطق الريفية النائية (٢٣٩).**

(٥) مشكلات تتعلق بالبيئة الصحية والأمنة والحامية للطفل :

تتنوع المشكلات التى تتعلق بالبيئة المدرسية والتي تحول دون توفير البيئة المدرسية الصحية والآمنة والتي توفر فرص الحماية للطفل، والتى تتمثل فيما يلي :

- ضعف التجهيزات الصحية بالمدارس، ومحدودية تواجد زائرة صحية بالمدارس[٢٤٠].
- كما يشير الكتاب السنوي للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد إلى تنوع المجالات التى تحتاج إلى تحسين فى مؤسسات التعليم قبل الجامعي، مما يعكس أن هذه المجالات تعاني من القصور والسلبيات، ومن هذه المجالات: زيادة الاهتمام بتطبيق مواصفات الأمن والسلامة للمبني المدرسي، مع تجهيز المدارس لاستيعاب جميع الطلاب وخاصة ذوي الاحتياجات الخاصة ، ودعم المدارس بعدد كاف من الأخصائيين فى كافة الأنشطة ومسئولي الرعاية الصحية، وعمال الخدمات المعاونة، بما يساعد على دعم الرعاية الصحية بالمدارس، وجعلها بيئة صحية ونظيفة جاذبة للطلاب[٢٤١].
- غياب المناخ التربوي العام المناسب داخل المدارس، والقصور فى تقديم الخدمات التربوية الاجتماعية والنفسية والصحية والثقافية للطلاب، والقصور فى الدور البيئي والمجتمعي والإعلامي للمدارس ، وضعف الاهتمام باكتساب الطلاب لمهارات الحياة والقيم والأخلاق، هذا بالإضافة إلى القصور فى الاهتمام بالإرشاد التربوي للطلاب، وإعلاء قيمة العلاقات الإنسانية داخل المدارس[٢٤٢].
- انتشار ظواهر البلطجة والانحرافات السلوكية بين طلاب المدارس والتى أدت إلى تبادل العنف بين عنصري الموقف التعليمي، ومن ثم أضعفت من قدرة المعلم فى تأثيره فى المواقف التعليمية وعلى الطلاب[٢٤٣].
- القصور في تفعيل آليات التربية الأمنية وتدعيمها في مدارس المرحلة الابتدائية ، كما يفتقر تحقيق الأمن المدرسى إلى التخطيط الواعى والواقى من جانب القائمين على التعليم في مختلف المراحل التعليمية بشكل عام ومرحلة التعليم الابتدائى بشكل خاص [٢٤٤].
- تنوع المشكلات المرتبطة بالمباني المدرسية والتجهيزات ، مما يحول دون وجود المبنى المدرسى الملائم للعملية التعليمية واحتياجات الطلاب، وتتمثل هذه المشكلات فيما يلي: [٢٤٥]
  - لا يستوفي المبني المدرسي فى معظم المدارس مواصفات الأمن والسلامة المطلوبة.

- ضعف كفاية ومناسبة الأماكن المخصصة لممارسة الأنشطة المختلفة بالمدرسة، وخاصة الأنشطة اللاصفية.
- لا يستوفي المبني المدرسي المواصفات الهندسية وخاصة المباني القديمة، مما أوجد نوع من الازدواجية فى نظام المباني ما بين المباني الحديثة المتطابقة مع مواصفات الجودة، والقديمة التى لا تسمح مساحتها وإمكاناتها بالتطوير وتحقيق الجودة.
- لا تتوافر بالمدارس البنية المعلوماتية وشبكة المعلومات؛ مما أدي لضعف دائرة الاتصال الشبكي بين المؤسسات التعليمية والإدارية.
- لا يراعي فى المبني المدرسي متطلبات استيعاب ذوي الاحتياجات الخاصة .

بالإضافة لما سبق تعاني مدارس التعليم الأساسى من ضعف توافر الإمكانات المادية التى تؤثر سلبًا على البنية المدرسية، وتتمثل جوانب القصور فى ضعف ميزانيات الصيانة المدرسية، وضعف تجهيزات المعامل وحجرات الأنشطة وفصول التدريس، بالإضافة إلى افتقار الكثير من المباني المدرسية للمعايير القومية للمبني المدرسي [٢٤٦].

يتضح مما سبق تنوع المشكلات التي تواجه مرحلة التعليم الأساسى في مصر ، والتي تحول دون توفير مدارس صديقة للطفل ، مما يفرض ضرورة تبنى معايير المدرسة الصديقة للطفل؛ لتوفير بيئة تعليمية صديقة لجميع الطلاب قادرة على تلبية كافة احتياجاتهم دون أي تمييز .

ثالثا : القوى والعوامل الثقافية المؤثرة :

(١)**العامل السياسى :** شهد النظام السياسي في مصر عام ٢٠١١ حالة من عدم الاستقرار؛ بسبب ثورة الخامس والعشرين من يناير حيث قادت جماعات المعارضة المصرية المستوحاة من الثورة التونسية عام ٢٠١٠ المظاهرات والاضرابات العمالية في جميع أنحاء البلاد وبلغت ذروتها في الإطاحة بالرئيس محمد حسني مبارك في عام ٢٠١١[٢٤٧]، وينظر إلي تلك المرحلة بأنها مرحلة انتقالية من أجل التغيير والاستقرار لمواجهة التحديات والمطالب التي أنتجتها الثورة وهي : العدالة الاجتماعية والحرية السياسية والأمن الاجتماعي والاقتصادي للناس ، وتطبق مصر نظام التعدد الحزبي ، وتعكس الأوضاع السياسية الحالية اتجاهًا إيجابيًا نحو اشتراك الأحزاب المتعددة في الحياة السياسية المصرية ، ومن القضايا التي يجب

التأكيد عليها في هذا السياق ضرورة اهتمام الأحزاب السياسية بقضايا التعليم في برامجها ، واقتراح الاستراتيجيات والممارسات الداعمة للتعليم[٢٤٨].

وفى إطار ذلك اهتمت القيادة السياسية اهتمامًا بارزًا بالتعليم بصفة عامة والتعليم الأساسى بصفة خاصة ؛ لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بالمجتمع المصرى .

ومن ملامح هذا الاهتمام ما ورد في دستور ٢٠١٤، حيث اختص التعليم بست مواد من المادة رقم (١٩) حتي المادة (٢٥) ، بالإضافة إلي المواد ذات الصلة بالطفل ، وتشير نصوص تلك المواد بوضوح إلا أن هناك اهتمامًا من قبل الدولة بقضية التعليم بعد أن ثبت للكافة أنه المدخل الصحيح لأي تنمية أو إصلاح اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي من خلال التركيز علي تطوير وتحسين حالة التعليم المقدم للمواطن ، وبما يجاري المستويات التعليمية المقدمة في الدول التي حققت تقدمًا واضحًا ومشهودًا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٢٤٩].

وفي إطار ذلك نصت المادة ١٩ من دستور ٢٠١٤ علي مد مرحلة التعليم الإلزامي إلي ١٢ عامًا ، حيث نصت المادة علي " أن التعليم إلزامي حتي نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها ، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية وفقًا للقانون، كما تشرف الدولة عليه؛ لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية[٢٥٠].

وتشير المواد الخاصة بالتعليم في دستور ٢٠١٤ إلي الأهمية الكبيرة التي أولاها هذا الدستور للتعليم ، والتي تعد من المميزات الفريدة لهذا الدستور الذى انفرد به عن الدساتير السابقة ، ويتضح هذا الاهتمام من خلال التأكيد علي حل قضايا التعليم وسبل تطويره ، وتخصيص مواد لزيادة تمويله وتوفير متطلبات هذا التطوير؛ حيث أدرك هذا الدستور بنصوصه المختلفة أن التعليم قضية أمن قومي ، وأنه قاطرة التقدم والخروج من دائرة التخلف والفقر إلي آفاق التقدم والرفاهية[٢٥١] .

يتضح مما سبق مدي اهتمام الدولة بتوفير التعليم الإلزامي للجميع وإتاحته بمختلف الطبقات ، وفي إطار حرص الدولة علي تحسين جودة التعليم قبل الجامعي أصدرت الدولة الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي للأعوام ٢٠١٤ – ٢٠٣٠ حيث تضمنت الخطة الاستراتيجية في سبيل تحقيق هدفها الرئيس العديد من البرامج الرئيسة والفرعية والمتقاطعة،

كما حددت الخطة بعض الاستراتيجيات الحاكمة الموجهة لأنشطة الخطة ، وتعد هذه الخطة خطوة رئيسة للإصلاح التعليمى الذى يسهم في توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل ، وكذلك تعد استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠ من أهم الجهود الإصلاحية لتطوير التعليم ؛ لتوفير خدمات تعليمية ذات جودة عالية وبما يتناسب مع المعايير العالمية ، حيث أن تبنى ما ورد بهذه الخطط بالمنظومة التعليمية بصفة عامة ومرحلة التعليم الأساسى بصفة خاصة يسهم في توفير العديد من معايير المدرسة الصديقة للطفل .

وبالنظر إلى الجهود التي تقوم بها الدولة ، يتضح أثر العامل السياسى الذى يتمثل في اهتمام القيادة السياسية بالقيام بالعديد من الجهود والإصلاحات التعليمية التي تهدف إلى الارتقاء بجودة مرحلة التعليم الأساسى من الناحية الكمية والكيفية ، والتي تسهم في تحويل مدارس التعليم الأساسى إلى مدارس صديقة للطفل ، من خلال ما يتوافر بها من معايير المدرسة الصديقة للطفل .

(٢) العامل الاقتصادى :

يعد الاقتصاد المصري من أكثر اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط تنوعًا ؛ حيث تشارك قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات بنسب شبه متقاربة في تكوينه الأساسى، ويعتمد اقتصاد البلاد بشكل رئيس علي الزراعة وعائدات قناة السويس والسياحة والضرائب والإنتاج الثقافي والإعلامي والصادرات البترولية ، ولقد انعكست مؤثرات المشهد الاقتصادي المصري في يونيو ٢٠١٤ في شكل معدلات تضخم مرتفعة تتراوح بين ١٠% و١١%، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي إلى حدود ٢%، وأدى ذلك لزيادة معدل البطالة لتسجل ما بين ١٣% و١٤% من جملة القوة العاملة ، وفي عام ٢٠١٦ لجأت الحكومة المصرية إلى طلب تمويل من صندوق النقد الدولي ؛ لتمويل برنامج إصلاح اقتصادي تتباه الدولة بهدف استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وتمهيد السبيل لنمو اقتصادى قابل للاستمرار على المدى الطويل [٢٥٢].

يتضح مما سبق ملامح الاقتصاد المصرى ، ويظهر أثر العامل الاقتصادى على التعليم بصفة عامة ومرحلة التعليم الأساسى بصفة خاصة في ضرورة توفير التمويل الملائم لهذه المرحلة.

حيث أن الزيادة الحقيقية في حجم الإنفاق العام على التعليم خلال الأعوام الأخيرة أقل بكثير مما تبدو عليه ظاهريًا ، خاصة مع زيادة أعداد الطلاب وارتفاع معدلات التضخم ، ومن ثم تواجه مصر عقبة عدم الوصول لمعدلات التمويل العالمية اللازمة سواء ما يخص نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الحكومى أو الإنفاق القومى الإجمالى ، وفى ظل هذه الظروف تحتاج مصر للاعتماد إلى تعبئة مواردها المحلية لسد الفجوة التمويلية المطلوبة ؛ لتحقيق زيادة الإنفاق على التعليم وصولًا للمعدلات المرغوبة ؛ بهدف الوفاء بالالتزام الدستورى الذى يتضمن هدف الالتزام بالمعايير العالمية في جودة الخدمات التعليمية[٢٥٣] .

ويظهر أثر العامل الاقتصادى في تأثيره على التعليم عامة ومرحلة التعليم الأساسى بصفة خاصة لدور التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث يتطلب الارتقاء بجودة التعليم بمرحلة التعليم الأساسى من الناحية الكمية والكيفية توفير العديد من مصادر التمويل ، والتزايد المستمر في الميزانية المخصصة له ، بما يمكن الدولة من القيام بالجهود والمبادرات الإصلاحية التي تهدف إلى تحسين جودة مرحلة التعليم الأساسى ، ومن ثم توفير معايير المدرسة الصديقة للطفل ، مما يسهم في تحويل مدارس التعليم الأساسى لمدارس صديقة للطفل ، ويرجع ذلك لأهمية التعليم في إعداد الموارد البشرية لتحقيق التنمية الشاملة.

(٣) العامل الاجتماعى :

يشهد المجتمع المصرى تغيرات في البناء الطبقى الاجتماعى نتيجة اتباع الدولة سياسات اقتصادية نتج عنها فوارق عديدة بين الطبقات أدت إلى انقسام شرائح المجتمع إلى أغنياء وفقراء ، وقد أدى ذلك إلى اتجاه الطبقات القادرة إلى الإقبال على التعليم الخاص ، بينما اتجهت الطبقات الفقيرة إلى التعليم الرسمي ، الأمر الذى يتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، ومن ثم فإن السياق المجتمعي يشير إلي الحاجة إلي استراتيجية تهدف إلي إزالة التفاوت في مجال التربية والتعليم، وتوفير الخدمات التعليمية للفقراء والأطفال والعاملين وسكان الريف والمناطق العشوائية والنائية ، كما يتعين علي المجتمع أن يوفر لجميع المتعلمين ما يحتاجونه من تغذية مدرسية ورعاية صحية ودعم بدني ووجداني ؛ لتمكينهم من المشاركة الفعالة فيما يتلقونه من تعليم والاستفادة منه والإفادة به[٢٥٤]

وما يدعم هذا اهتمام الدستور المصرى بمجانية التعليم ؛ حيث أصبحت مجانية التعليم في مقدمة المطالب الاجتماعية اللازمة لتحقيق العدل والسلام الاجتماعى ، وتمكين غير

القادرين من الحصول على فرص التعليم ، واعتبار القدرة العلمية وليست القدرة المالية هي المعيار الحقيقي لمواصلة التعليم ، إذ لم يعد الحصول على فرصة التعليم ترفًا أو فرصة يمكن التنازل عنها ، وإنما باتت من أهم حقوق الإنسان بموجب المواثيق الدولية الخاصة بهذه الحقوق ، ومن منطلق المجانية في أبسط صورها تعنى إزالة المعوقات المادية أمام الفرد لمواصلة تعليمه(٢٥٥).

يتضح مما سبق أثر العامل الاجتماعى في اهتمام الدولة بالتعليم وخاصة في مرحلة التعليم الأساسى؛ باعتباره تعليمًا إلزاميًا ومجانيًا لجميع الطلاب دون تمييز كما نص الدستور ، ولهذا اهتمت الدولة ببذل المزيد من الجهد والقيام بالعديد من الإصلاحات التعليمية ؛ لتحسين جودة مرحلة التعليم الأساسى بها من الناحية الكمية والكيفية ؛ لتوفير بيئة تعليمية صديقة للطفل ، مما يسهم في تحويل مدارس التعليم الأساسى لمدارس صديقة للطفل .

الخطوة السادسة: الآليات المقترحة لتحويل مدارس التعليم الأساسى في مصر إلى مدارس صديقة للطفل:

في ضوء ما ورد بالإطار النظري للبحث، واستنادًا لما تم تناوله عن المدارس الصديقة للطفل في بعض الدول ، يمكن توضيح أهم النتائج التي تم التوصل إليها ، وتقديم بعض الآليات المقترحة التي تسهم في تحويل مدارس التعليم الأساسى في مصر إلى مدارس صديقة للطفل في ضوء معايير المدرسة الصديقة للطفل وبالإفادة من خبرات دول المقارنة وبما يتفق مع طبيعة المجتمع المصرى ، ويمكن توضيح ذلك من خلال المحورين الآتيين :

المحور الأول نتائج البحث:

(١) تستند المدارس الصديقة للطفل إلى بعض المبادئ التي تنبثق من المواثيق الدولية المهتمة بحقوق الطفل مثل إعلان حقوق الطفل عام ١٩٥٩.

(٢) ترتكز المدرسة الصديقة للطفل على بعض المتطلبات ، مثل: توفير قيادة مدرسية ذات مؤهلات وقدرات متميزة ، وتوفير المعلم الكفء والاهتمام بإعداده وتدريبه وتنميته مهنيًا، وطرق التعلم والتعليم، وتوفير الموارد التعليمية اللازمة لعملية التعلم، وتوفير المباني المدرسية الملائمة للطلاب وللعملية التعليمية، وتوفير البيئة الآمنة والصحية، وتدعيم المشاركة المجتمعية بين المدرسة والأسرة والمجتمع المحلى.

(٣) تتبنى منظمة اليونيسيف بعض المعايير التي تسهم في توفير بيئة مدرسية صديقة للطفل، ومن هذه المعايير: الشمول ، وفعالية عملية التعليم والتعلم، والمشاركة

الديمقراطية ، ومركزية الطفل في عملية التعلم ، وبيئة تبدأ بالطفل ، وبيئة صحية للأطفال، وبيئة آمنة للطفل، وبيئة حامية للأطفال.

(٤) نجاح المدارس الصديقة للطفل في كل من الفلبين والصين وتايلاند من القيام بالعديد من الإنجازات والأنشطة المتميزة استنادًا لمعايير المدرسة الصديقة للطفل بها مما أسهم في تطوير العديد من الممارسات بالبيئة المدرسية ، وفى توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل.

(٥) قيام كل من الفلبين والصين وتايلاند بالعديد من الجهود بنظامها التعليمى؛ بهدف توفير المناخ الملائم والإجراءات التي تؤهل المدرسة الصديقة للطفل للقيام بدورها وبالعديد من الإنجازات ، وبالتمعن في الجهود التي قامت بها الدول الثلاث يتضح أنها تسهم في مساعدة المنظومة التعليمية لتطبيق معايير المدرسة الصديقة للطفل ومن ثم تؤهل المدارس في توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل .

المحور الثاني: آليات مقترحة لتحويل مدارس التعليم الأساسى في مصر إلى مدارس صديقة للطفل:

يمكن توضيح هذه الآليات المقترحة ومتطلبات تطبيقها ومعوقات تطبيقها فيما يلى :

أولًا : آليات مقترحة بشأن أهداف المدرسة الصديقة للطفل: يقترح البحث الحالي :

- تبنى أهداف متنوعة ومحددة للمدرسة الصديقة للطفل بما يتفق مع طبيعة المجتمع المصرى، وأن تحدد هذه الأهداف في ضوء بعض الاعتبارات مثل: الوضوح ، والخصوصية، وأن تنبثق من طبيعة النظام التعليمى المصرى وطبيعة مرحلة التعليم الأساسى بصفة خاصة ؛ وذلك لحاجة النظام التعليمى لمثل هذه المدارس للارتقاء بجودة مرحلة التعليم الأساسى ، ويمكن تحديد هذه الأهداف فيما يلى:
  - تحسين جودة النظام التعليمى، ومن ثم توفير التعليم الجيد لجميع الطلاب واستيعابهم بصورة شاملة وعادلة دون تمييز .
  - فعالية عملية التعليم والتعلم بما يتوافق مع احتياجات وقدرات الطلاب، والتركيز على مناهج التعليم والتعلم المناسبة لمستوى نمو الطالب، ومراعاة الفروق بين الجنسين؛ لإكسابهم المعرفة والمهارات الحياتية المختلفة ، وللاحتفاظ بهم ولاستمرارهم بنجاح في دراستهم .

- **توفير بيئة صحية وآمنة ؛ لضمان سلامة الطلاب، ولتعزيز الصحة الجسدية والعقلية والنفسية لهم.**
- **تدعيم المشاركة والتعاون بين المدرسة والأسرة والطالب والمجتمع ؛ لتوفير بيئة تعليمية واجتماعية ملائمة لتنمية قدرات الطلاب ومهاراتهم المختلفة، وللتعاون في حل مشكلاتهم المتنوعة .**
- **تهيئة المجتمع المدرسى؛ لدعم التنمية الشاملة لجميع الطلاب، ولحماية حقوقهم، ولضمان التحصيل الدراسى المرتفع.**
- **الاهتمام بحقوق جميع الطلاب، وتشجيعهم على المشاركة والإبداع واحترام الذات .**

ويتطلب تحقيق ذلك مراعاة تنفيذ الإجراءات الآتية:

- **توعية القيادات التعليمية على كافة المستويات بهذه الأهداف من خلال توفير بعض الدورات التدريبية واللقاءات المستمرة معهم .**
- **نشر هذه الأهداف على موقع وزارة التربية والتعليم وموقع المديريات والإدارات التعليمية المختلفة .**
- **تضمين الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى بهذه الأهداف ؛ لنشر الوعى بها .**

ثانيًا : ملامح المدرسة الصديقة للطفل: يقترح البحث بعض الآليات المقترحة التي تسهم في تحويل مدارس التعليم الأساسى في مصر إلى مدارس صديقة للطفل في ضوء معايير المدرسة الصديقة للطفل ، وبالإفادة من خبرات بعض الدول ، ويمكن إجمال ذلك فيما يلى :

(١) توفير التعليم الإلزامي والمجاني لجميع الأطفال الذين هم في سن الإلزام بصورة شاملة وعادلة دون تمييز بينهم مما يدعم من شمولية التعليم .

<u>ويمكن تحقيق ذلك من خلال تطبيق الإجراءات الآتية:</u>

- **صياغة السياسات التعليمية بصورة تتوافق مع مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية بين الجميع ؛ باعتبار أن التعليم حق من حقوق الإنسان، ويتطلب ذلك: إتاحة الفرصة التعليمية لجميع الطلاب دون تمييز ، وتوفير الخدمات المتنوعة لكافة الأطفال؛ لجذبهم، ولتشجيعهم علي مواصلة الدراسة وللاحتفاظ بهم، ومن ثم تمكين الطلاب من**

الاستفادة من هذه الفرص بصورة متساوية ؛ لإفادة الطلاب ذوى المستويات الاقتصادية والاجتماعية المنخفضة.

- **دمج مبادئ اتفاقية حقوق الطفل – والتي تؤكد علي حق الطفل في الحصول علي التعليم الملائم – في القوانين والتشريعات التعليمية.**
- **متابعة تنفيذ القوانين والتشريعات التي تُلزم الأسرة بإلحاق أبنائها للمدرسة وخاصة في المناطق الفقيرة والنائية.**
- **توفير التعليم الإلزامي للطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة، من حيث: البيئة الملائمة لنوع الإعاقة ، وتوفير مصادر تعليمية متخصصة، وتدريب المعلمين المتخصصين؛ لتشجيع هؤلاء الطلاب علي الالتحاق بالمدرسة ، ومواصلة تعليمهم بتفوق.**
- **التصدي لبعض العوامل التي قد تمنع بعض الأطفال من الالتحاق بالمدرسة مثل: الفقر، والحاجة إلي العمل، وتهميش بعض الفئات، ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجانية التعليم، وتوعية الأسرة بدور التعليم، وتنفيذ القوانين المتعلقة بذلك ، وتفعيل دور المشاركة المجتمعية في مساعدة الأسر غير القادرة ، وتواصل العاملين ومديري المدارس مع أفراد المجتمع المحيط بها؛ لتشجيعهم علي إلحاق أبنائهم بالمدرسة وخاصة في المناطق النائية والفقيرة.**

(٢) توفير بيئة تعليمية صديقة للطلاب وذات فعالية عالية الجودة فيما يتعلق بكافة جوانب العملية التعليمية داخل مدارس التعليم الأساسي ولجميع الطلاب دون تمييز مما يدعم من فعالية عملية التعليم والتعلم.

<u>ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ الإجراءات الآتية :</u>

- **أن يتوافر فى المدرسة مدير كفء يمتلك العديد من القدرات التى تمكنه من أداء عمله بفعالية، ولتوفير بيئة صديقة وجاذبة للطالب والعاملين، ويتطلب ذلك توافر القدرات الآتية :**
  - **أن يراعى الجانب الأخلاقي والقيمي فى التعامل مع العاملين والطلاب .**
  - **تشجيع تطبيق الأفكار الابتكارية والإبداعية للمعلمين والطلاب وأولياء الأمور؛ لتوفير مناخ إيجابي وجاذب داخل المدرسة.**
  - **صنع واتخاذ القرارات المدرسية بطريقة موضوعية وبصورة جماعية.**

- **الإشراف على برامج النشاط المدرسى وتحسينه.**
- **تدعيم العلاقة بين المدرسة وأعضاء المجتمع المحلى.**
- **مراعاة قواعد وأساليب الأمان والسلامة فى المدرسة؛ لتوفير بيئة آمنة للطلاب .**
- **أن يتعامل مع الطلاب والعاملين باحترام وعدالة .**
- **توفير نظام متكامل ومتطور لرعاية جميع الطلاب؛ لتحسين مستوى أدائهم ، وتلبية كافة احتياجاتهم فى ضوء قدراتهم ومهاراتهم عقليًا ووجدانيًا واجتماعيًا وجسديًا.**

- **أن يمتلك مدير المدرسة رؤية مستقبلية لتطوير المدرسة وتوفير مناخ إيجابى، ويتطلب تحقيق ذلك مايلى:**
  - **أن يمتلك القدرة على التخطيط ، وإعداد الخطط الاستراتيجية بالمدرسة .**
  - **الإلمام بكافة القوانين واللوائح والنشرات المنظمة لإدارة المدرسة .**
  - **تكوين فرق عمل؛ لمشاركته فى إدارة العمل.**
  - **أن يهتم بنشر قيم ومعايير المدرسة الصديقة للطفل بين الطلاب والعاملين وأولياء الأمور.**
- **إعداد خطة معتمدة لتدريب كافة العاملين بالمدرسة، وتوعيتهم بدورهم فى تحسين مرحلة التعليم الأساسى وفق معايير المدرسة الصديقة للطفل، وذلك من خلال عقد بعض اللقاءات والدورات التدريبية بصفة مستمرة ومنتظمة ، لتنفيذ ما يلى :**
  - **تنمية قدرات المعلمين والعاملين؛ لحصول كافة الطلاب على نوعية تعلم جيدة تتناسب مع قدراتهم وميولهم.**
  - **التدريب لكافة العاملين بالمدرسة على الأساليب والوسائل التى تسهم فى جعل البيئة التعليمية آمنة ومحفزة على التعليم.**
  - **التدريب لكافة العاملين بالمدرسة على كيفية تحويل البيئة التعليمية لبيئة صحية ملائمة وجاذبة لجميع الطلاب.**
- **تدريب المعلمين علي بعض الممارسات الإيجابية التي تسهم في توفير بيئة صديقة للطلاب، مثل: كيفية تحقيق الانضباط الإيجابي للطلاب، والبعد عن استخدام أساليب**

العنف، والتدريب علي كيفية توفير الرعاية النفسية والاجتماعية لكافة الطلاب في ضوء احتياجاتهم وتوجهاتهم النفسية والاجتماعية، وذلك من خلال عقد الدورات التدريبية، والندوات، وورش العمل ، وإلقاء المحاضرات على المعلمين فيما يتعلق بالتنمية المتكاملة للطالب ، وتشجيع المعلم على التعلم الذاتي؛ لمتابعة كل ما هو جديد.

- **التدريب المستمر للمعلم على استخدام أحدث الأساليب التكنولوجية الحديثة فى عملية التدريس ؛ لزيادة فعاليتها وجاذبيتها للطلاب ، ويتطلب ذلك تطوير إعداد المعلم بما يتوافق مع المستجدات التربوية الحديثة والتقدم المعرفى والتكنولوجى ، والبعد عن التقليدية والجمود التي تتسم بها معظم برامج إعداد المعلم ، وتوفير ورش العمل، والندوات والدورات التدريبية ؛ للتنمية المهنية المستدامة للمعلم، وتوظيف التدريب الإلكترونى للمعلمين، وتشجيعهم على التعلم الذاتي؛ للإلمام كل ما هو جديد في هذا المجال .**
- **إتاحة الفرصة للمعلمين للتفاعل الإيجابي والمشاركة فى اتخاذ القرارات، وصياغة الخطط المدرسية، والتعاون مع إدارة المدرسة وكافة المعلمين فى صياغة بعض الحلول الابتكارية لمشكلات الطلاب والمدرسة .**
- **وضع خطة للتنمية المهنية لكافة المعلمين وفق احتياجاتهم وقدراتهم ، ووفق احتياجات الطلاب، وتشجيع المعلمين على تطبيق الأفكار الجديدة والابتكارية سواء فى العملية التعليمية أو الأنشطة المدرسية؛ لتوفير مناخ إبداعي ومحبب للطلاب.**
- **توفير حوافز مادية ومعنوية؛ لتشجيع المعلمين على تبنى أساليب ابتكارية وإبداعية فى عملهم المدرسى وفى التعامل مع الطلاب.**
- **استخدام المعلم لطرق وأساليب تدريسية جديدة ومبتكرة ومبدعة تتوافق مع قدرات الطلاب واحتياجاتهم بحيث تستند إلى الفهم والتحليل وحل المشكلات، وتعتمد على الحوار والمناقشة وإبداء الرأي والتعبير مما يدعم من قدرات الطلاب ويعمق من انتمائهم للمدرسة ، ويتطلب ذلك تنفيذ دورات تدريبية للمعلمين؛ لتطوير أدائهم فى استخدام طرق التدريس الحديثة، ولتطوير أدائهم فى إدارة الفصل، وفى التعامل مع جميع الطلاب.**

- **الارتقاء بمستوى ونوعية تجهيزات المدارس المختلفة والتسهيلات والإمكانات المادية من حيث : الملاعب، والحدائق، والمعامل، وغرف المعلمين والعاملين، وتجهيزات المكتبة، والخدمات التكنولوجية، وتجهيزات الفصول ومقاعدها، والاهتمام بالممرات ، ودورات المياه، ويتطلب ذلك توفير التمويل المناسب لتوفير هذه التجهيزات والمبانى وصيانتها المستمرة .**
- **تزويد الفصول الدراسية بالتقنيات الحديثة، وتوفير مصادر تعليمية متنوعة تفيد الطالب وتجعل العملية أكبر فاعلية وجاذبية مثل: الإنترنت ، والوسائل التعليمية، والرسوم التوضيحية ، ويتطلب ذلك توفير التمويل الكافى ؛ لتوفير هذه التقنيات والوسائل التعليمية الحديثة.**
- **تطوير المناهج الدراسية، وتضمينها كافة المهارات الحياتية التى تتلاءم مع قدرات الطالب واحتياجاته ، وجعلها أكثر جاذبية للطلاب، ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلى :**

- **ارتباط المادة العلمية بالواقع الذى يعيشه الطالب، وحذف الحشو الزائد من المقررات الدراسية ، وتضمين المقررات الدراسية حسب طبيعة المرحلة الدراسية بعض المهارات والمعارف التى تسهم فى تعليم الطلاب كيفية التخطيط لحياتهم .**
- **تضمين المناهج الدراسية بعض الموضوعات التى تسهم فى تكوين السلوك السوى لدى الطلاب ، وترسيخ بعض القيم والأخلاقيات الإيجابية مثل: التعاون، واحترام الآخر، والتسامح ، ونبذ العنف ، والنظام ، والنظافة ، وتوضيح مخاطر وسلبيات بعض السلوكيات الخاطئة كالعنف ، والتطرف ، والإدمان وخطورتها على الفرد والمجتمع ؛ كمحاولة لنشر الوعى بين الطلاب والحد منها ، والاستفادة من آراء ومقترحات الطلاب والمعلمين والخبراء حول تطوير المقررات الدراسية .**

- **تنظيم العديد من الأنشطة الصفية واللاصفية بصورة متنوعة بما يتوافق مع ميول الطلاب وأعمارهم ؛ مما يوفر مناخًا ملائمًا للطالب والمعلم، وييسر من العملية التعليمية للطرفين مما يسهم فى توفير بيئة صديقة للطفل والمعلم وجميع العاملين، ويتطلب ذلك: تشكيل لجان مدرسية متخصصة عن الأنشطة المدرسية المتنوعة ،**

وتوفير التسهيلات المادية والبشرية اللازمة للتنفيذ ، ومتابعة وتقويم هذه الأنشطة؛ للتأكد من فعاليتها وتنفيذها بدقة.

- **تفعيل الأنشطة والصفية واللاصفية فى جميع مدارس التعليم الأساسى ، ويتطلب ذلك تنفيذ الاجراءات الآتية:**
  - **نشر الوعى بين الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين ومديرى المدارس بأهمية النشاط المدرسى .**
  - **توفير الموارد المادية والتجهيزات اللازمة لممارسة الأنشطة اللاصفية والصفية .**
  - **تخصيص بعض الجوائز المادية والمعنوية للطلاب المتفوقين فى الأنشطة اللاصفية والصفية .**
  - **تخصيص جوائز تشجيعية للمدرسة التى تهتم بتنفيذ أنشطة متنوعة .**

(٣) تدعيم مشاركة الطلاب والأسرة والمجتمع المحلى فى العملية التعليمية؛ لتوفير بيئة تعليمية صديقة لكافة الأطراف المعنية بالعملية التعليمية مما يدعم من المشاركة الديمقراطية.

<u>ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ الإجراءات الآتية:</u>

- **تشجيع مشاركة الطلاب فى اتخاذ القرارات المدرسية ، ويتطلب ذلك حثهم على التعبير عن آرائهم ومقترحاتهم فيما يتعلق بالمدرسة أو احتياجاتهم ، مما يدعم من ثقة الطالب فى نفسه ، ويجعل من بيئة المدرسة أكثر جاذبية للطالب .**
- **مشاركة الأسرة والمجتمع المحلى من خلال مجلس الأمناء والآباء والمعلمين فى صنع واتخاذ بعض القرارات المدرسية ذات الصلة المباشرة بأبنائهم ، ويتطلب ذلك تشكيل لجان يشترك فيها الآباء والمعلمين، وتوعية الأسرة وأعضاء المجتمع المحلى بدورهم فى حل المشكلات التعليمية والاجتماعية والنفسية التى تواجه الطالب .**
- **اهتمام مديرى المدارس والمعلمين بتوظيف الاجتماعات مع الآباء؛ لتقديم النصائح والتوجيهات للأسرة، وللتعرف على تقدم الطلاب ، ولمعرفة الكيفية التى تدعم قدرات الطالب التعليمية والنفسية والاجتماعية وذلك من خلال عقد الاجتماعات المستمرة مع المعلمين والآباء بشكل دورى.**

- مشاركة الأسرة والمجتمع المحلى فى جمع بعض التبرعات والمساعدات المادية؛ لمساعدة الطلاب غير القادرين ، وتحسين البيئة المادية، وصيانة المبانى والمعامل، ويتطلب ذلك الاستفادة من المبادرات التطوعية الفردية والجماعية المقدمة من خلال أولياء الأمور أو أعضاء المجتمع المحلى مما يتيح الفرصة لتطوير العمل المدرسى وتوفير بيئة مدرسية ملائمة للجميع .
- تنمية الشراكة بين المدرسة والجهات المجتمعية المحيطة بها، وتوظيف هذه الشراكة فى حل المشكلات المدرسية وتطوير العملية التعليمية ، وتوفير مناخ ملائم وجاذب للطلاب والعاملين بالمدرسة ، ويتطلب ذلك تشجيع المجتمع المحلى بما يتضمنه من المنظمات الحكومية وغير الحكومية على تقديم الدعم المادى والمالى اللازم للمدارس .
- تفعيل دور مجالس الأمناء والآباء والمعلمين ، وإعادة النظر فى القوانين واللوائح التى تقلل من الصلاحيات الممنوحة لهم ؛ للقيام بدورهم فى عملية الإصلاح والتطوير المدرسى بصورة أكثر فاعلية ، مما يسهم في توفير بيئة صديقة للطلاب .
- تنمية وعى القيادات المدرسية وأولياء الأمور وأعضاء المجتمع المحلى بأهمية دور المشاركة المجتمعية –من خلال مجلس الأمناء والآباء والمعلمين– فى تطوير العملية التعليمية وجعلها أكثر جاذبية .
- سن التشريعات الهادفة إلى تفويض وزيادة صلاحية مديرى المدارس والمجالس الإدارية بالمدرسة ؛ لتدعيم المساهمات والمبادرات التى تقوم بها المجالس.
- تشكيل مجلس إدارة فعال داخل كل مدرسة يشارك فيه جميع الأطراف بالمدرسة، بالإضافة إلى أولياء الأمور وأعضاء من المجتمع المحلى للتواصل على مدار العام الدراسى ؛ لمناقشة قضايا المدرسة، ومشكلات الطلاب ، مما يسهم فى تعزيز ثقة الطلاب بأنفسهم وزيادة انتمائهم للمدرسة ، ولتدعيم الصلة بين المدرسة والمجتمع المحلى .

(٤) أن تتمركز العملية التعليمية على الطالب، وأن تكون احتياجات الطالب وقدراته وميوله وشخصيته ومستقبله محور العملية التعليمية مما يدعم من مركزية الطفل في عملية التعليم والتعلم .

ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ الإجراءات الآتية:

- **تبنى المعلم لطرق تدريس تتيح مشاركة الطالب فى العملية التعليمية بصورة تفاعلية مثل: التعلم التعاونى، والعمل كفريق مما يدعم من فاعلية وإيجابية الطالب .**
- **تدريب الطلاب على اكتساب بعض المهارات التى تدعم من إبداعهم مثل : المبادرة ، والعمل الجماعى كفريق ، وتشجيعهم على إبداء رأيهم ، من خلال ورش العمل، والدورات التدريبية، واللقاءات المستمرة مع الطلاب .**
- **الربط بين المناهج الدراسية وما تقدمه المدرسة من أنشطة صفية ولاصفيه وبين الواقع المحيط بالطالب ومن ثم تدعيم المهارات الحياتية .**
- **تدريب الطلاب من خلال الدورات التدريبية وورش العمل على كيفية المشاركة فى صنع واتخاذ القرار فيما يتعلق بالعمل المدرسى .**
- **إعطاء الفرصة لكافة الطلاب دون تمييز للتعبير عن آرائهم ومقترحاتهم فيما يتعلق بكافة جوانب العملية التعليمية ؛ مما يسهم في تنمية مهارات التعلم الذاتى لدى الطلاب ، وتشجيعهم وتدريبهم على التفكير الناقد، والتفكير الإبداعي .**
- **تمكين الطلاب من استخدام وتوظيف التقنيات التكنولوجية الحديثة فى عملية التعلم والحصول على المعرفة ؛ مما يجعل عملية التعلم أكثر جاذبية .**
- **توفير خدمات الإرشاد النفسى والاجتماعى لكافة الطلاب ؛ وذلك من خلال عقد الندوات واللقاءات المستمرة مع الطلاب؛ لإرشادهم سلوكيًا، ولتعزيز اتجاهاتهم وسلوكياتهم الإيجابية نحو التعليم والمدرسة والمجتمع، ولتنمية روح التعاون والاحترام بين الطلاب.**
- **أن تهتم إدارة المدرسة وكافة العاملين بها ببناء شخصية الطالب وإعداده بصورة متكاملة على المستوى التعليمى والأخلاقى والنفسى والاجتماعى من خلال الندوات، واللقاءات المستمرة، والإذاعة المدرسية، وتوفير الأنشطة المدرسية المتنوعة من خلال مراعاة القيام بالإجراءات الآتية:**
  - **بناء علاقات طيبة وإيجابية بين جميع الطلاب دون تمييز .**
  - **تنمية العلاقة بين الطلاب والمعلمين على أساس من الاحترام المتبادل .**
  - **مواجهة مشكلات الطلاب بالأساليب التربوية التى تتوافق معهم .**

- **تنمية المواهب الإبداعية لدى الطلاب .**

(٥) توفير الرعاية الصحية الشاملة لجميع الطلاب داخل المدارس دون تمييز بينهم مما يسهم في توفير البيئة الصحية الملائمة لهم.

<u>ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ الإجراءات الآتية :</u>

- **إقامة شراكة وتعاون بين وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم ، والتعاون مع كافة القطاعات الحكومية والأهلية المهتمة بصحة الطلاب؛ بهدف إعداد سياسات وبرامج وخطط للاهتمام بالصحة المدرسية ، ونشر الوعى والتثقيف بين الطلاب والعاملين بالمدرسة، وكذلك بين أولياء الأمور بأهمية المحافظة على الصحة سواء الجسدية والنفسية وآليات ذلك .**
- **اعتماد استراتيجية من قبل وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع مديرى الإدارات التعليمية ؛ لتعزيز النمو الصحى للطلاب فى كافة المدارس .**
- **تجهيز غرفة بالمدرسة لاستقبال الحالات التى تحتاج إلى إسعافات أولية.**
- **توفير برنامج للتغذية لكافة الطلاب وخاصة فى المناطق الفقيرة والنائية، ويتطلب ذلك توفير التمويل الملائم هذا البرنامج الغذائى من خلال تبرعات أولياء الأمور والمجتمع المحلى.**
- **تعزيز مفهوم الصحة المدرسية لدى كافة الطلاب والمعلمين والعاملين بصورة متكاملة تتجاوز المفهوم التقليدى للصحة الجسدية والخلو من الأمراض فقط ، حيث تتضمن الاهتمام بالصحة العقلية والاجتماعية والنفسية ، ويتطلب ذلك نشر الوعى فى البيئة المدرسية من خلال المحاضرات والنشرات والملصقات والأنشطة المتنوعة .**
- **تنظيم بيئة المدرسة المادية ، وتوفير بيئة نظيفة وآمنة ومناسبة لصحة الطلاب مثل: توفير الصرف الصحى ، والمرافق الصحية ، والإسعافات الأولية داخل جميع المدارس ، وتهوية الفصول الدراسية .**
- **توفير مناخ صحى داخل المدرسة، وتوفير بيئة نظيفة وخضراء للأطفال ، ووضع برنامج لرعاية الشئون الصحية بالمدرسة، ويتطلب ذلك توفير التسهيلات المادية ، والتسهيلات البشرية مثل تعيين أحد الاخصائيين أو الأطباء لتنفيذ البرنامج الصحى فى المدرسة ، والإشراف على تنفيذ ومتابعة برنامج الرعاية الصحية لجميع الطلاب ؛**

مما يسهم فى توفير بيئة صحية وصديقة للطفل مما ينعكس على الاحتفاظ بالطلاب والحد من غيابهم وتسربهم .

- **تضمين بعض المناهج الدراسية مثل: مادة التربية الإسلامية واللغة العربية بعض المفاهيم عن الصحة الجسمية مثل : النظافة والاعتدال فى الطعام والشراب ، وأهمية التغذية السليمة ، وأهمية الرياضة فى بناء الجسم ، وخطورة المخدرات والإدمان على الصحة الجسمية والنفسية.**
- **إعداد سجل لكل طالب يتضمن كافة البيانات الصحية عن الطالب ، وما خضع له من فحوصات طبية ، وما يعانى منه من أمراض وتطور علاجه؛ لتوفير المساعدة الملائمة له .**

(٦) توفير بيئة آمنة وحامية لكافة الطلاب والعاملين دون تمييز بينهم ؛ حتى يتوافر بيئة تعليمية صديقة للجميع.

<u>ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ الإجراءات الآتية:</u>

- **إعادة النظر فى تصميم المبانى المدرسية ، وتوفير المقومات المادية لتلبية احتياجات الطلاب، ولتوفير الأمن لهم ، ومن أهم هذه المقومات التى توفر بيئة آمنة وحامية للطلاب ما يلى :**
  - **تجهيز المدارس بالملاعب والحدائق؛ لممارسة الأنشطة والألعاب المختلفة ؛ لجذب الطلاب وتوفير الترفيه المناسب لهم.**
  - **تصميم بيئة المدرسة بصورة آمنة ووقائية بما يناسب جميع الطلاب وخاصة من ذوى الاحتياجات الخاصة.**
  - **توفير التهوية المناسبة داخل المبنى المدرسى .**
  - **توافر مقاعد جيدة ومريحة لكافة الطلاب.**
  - **النظافة المستمرة لجميع مرافق وفصول المبنى المدرسى .**
  - **توافر دورات مياة صحية ونظيفة ، والفصل بين دورات المياه للبنين والبنات.**
  - **توافر أماكن مخصصة لذوى الإعاقات أو المشكلات الجسمية .**

- **تناسب حجم الفصل مع الكثافة الطلابية، ومراعاة التهوية والإضاءة، وتوافر الإمكانات اللازمة للطلاب .**
- **توفير الصيانة الدورية لمختلف مرافق المدرسة .**

- **توفير التدريب المستمر لكافة المعلمين والعاملين بالمدرسة حول كيفية استخدام الأساليب الصديقة (الإيجابية) فى ضبط الطلاب وتوجيه سلوكهم بدلًا من استخدام العقاب، من خلال ورش العمل والدورات التدريبية والمحاضرات.**
- **تطبيق بعض الإجراءات والقواعد لمواجهة السلوكيات السلبية في البيئة المدرسية والتى تتعلق بمجالات التنمر أو البلطجة والعنف بين الطلاب؛ لمواجهتها والحد منها فى المدارس، ويتطلب ذلك نشر الوعى بين الطلاب والعاملين والأسرة بهذه القواعد من خلال الندوات والمحاضرات، وإعداد الملصقات التي تحث على تبنى السلوكيات الإيجابية ، وتوفير الأنشطة المتنوعة التى تتناسب مع ميول الطلاب؛ مما يدعم التعاون والتفاعل الإيجابي بين الطلاب .**
- **تعزيز الأمن والسلامة داخل البيئة المدرسية لجميع الطلاب دون تمييز، ويتطلب ذلك تنفيذ الإجراءات الآتية:**

- **توفير الدعم النفسى والاجتماعى للطلاب التى تعانى من بعض المشكلات النفسية والاجتماعية التى تسهم فى تركهم للدراسة ، ويتم ذلك من خلال جلسات مستمرة مع هؤلاء الطلاب ومع أسرهم ؛ للتخلص من تجاربهم ومشكلاتهم السلبية .**
- **صياغة بعض القوانين واللوائح التى يلتزم بها جميع الطلاب منذ بداية العام الدراسى، وتوعية الطلاب والمعلمين والعاملين بها ؛ لتكون مرجعًا للجميع ؛ للحد من العنف ولتوفير بيئة آمنة .**
- **توعية كافة العاملين بالمدرسة ، وكذلك الطلاب والأسر باتفاقية حقوق الطفل ، وخاصة فيما يتعلق بحقه في العدالة ، والمساواة ، وتجنب استخدام العنف.**
- **التعامل مع جميع الطلاب بنوع من العدالة والمساواة دون أى تمييز .**

- **توفير بيئة مدرسية يسودها بعض القيم مثل: التعاون الإيجابي، والاحترام المتبادل ، والعدالة، والمساواة ، واحترام التنوع بكافة أشكاله لكافة الطلاب والعاملين؛ بما يسهم فى توفير مناخ إيجابي جاذب للطلاب والعاملين.**

- توفير العديد من الخدمات الطلابية الجاذبة للطلاب مثل: الرحلات الترفيهية، والرحلات العلمية، وتوفير وجبات غذائية ، ودروس تقوية للطلاب الضعاف ، ويتطلب ذلك توفير الدعم المالى المناسب لتوفير هذه الخدمات لجميع الطلاب دون تمييز.

ثالثًا : متطلبات تنفيذ الآليات المقترحة :

يتطلب تنفيذ الآليات المقترحة توافر العديد من المتطلبات، وتوظيف الفرص المتاحة التى ترتبط بالمبادرات والمشروعات الإصلاحية والهادفة إلى توفير بيئة تعليمية صديقة للطلاب ومن ثم تحسين مرحلة التعليم الأساسى ، ومن أهم هذه المتطلبات ما يلى:

- توظيف المعايير القومية للتعليم قبل الجامعى والصادرة عن وزارة التربية والتعليم عام ٢٠٠٣ ، وكذلك المعايير الصادرة عن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد عام ٢٠٠٨ ، والتى تتضمن العديد من المعايير والمؤشرات التعليمية التى تسهم فى توفير بيئة تعليمية ملائمة وصديقة لجميع الأطفال ومن ثم تطوير مرحلة التعليم الأساسي، ويتطلب ذلك مراعاة هذه المعايير والمؤشرات وتضمينها فى كافة جوانب العملية التعليمية ، وتوعية القيادات المسئولة بهذه المعايير والمؤشرات.
- توظيف رؤية مصر ٢٠٣٠؛ من أجل توفير بيئة تعليمية ملائمة وصديقة لكافة الطلاب ومن ثم تحسين جودة التعليم؛ حيث ركزت الرؤية على ثلاث أهداف استراتيجية رئيسة للتعليم قبل الجامعى ، وذلك من خلال تضمين هذه الأهداف فى السياسة التعليمية ، وتوفير كافة الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذها .
- تنفيذ البرامج والمشروعات الإصلاحية التى ركزت عليها الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى للأعوام ٢٠١٤ – ٢٠٣٠ ، حيث ترتكز الخطة الاستراتيجية على مجموعة من الركائز الرئيسة، لتوفير خدمات تعليمية ذات جودة عالية وبما يتناسب مع المعايير العالمية ومن ثم توفير بيئة تعليمية ملائمة وصديقة لكافة الطلاب ، والتى تتمثل فى: الإتاحة ، والجودة ، وإدارة النظام التعليمى.
- توفير التمويل المناسب وتنويع مصادره ، ويتطلب ذلك زيادة الميزانية المخصصة للإنفاق على التعليم وخاصة مرحلة التعليم الأساسى ، والتعاون مع بعض الجهات الدولية المهتمة بقضايا جودة التعليم المختلفة مثل: منظمة اليونسكو ومنظمة

اليونيسف؛ لتقديم الدعم الفنى والمادى، ولتنفيذ كافة البرامج والمشروعات الإصلاحية التى أكدت عليها الخطط الاستراتيجية للتعليم .

- **دعم القيادة السياسية ، والمسئولين عن جودة التعليم المصرى لكافة القضايا والبرامج والمشروعات الإصلاحية التى أكدت عليها رؤية مصر ٢٠٣٠ ، والخطط الاستراتيجية المختلفة ؛ بما يوفر الدعم اللازم لترجمتها فى الواقع، ويتطلب ذلك صياغة بعض القوانين والتشريعات التى تسهم فى تنفيذ كافة المبادرات والمشروعات الإصلاحية الهادفة إلى تحسين جودة كافة محاور العملية التعليمية .**
- **قناعة القيادات المسئولة بأهمية تطبيق معايير المدرسة الصديقة للطفل ؛ لتحسين المخرجات التعليمية ، ومن ثم توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل .**
- **إعداد خطة للتوعية بأهم معايير المدرسة الصديقة للطفل وتأثيرها فى تحسين جودة كافة مدخلات العملية التعليمية، ويتطلب ذلك نشر هذه الخطة على الموقع الخاص بوزارة التربية والتعليم ، وموقع المديريات التعليمية والإدارات التعليمية والمدارس، وتوفير بعض الدورات التدريبية والندوات؛ لنشر الوعى بمعايير المدرسة الصديقة للطفل وأهم متطلباتها .**
- **إعادة النظر فى القوانين والتشريعات التى تُلزم الأسرة بإلحاق أبنائهم للمدرسة والانتظام فيها، واتخاذ إجراءات صارمة فى حالة عدم الالتزام بها ؛ لضمان التحاق جميع الطلاب بالتعليم .**
- **المراجعة المستمرة والمنتظمة لكافة المؤسسات التعليمية؛ لتقويم مستوى خدماتها، والتعرف على مستوى جودتها النوعية والكمية من خلال اعتماد معايير ومؤشرات واضحة وموضوعية ، وإلقاء الضوء على الممارسات المتميزة؛ للاستفادة منها فى المدارس الأخرى.**
- **الشراكة بين وزارة التربية والتعليم والمديريات والإدارات التعليمية وبين وزارة الصحة ؛ لتوفير خدمات صحية متميزة ومستمرة للطلاب بالمدارس المختلفة وخاصة فى المناطق النائية والفقيرة ، ولنشر الوعى بين الطلاب وبالمجتمع المحلى المحيط بالمدرسة عن كيفية المحافظة على الصحة الجسدية والنفسية للطلاب .**

- **دمج مبادئ المدرسة الصديقة للطفل فى السياسات والخطط الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم ؛ لضمان تحسين مرحلة التعليم الأساسى .**
- **التعاون بين كافة المستويات الإدارية بداية من وزارة التربية والتعليم حتى المدرسة ؛ لإرساء معايير المدرسة الصديقة للطفل.**
- **تشكيل بعض اللجان المختصة على مستوى المديريات والإدارات التعليمية، وبإشراف من وزارة التربية والتعليم ، ويكون من مهامها الرئيسة :**
  - **متابعة البيئة المدرسية ، وتقييم درجة توافر شروط الأمان والنظافة بها.**
  - **توفير بعض الدورات التدريبية للمعلمين وللمديرين عن كيفية توفير متطلبات البيئة المدرسية الآمنة والصحية والحامية للطلاب .**
  - **تشجيع المبادرات التربوية، وتشجيع مشاركة أعضاء المجتمع المحلى فى مجال تحسين البيئة المدرسية، وتوفير شروط الأمان والراحة بها مثل توفير المقومات الآتية : التهوية، والإضاءة، وتوفير الإسعافات الأولية، وتوفير المقاعد المناسبة، وتوفير دورات مياه مناسبة ، وتوافر أماكن مخصصة لذوى الإعاقات.**

رابعًا: معوقات تطبيق الآليات المقترحة وكيفية التغلب عليها: تتنوع المعوقات التي تحول دون تطبيق الآليات المقترحة مثل:

- **ضعف التمويل المخصص لمرحلة التعليم الأساسى ومن ثم القصور في تنفيذ المشروعات والخطط الاستراتيجية الهادفة إلى تحسين مرحلة التعليم الأساسى ، مما يُضعف من قدرة النظام التعليمي على تطبيق معايير المدرسة الصديقة للطفل ومن ثم صعوبة توفير بيئة صديقة للطلاب، ويمكن التغلب على ذلك من خلال توفير التمويل الملائم لتنفيذ المشروعات والخطط الاستراتيجية الهادفة إلى تطبيق معايير المدرسة الصديقة للطفل ومن ثم توفير البيئة التعليمية الصديقة لكافة الطلاب ، وتنويع مصادر تمويل التعليم من خلال تشجيع المشاركة المجتمعية في الانفاق على التعليم.**
- **ضعف الوعى بمعايير المدرسة الصديقة للطفل، والقصور في الإلمام بتجارب بعض الدول في توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل، ويمكن التغلب على ذلك من خلال نشر**

الوعى بمعايير المدرسة الصديقة للطفل وبتجارب الدول الناجحة في هذا المجال من خلال نشر هذه المعايير على الموقع الإلكتروني للوزارة ، وتوفير العديد من الدورات التدريبية ، والندوات، وورش العمل بصورة منتظمة ومستمرة لكافة العناصر من مديرين ومعلمين وإداريين، وقيادات على مستوى الإدارات التعليمية فيما يتعلق بمعايير المدرسة الصديقة للطفل.

- **القصور في تنفيذ قوانين الإلزام التي تفرض على الأسر إلحاق أبنائها بالمدرسة ، ويمكن التغلب على ذلك من خلال المتابعة الدقيقة لتنفيذ هذه القوانين ، وتوعية الأسر وخاصة في المناطق الفقيرة والنائية بأهمية التعليم .**
- **القصور في صياغة القوانين والسياسات التعليمية لحماية وتنمية حقوق الطفل دون تمييز ، ويمكن التغلب على ذلك من خلال تضمين مبادئ الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية حقوق الطفل في السياسة التعليمية ، والخطط الاستراتيجية.**

الهوامش والمراجع

(1) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (٢٠٠٥): **التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع: التعليم للجميع ضرورة ضمان الجودة**، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، باريس، ص ٣٠.

(2) UNESCO(2009):**Policy Guidelines on Inclusion in Education** , Published by UNESCO, Paris, p.8.

(3) Gilbert C. , Magulod Jr.(2017) : "Factors of School Effectiveness and Performance of Selected Public and Private Elementary Schools: Implications on Educational Planning in the Philippines", **Asia Pacific Journal of Multidisciplinary Research**, Vol. (5), No. (1),p.73.

(4) Government of Nepal – Ministry of Education (2010): **Nation Framework of Child- Friendly School of Quality Education** , Department of Education, p.5.

(5) A. Reis Monteiro (2010): "The Right of the Child to Education : What Right to What Education?", **Procedia Social and Behavioral Sciences**, Vol .(9), p. 1991.

(6) رانيا وصفى عثمان وهناء إبراهيم إبراهيم سليمان(٢٠١٦):" القيادة التحويلية مدخل لدعم مقومات المدرسة الصديقة للطفل بمرحلة التعليم الأساسي فى مصر"، **مجلة رابطة التربية الحديثة**، مصر، المجلد (٨)، العدد(٢٩)، ص ٩٥.

(7) UNICEF (2009): **Manual Child Friendly Schools**, Chapter(1) – Purpose, Scope and Concept, Published by UNICEF – Division of Communication, pp.2-3.

(8) Ella Mae Silao-Navarra (2019): "The Goals of a Child-Friendly School and the Psycho-Social Environment of the Learners in Public Secondary Schools in the Division of Butuan City-Philippines", **SMCC Teacher Education Journal** , Vol. (1), p.164.

(9) UNICEF (2009): Manual Child Friendly Schools, Chapter(2) – Dynamic of Theory in Practice, **Op.Cit.,** pp.8-16.

(10) UNICEF Evaluation Office (2009): **Child Friendly Schools Evaluation : Country Report for The Philippines**, United Nations Children's Fund , New York , pp. 12-28.

(11)UNICEF (2009): **Child-Friendly Schools – Case Study : China**, Education Section Programme Division, UNICEF , New York, pp.18-24.

(12)UNICEF Evaluation Office (2009**): Child Friendly Schools Evaluation :Country Report for Thailand** ,United Nations Children's Fund, New York, pp. 4-5.

(١٣) جمهورية مصر العربية – وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٣): **المعايير القومية للتعليم فى مصر**، المجلد الأول، ص ص ٤١ – ٢٠٧.

(١٤) جمهورية مصر العربية : **قانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد**، مادة (٣).

(١٥) جمهورية مصر العربية: **دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤** ، المادة ١٩، ص ١١.

(١٦) جمهورية مصر العربية – وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤): **الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠ – التعليم المشروع القومى لمصر- معًا نستطيع تعليم جيد لكل طفل**، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ص ص ٦٥-٦٦.

(١٧) **المرجع السابق**، ص ص ٥٥ – ٥٧.

(١٨) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (٢٠١٤): **استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠**، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، القاهرة، ص ص٣٢- ٤٠.

(19) World Economic Forum (2013):**The Global Competitiveness Report 2013-2014**, Geneva, p.177.

(20) World Economic Forum (2016):**The Global Competitiveness Report 2016-2017**, Geneva, p.171.

(21) World Economic Forum (2017):**The Global Competitiveness Report 2017-2018**, Geneva, p.111.

(٢٢) منال أبو الفتوح قاسم عويضة (٢٠١٩) : "رؤية مقترحة لمواجهة التحديات التي تواجه مجانية التعليم في مصر "، **المجلة التربوية** ، كلية التربية ، جامعة سوهاج ، العدد (٥٩) ، ص ٤٣٧.

(٢٣) أمل محسوب زناتي وهالة عبد المنعم أحمد (٢٠١٣):" جودة حياة العمل لدي معلمي الحلقة الأولي من التعلم الأساسي بمصر فى ضوء متطلبات الجودة والاعتماد"، **مجلة التربية**، تصدر عن الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة (١٦) ، العدد (٤١) ، ص ص٢٧٧-٢٧٩.

(٢٤) أكرم أحمد محمد (٢٠١٥) :" مجالس الأمناء والآباء والمعلمين كآلية لتحويل المدرسة المصرية إلى مجتمع تعلم مهني – دراسة تحليلية"، **مجلة الإدارة التربوية**، تصدر عن الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة (٢)، العدد (٤)، ص ٢٦٦.

(٢٥) أحمد محمد سيد الشناوي وهالة فوزي محمد عيد (٢٠١٠):" تحقيق الجودة بمؤسسات التعليم ما قبل الجامعي بمصر – تصور مقترح"، **دراسات تربوية ونفسية**، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد (٦٧)، ص ص ٢٧٦-٢٧٧.

(٢٦) صفاء محيي الدين بهجت (٢٠١٨):" المتطلبات التربوية لتحقيق بيئة مدرسية جاذبة بمدارس الحلقة الثانية من التعليم الأساسي فى ضوء متطلبات المدرسة الجاذبة"، **مجلة كلية التربية**، جامعة بنها، المجلد (٢٩)، العدد (١١٣)، ص ٣٣٢.

(٢٧) محمد سيف الدين فهمى(١٩٨٥) :**المنهج في التربية المقارنة** ، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ص ص ٥٨٩-٥٩٠.

(28) UNICEF (2009): **Manual Child Friendly School**, Chapter (2) – Dynamics of Theory in Practice, **Op.Cit**., p.9.

(29) Purity Nyaguthii Njogu (2016):" Influence of Child – Friendly School Model on Pupils Performance in Kenya Certificate of Primary Education in Nyoro Sub- County's School Kenya" , **Master of Education in Curriculum Studies ,** University of Nairobi, pp.13-14 .

(30) UNICIEF & East Asia and Pacific Regional Office (2006): "Assessing Child-Friendly Schools: a Guide for Programme Managers in East Asia and the Pacific", Thailand, p.1.

(31) Olaleye Florence Oluremi (2012):"Creating a Friendly School Learning Environment for Nigerian Children", **European Scientific Journal** , Vol. (8), No.(8) , pp.138-139.

(32) Anjali Shakya (2017):"The UNICEF Policy Program of Child-Friendly School in Practice in Sunrise Boarding School ", **Master's Degree Program in Comparative Social Work** , Faculty of Social Science, University of Lapland ,p.1.

(٣٣) أحمد علاء الدين (٢٠١٠):" واقع الإدارة فى المدارس صديقة الطفولة وفق معايير الجودة الموضوعة لها فى الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق.

(٣٤) عبد الرحمن سليمان عبد الرحمن الصايغ (٢٠١٤) :" فاعلية برنامج المدارس الصديقة للطفل فى اليمن فى ضوء معايير الجودة فى التعليم – مدارس بيت الفقيه نموذجًا، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، كلية الدراسات العليا، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، أم درمان – السودان.

(٣٥) ميادة طارق عبد اللطيف (٢٠١٥):" مدي إسهام المدارس الصديقة للطفل فى تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر معلمي المرحلة الابتدائية فى ضوء بعض المتغيرات"، **جرش للبحوث والدراسات**، جامعة جرش ، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٨٦٧ – ٩٠٠.

(٣٦) رانيا وصفي عثمان وهناء إبراهيم إبراهيم سليمان (٢٠١٦):" القيادة التحويلية : مدخل لدعم مقومات المدرسة الصديقة للطفل بمرحلة التعليم الأساسي فى مصر"، **مرجع سابق** ، ص ص ٩٣-١٨٨ .

(٣٧) هناء عبد الكريم حسن (٢٠١٦) :" نظام الإدارة الذاتية المدرسية ومدي إمكانية تطبيقه فى المدارس العراقية من وجهة نظر القادة التربويين ومديري المدارس الصديقة للطفل"، **دراسات تربوية**، العدد (٣٦)، ص ص ٢٩- ٥٢.

(38) Olaleye Florence Oluremi(2012):"Creating a Friendly School Learning Environment for Nigerian Children**", Op.Cit**., pp.138-147.

(39) Geoffrey Mwenda Kanaumba (2014):" School Factors Influence Provision of Child Friendly School Environment in Public Primary Schools in IGembe North District MERT Country- Kenya", **a Project Report Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement for the Award of the Degree of Master of Education in Curriculum Studies ,** University of Nairobi.

(40) Purity Nyaguthii Njogu(2016):"Influence of Child – Friendly School Model on Pupils Performance in Kenya Certification of Primary Education in Njoro Sub County's School Kenya", **Op.Cit.**

(41) Muhammad Nadeem Anwar & Mushtaq Ahmed Malik & Asma Khizar (2016):" A Success Story of Child Friendly School Program: The Comparative Analysis", **Gomal University Journal of Research**, Special Issue IV, pp.65 – 76.

(42) Anjali Shakya (2017):" The UNICEF Policy Program of Child- Friendly School in Practice in Sunrise Boarding School", **Op.Cit**. .

(43) Fatma Cobanoglu & Zeynep Ayvaz-Tuncel & Aydan Ordu (2018):"Child-Friendly Schools :An Assessment of Secondary Schools", **Universal Journal of Educational Research**, Vol .(6), No.(3),pp. 466-477.

(44) Ella Mae Silao-Navarra (2019) : "The Goals of a Child-Friendly School and the Psycho-Social Environment of the Learners in Public Secondary Schools in the Division of Butuan City- Philippines", **Op. Cit**., pp.163-178.

(٤٥) الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٥٩) : **إعلان حقوق الطفل**، أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٩، القرار ١٣٨٦ (د-١٤) .

(46) Rachel Lacrampe (2017): "Children's Participation as a Feature of Education Reform in Kenya: An Analysis of The Child Friendly School Framework and Children's Government", **Major Research Paper**, School of International Development and Global Studies ,University of Ottawa , Canada , p.10.

(47) **Ibid**., pp. 16-17 .

(48) **Ibid**., pp. 17-18.

(49) UNICEF (2009): Manual Child Friendly School, Chapter (1) – Purpose, Scope and Concept, **Op.Cit**., pp.2-3.

(50) Hafsatu Umar Abdullahi & Igbaji Clement & Sadiyya Abdullahi Sunusi (2017): "Child Friendly Schools in Nigeria the Role of the Teacher ", **International Journal of Education and Evaluation**, Vol. (3), No. (6), p.9.

(51) Fatma Cobanoglu & Suadiye Sevim (2019):"Child-Friendly Schools: An Assessment of Kindergartens" , **Op.Cit**., p. 639.

(52) Fumiyo Kagawa & David Selby (2014): "Child-Friendly Schooling For Peace Building", United Nations Children's Fund ,Education Section, Programme Division , New York , p.4.

(53) Ella Mae Silao-Navarra(2019) : "The Goals of a Child-Friendly School and the Psycho-Social Environment of the Learners in Public Secondary Schools in the Division of Butuan City- Philippines", **Op.Cit** ., p.169.

(54) UNICEF (2009): Manual Child Friendly School, Chapter 6 – Learners, Teachers and Schools Managers, **Op.Cit**., p.14.

(55) Gilbert C. & Magulod Jr.(2017) : "Factors of School Effectiveness and Performance of Selected Public and Private Elementary Schools : Implications on Educational Planning in the Philippines", **Op.Cit**., p.74.

(56) UNICEF (2009): Manual Child Friendly School, Chapter 6 – Learners, Teachers and Schools Managers**, Op.Cit**., p.14.

(57) **Ibid**., p.16.

(58) **Ibid** ., pp.5-6.

(59) Geoffrey Mwenda Kanamba (2014): " School Factors Influencing Provision of Child Friendly School Environment in Public Primary Schools in Igembe North District MERT Country- Kenya", **Op.Cit**.,pp.13-14.

(60) Hafsatu Umar Abdullahi & Igbaji Clement & Sadiyya Abdullahi Sunusi (2017): "Child Friendly Schools in Nigeria the Role of the Teacher **", Op.Cit**., pp.10-11.

(61) Jim Irvine & Christopher Harvey (2010) : **Final Draft Set of Child Friendly Schools Standards and Indicators for Teacher Education - A Synthesis and Self- Evaluation Tool** , Prepared for the Commonweath of Learning to Support the UNICEF/COL Child Friendly Schools Project , pp.33-34.

(62) Health & Education Advice & Resource Team (2013) : **Improving Teacher Training Methodologies to Encourage Child Friendly Learning**, Helpdesk Report, p.3.

(63)UNICEF (2009): Manual Child Friendly School, Chapter 6 – Learners, Teachers and Schools Managers, **Op.Cit**., p. 23.

(٦٤) علي بن صالح الشايع وطارق بن محمد الحناكي (٢٠١٥) : "مقومات البيئة المدرسية الجاذبة للتعلم من وجهة نظر طلاب المدارس الثانوية بمنطقة الرس بالمملكة العربية السعودية"، **مجلة كلية التربية**، جامعة المنوفية، المجلد (٣٠)، العدد (٣)، ص ٢٦٧.

(65) Rehaf A. Madani (2019) : "Analysis of Educational Quality a Goal of Education for All Policy", **Higher Education Studies**, Published by Canadian Center of Science and Education , Vol. (9), No. (1) , p.103.

(66) Omer Tugrul Kara(2016):"View of Turkish Teachers on Extra Curricular Activities at Secondary Schools", **Acta Didactica Napocensia**, Vol.(9), No. (4), pp. 1-2.

(67) Corey Blomfield & Bonnie Barber (2010):"Australian Adolescent's Extracurricular Activity Participation and Positive Development : Is the Relationship Mediated by Peer Attributes", **Australian Journal of Educational Development Psychology**, Vol.(10), p.115.

(68) Victor Villarreal (2017): "Differences in Extracurricular Activity Participation Intensity Among Middle School Students: Implications For Hispanic Youth", **The Journal of at Risk Issues**, Vol.(20), No.(1), p.17.

(69) Omer Tugrul Kara (2016): "View of Turkish Teachers on Extracurricular Activities at Secondary Schools", **Op.Cit.,** p. 2.

(70) Semir Sejtanic & Majra Lalic (2016): "Communication Between Students and Teachers in Realization of Extracurricular Activities", **International Journal of Educational Methodology**, Vol.(2), Issue(1), p.45.

([71]) Geoffrey Mwenda Kanamba (2014): "School Factors Influencing Provision of Child Friendly School Environment in Public Primary Schools in Igembe North District, MERU Country- Kenya", **Op.Cit.,** p.14.

([72]) **Ibid**., pp.14-15.

([٧٣]) سناء محمد محمود البطاينة (٢٠١٦): " دور مديرات المدارس في تحقيق بيئة مدرسية آمنة في مدارس منطقة الباحة" ، **مجلة العلوم التربوية** ، كلية الدراسات العليا للتربية ، جامعة القاهرة ، المجلد (٢٤) ، العدد (١) ، ص ٢٨٤.

([٧٤])عبد الله حسونة (٢٠١١) : "المدرسة الآمنة "، **رسالة المعلم**، الأردن، المجلد (٤٩) ، العدد (٣)، ص ٥٦.

([75]) Pedro Bastidas & Marla Petal (2012): **Assessing School Safety From Disasters- A Global Baseline Report**, International Strategy for Disaster Reduction , United Nations Office for Disaster Risk Reduction , p.17.

([76]) UNICEF (2009): Manual Child Friendly School, Chapter 2– Dynamic of Theory in Practice, **Op.Cit**., pp. 8-9.

([77]) Benson Adesina Adegoke & Vivian Nkechinyere Nweneka (2016): "Assessment of Child – Friendliness of Public Primary Schools and Pupils' Achievement in Mathematics in Rivers State, Nigeria", **Journal of Research and Method in Education**, Vol.(6), Issue (4), p.52.

([78]) Gladys N.Kinyanjui & Jotham Olembo & George Onyango (2019): "Influence of Inclusiveness on the Quality of Education in Public Primary Schools in Nairobi and Kajiado Counties- Kenya", **International Journal of Education and Research**, Vol. (7) , No.(2), pp. 12-13.

([79]) UNICEF (2009):Manual Child Friendly School , Chapter 6 – Learners, Teachers and Schools Managers, **Op.Cit.,**p.16.

([80]) The Wallace Foundation(2013) : The School Principal as leader: Guiding Schools to Better Teaching and Learning, Available at : https://www.wallacefoundation.org/knowledge-center/Documents/The-School-Principal-as-Leader-Guiding-Schools-to-Better-Teaching-and-Learning-2nd-Ed.pdf. on(1-1-2020).

([81]) Hafsatu Umar Abdullahi & Igbayi Clement & Sadiyya Abdullahi Sunusi (2017): "Child Friendly Schools in Nigeria the Role of the Teacher", **Op. Cit**., p.10.

(82) Purity Nyaguthii Njogu (2016):"Influence of Child – Friendly School Model on Pupils Performance in Kenya Certificate of Primary Education in Njoro Sub-Country's School Kenya", **Op. Cit**., p.23.

(83) Leona Mandiudza (2013):"Child Friendly Schools", **Greener Journal of Educational Research** , Vol.(3),No.(6), p.284.

(84) Okoye Alexander Chukwuemeka (2012):" Evaluation of The United Nations Children's Education Fund Child Friendly School Initiative Programme in Enugu State**", For the Award of Master Degree in Measurement and Evaluation,** Faculty of Education, University of Nigeria., pp. 36- 37.

(85) Government of Nepal – Ministry of Education (2010): "National Framework of Child-Friendly School for Quality Education", **Op.Cit**., p.7.

(86) UNICEF (2009): Manual Child Friendly School, Chapter 2– Dynamic of Theory in Practice, **Op.Cit.,** pp. 11-12.

(87) Benson Adesina Adegoke & Vivian Nkechingere Neweneka (2016): "Assessment of Child – Friendliness of Public Primary Schools and Pupils Achievement in Mathematics in Rivers State- Nigeria**", Op.Cit**., p.52 .

(88) Government of Nepal – Ministry of Education (2010): "National Framework of Child-Friendly School for Quality Education", **Op.Cit.** , p.13.

(89) Raden Bambang Sumarsono & et.al. (2016): " Parents Participation in Improving the Quality of Elementary School in the City of Malang, East Java- Indonesia", **International Education Studies ,** Published by Canadian Center of Science and Education**,** Vol.(9), No.(10**)** , pp. 258-260.

(90) UNICEF (2009): Manual Child Friendly School, Chapter 2– Dynamic of Theory in Practice, **Op.Cit**., p.13.

(91) Government of Nepal – Ministry of Education (2010): "National Framework of Child-Friendly School for Quality Education", **Op.Cit**., p.5.

(92) Okoye Alexander Chukwuemeka (2012):" Evaluation of The United Nations Children's Education Fund Child Friendly School Initiative Programme in Enugu State", **Op. Cit.,** p. 36.

([93])UNICEF (2009) : Manual Child Friendly School, Chapter 2– Dynamic of Theory in Practice, **Op.Cit**., p.15.

([94]) **Ibid**., p.15.

([95]) John Wargo (2004) : "The Physical School Environment- An Essential Component of a Health-Promoting School", **Information Series on School Health** , Document 2 , The World Health Organization , Geneva , p.26.

([96]) **Ibid**., p.19.

([97]) UNICEF (2009) : Manual Child Friendly School, Chapter 2– Dynamic of Theory in Practice, **Op.Cit**., p.16.

([٩٨]) شعبان أحمد هلل (٢٠١٨) : "متطلبات تطبيق المدرسة الآمنة بمؤسسات التربية الخاصة بمصر"، **مجلة كلية التربية** ، جامعة المنوفية ، العدد الثانى ، السنة الثالثة والثلاثون ، ص ٤٤٥.

([99]) Pedro Bastidas & Marla Petal (2012):"Assessing School Safety from Disasters -A Global Baseline Report " , **Op.Cit.**, p.16.

([100]) Pachernwaat Sricha & et .al (2013): Managing School Safety in Thailand: Assessing the Implications and Potential of a Lean Thinking Framework, SAGE Open, p.3 , DOI: 10.1177/2158244013489985 , Available at: https://sgo.sagepub.com. on (2-2-2020).

([١٠١]) ماجد عبد العزيز الخواجا (٢٠١٦): " المدرسة الصديقة"، **رسالة المعلم**، الأردن، المجلد (٥٣)، العدد (١)، ص ص ٨٤-٨٥.

([102]) Cowan, K. C.& Vaillancourt, K.& Rossen, E., & Pollitt, K. (2013) : "A framework for Safe and Successful Schools ", National Association of School Psychologists , pp.1-2, Available at www.nasponline.org/schoolsafetyframework. On (1-12-2019).

([103]) UNICEF (2009) : Manual Child Friendly School, Chapter 2– Dynamic of Theory in Practice, **Op.Cit**., p.16.

([104]) Jasmina Josic & Katherine Ramage (2011): **Health, Safety, and Protection** , Miske Witt & Associates Inc, p.2.

([105]) UNICEF (n.d.): Child Friendly School Checklist - Characteristics of Rights Based Child Friendly School , Available at : https //www. Unicef.org/life skills/files/cfs checklist.doc. on (1-1-2020).

([106]) Wikipedia – The Free Encyclopedia : Philippines , Available at :https://en.wikipedia.org / wiki / Philippines. on(30-1-2020).

([107]) UNICEF Evaluation Office (2009**): Child Friendly Schools Evaluation : Country Report for The Philippines** , **Op.Cit.** , pp. 3-4.

([108]) Ella Mae Silao-Navarra (2019):"The Goals of a Child-Friendly School and the Psycho-Social Environment of the Learners in Public Secondary

Schools in the Division of Butuan City, Philippines", **Op.Cit**., pp.168-169.

([109]) Council for The Welfare of Children & Child Fund Philippines & Plan International & Save the Children & UNICEF (2014): **Philippine National Implementation Guidelines for Child Friendly Spaces in Emergencies** , Republic of the Philippines Council for the Welfare of Children, pp. 9-10.

([110]) UNICEF Evaluation Office (2009) : "Child Friendly Schools Evaluation : Country Report For the Philippines", **Op.Cit.,** p.12.

([111]) **Ibid** ., p.16.

([112]) **Ibid** ., p.19.

([113]) Council for The Welfare of Children & Child Fund Philippines & Plan International & Save the Children & UNICEF (2014): "Philippine National implementation Guidelines for Child Friendly Spaces in Emergencies" , **Op.Cit** ., pp.5-6.

([114]) UNICEF Evaluation Office (2009) : "Child Friendly Schools Evaluation : Country Report For the Philippines", **Op.Cit**., p.22.

([115]) Council for The Welfare of Children & Child Fund Philippines & Plan International & Save the Children & UNICEF (2014): "Philippine National implementation Guidelines for Child Friendly Spaces in Emergencies" , **Op.Cit** ., pp.5-6.

([116]) UNICEF Evaluation Office (2009) : "Child Friendly Schools Evaluation : Country Report For the Philippines", **Op.Cit**., p.25.

([117]) **Ibid**., pp.12-15.

([118]) **Ibid** ., pp.16-18.

([119]) **Ibid** ., pp.19-22 .

([120]) **Ibid.**, pp. 22 – 25.

([121]) **Ibid** ., pp. 25-28.

([122]) UNESCO (n.d) : Philippine Education for All 2015 - Implementation and Challenges, pp.10-14, Available at: https // planipolis.iiep. unesco . org /sites/ planipolis/ files/resources/ Philippine _efa_mda.pdf. Accessed on (1-12-2019).

([123]) **Ibid**., pp. 18-19.

([124]) Ella Mae Silao-Navarra (2019):"The Goals of a Child-Friendly School and the Psycho-Social Environment of the Learners in Public Secondary

Schools in the Division of Butuan City, Philippines", **Op.Cit.,** pp.164-165.

([125]) Global Alliance For Disaster Risk Reduction & Resilience in the Education Sector (2019) : Education Sector Snapshot for Comprehensive School Safety and Education In Emergencies - Philippines, pp. 20-21 , Available at https://gadrrres.net/resources/education-sector-snapshot-for-comprehensive-school-safety-css-and-education-in-emergencies-eie. on (2-2-2020).

([126]) Central Intelligence Agency (2020) :The World Factbook – Philippine : Background, Available at : https:// www.cia.gov/library/publications / the world - factbook/goes/ch.html .
on(30-1-2020).

([127]) Aggabo,B.,A.& et.al. (2018):"Educational Transformation in the Philippine Education System: Towards Global Competitiveness", **The International Journal of Business Management and Technology**, Vol.(2), Issue(2), pp. 67-68.

([128]) **Ibid.**, pp.69-70.

([129]) Lindsay Read &Tamar Manuelyan Atinc (2017): **Investigations into Using Data to Improve Learning -Philippines Case Study** , Global Economy and Development at Brookings, The Brookings Institution , p.3.

([130]) Abulon & Edna Luz Raymundo (2014): "Basic Education Teachers Concept of Effective Teaching: Inputs to Teacher Education Curriculum in Philippines", **International Journal of Research Studies in Education,** Vol.(3), No. (3) , p.36.

(131) The World Bank (2020) : The World Bank in the Philippines, Available at :https://www.world bank.org/en/country/Philippines/overview#1.on (1-2-2020).

(132) Economic Freedom Score (2020): Philippines, Index of Economic Freedom, Available at: https:// heritage.org/index/country/Philippines?. on(5-2-2020).

(133) Central Intelligence Agency (2020): The World Factbook – Philippines : Economy , Available at : https :// www.cia.gov/library/ publications / the world factbook / goes/ ch.htmi. on (30-1-2020).

([134]) Central Intelligence Agency (2020): The World Factbook – Philippines :People and Society , Available at : https :// www.cia.gov/library/ publications / the world factbook / goes/ ch.htmi. on (30-1-2020).

([١٣٥]) محمد خواجه (٢٠١٣) : "الصين تحديات كبري وآمال واعدة" ، **شئون الأوسط** ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، العدد (١٤٤) ، ص ص ١٣٧–١٣٨ .

(136) UNICEF (2009) : **Child-Friendly Schools – Case Study :China**, **Op.Cit**., pp.11-12.

(137) UNICEF(n.d): National Standards of Child Friendly Schools in China(Draft),p. 3 , Available at http://www.ncflb.com/china/projectresources/cfs/ . on (5-1-2020).

(142) UNICEF(2009): Child-Friendly Schools – Case Study : China , **Op.Cit**., pp.12 - 13.

(139) UNICEF(n.d): National Standards of Child Friendly Schools in China (Draft), p. 5 , **Op.Cit**. .

(140) **Ibid.** , p. 9.

(141) **Ibid**. , p. 16.

(142) **Ibid**., p. 21 .

(143) UNICEF (2009): Child-Friendly Schools – Case Study : China ,**Op.Cit**., p.12.

(144) **Ibid**., p.15.

(145) **Ibid**., p.13.

(146) **Ibid**., pp.18-21 .

(147) UNESCO - International Bureau of Education (2007) : **Regional Preparatory Workshop on Inclusive Education East Asia - China** , 3 – 5 November, Hangzhou- China , pp.11-12

(148) UNICEF (2009): Child-Friendly Schools – Case Study : China ,**Op.Cit** ., pp.21-22.

(149) UNESCO - International Bureau of Education(2007) : Regional Preparatory Workshop on Inclusive Education East Asia - China , **Op.Cit** .,pp.3-8 .

(150) **Ibid**.,p.10.

(151) Plan International (n.d): Implementation of Child-friendly Schools in China , April 2006 – September 2007, Available at : https://cdnmedia.eurofins.com/corporate-eurofins/media/313407/child-friendly-schools-in-china.pdf. on (1-1-2020).

(152) Ministry of Education (2010) : **Outline of China 's National Plan for Medium and Long – Term Education Refom and Development (2010- 2020)** , Ministry of Education, Beijing , pp.9-10.

(153)UNICEF(n.d):UNICEF in China and Beyond , p. 17 , Available at : https://www.unicef.cn/media/8391/file/unicef-in-china-and-beyond-en.pdf Accessed on (25-12-2019).

(154) OECD (2016) : Education in China - A Snapshot , OECD , p. 19 .

([155]) UNICEF(n.d):UNICEF in China and Beyond , p. 20 ,**Op.Cit.**

([156]) China's Poverty Reduction Online (2017): Child-friendly Schools, Available at: http//
p. china.org.cn/2017-01/19/content_40135939.htm. on (5-1-2020).

([157]) OECD (2016) : Education in China - A Snapshot , **Op.Cit.**, pp.23-24.

([158]) Zhou Nanzhao & Zhu Muju (2007): **Educational Reform and Curriculum Change in China: A Comparative Case Study**, Prepared for International Bureau for Education , p.23.

([159]) OECD (2016) : Education in China - A Snapshot , **Op.Cit** ., pp. 19-20.

([١٦٠]) إذاعة الصين الدولية : النظام السياسى ،
Available at : http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter2/chapter20101.htm. on (25-5- 2020).

([161])OECD (2016) : Education in China - A Snapshot , **Op.Cit** .,p.12.

([162])**Ibid.**, p.10.

([163])Ministry of Education (2010) : Outline of China ,s National Plan for Medium and Long – Term Education Refom and Development (2010-2020) , **Op.Cit**., pp.8-10.

([١٦٤]) فرانسواز لوموان (٢٠١٠) : **الاقتصاد الصينى** ، ترجمة د : صباح ممدوح كعدان ، من منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ص ص ٦-٧.

([١٦٥]) إذاعة الصين الدولية : موجز المعلومات عن القوميات في الصين ،
Available at : http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter6/chapter60101.htm. on (25-5- 2020)**.**

([١٦٦]) إذاعة الصين الدولية : السياسة الدينية الصينية ،
Available at : http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter6/chapter60501.htm . on(20-5-2020).

([167])Wikipedia -The Free Encyclopedia :Thailand, Available at : https://www.en.wikipedia.org/wiki/thailand .on(2-2-2020).

([168]) UNICEF (2009): **Child Friendly Schools – Case Study : Thailand**, UNICEF, Education Section Programme Division , New York , p.5.

([169]) OECD &UNESCO (2016) : **Education in Thailand: An OECD,UNESCO Perspective**, Reviews of National Policies for Education , OECD Publishing , Paris , p. 74.

([170]) The Thai National Commission for UNESCO - Ministry of Education (2015) : Education for All 2015 National Review- Thailand , p.6 , Available at: http://unesdoc.org. on(12-12-2019).

(171) UNICEF Evaluation Office (2009): Child Friendly Schools Evaluation: Country Report for Thailand , **Op.Cit.**, pp.3-4.

(172) NUICEF (2009) : Child Friendly Schools -Case Study : Thailand , **Op.Cit**., p.7.

(173) UNICEF Evaluation Office (2009): Child Friendly Schools Evaluation :Country Report for Thailand , **Op.Cit**., p.4.

(174) **Ibid.**, p.2 .

(175) Anne Katz & Lynn Evans & Katherine Ramage (2011): **Teaching and Learning Effectiveness and Child-Friendly Schools** , Miske Witt & Associates Inc, p.5.

(176) UNICEF Evaluation Office (2009): Child Friendly Schools Evaluation :Country Report for Thailand, **Op.Cit.,** p.2.

(177) UNICEF (2009): Child Friendly Schools- Case Study : Thailand ,**Op.Cit**., pp.29-32.

(178) **Ibid**., pp.33-35.

(179) Ministry of Education (2008) : " Towards a Learning Society in Thailand – an Introduction to Education in Thailand" , Available at : https :// www.bic.moe.go.th.on (1-2-2020).

(180) Phillip Hallinger & Moosung Lee (2014): "Mapping Instructional Leadership in Thailand : Has Education Reform Impacted Principal Practice?"**Educational Management Administration & Leadership** ,Vol.(42),No.(1), pp.7-8.

(181) The Thai National Commission for UNESCO - Ministry of Education (2015) : Education for All 2015 National Review- Thailand **, Op.Cit** ., pp.72-73,.

(182) Annop Pongwat &Phetcharee Rupavijetra (n.d): **The Problematique of Quality Education in Thailand : Material / Quantitative vs Abstract / Qualitative** , Chiang Mai University , Thailand , pp . 131-133 .

(183) See :

- ASEAN Safe Schools Initiative (2015) : School Safety in Thailand , Available at : https://aseansafeschoolsinitiative.org/school-safety-in-thailand-2/. on(6-1-2020).
- ASEAN - ASEAN Safe Schools Initiative (2015) : ASEAN Safe Schools Initiative: A Compilation of Case Studies, School Safety in Thailand, pp.39-41, Available at : http://www.rcrc-resilience-southeastasia.org/wp-content/uploads/2016/11/ASEAN-Safe-Schools-Initiative-Compilation-of-Case-Studies.pdf . on(7-1-2020).

(184) Prawit Erawan (2015): " Healthy School Promotion: An Experience in Thailand", **Procedia – Social and Behavioral Science**, Vol. (186), pp.513 – 514 .

([185]) S. Tomokawa & et .al . (2018) : "Key Factors For School Health Policy Implementation in Thailand" , **Health Education Research** , Published by Oxford University Press, Vol.(33) , No.(2) , pp.190 - 191.

([186])Thailand (2007): **Thailand's Constitution of 2007 – Historical**, Section (1-6) , pp. 4-5 , Available at :https://www.constituteproject.org/constitution/Thailand_2007.pdf on (20-5-2020).

([187]) Ministry of Education - Office of the Non-Formal and Informal Education (n.d) : **The Development and State of The Art of Adult Learing and Education (ALE): National Report of Thailand**, Bangkok, pp. 14-15.

([188])The Thai National Commission for UNESCO - Ministry of Education (2015) : **Education for All 2015 National Review- Thailand , Op.Cit.** , pp.4-5 .

([189])**Ibid**., p.6.

([190])Asian Development Bank (2015) : **Thailand: Industrialization and Economic Catch-up, Country Diagnostic Study** , p. 1

([191]) Central Intelligence Agency (2020) : The World Factbook – Thailand : Economy ,Available at : https :// www.cia.gov / library / publications / the – world – factbook / goes / ch.htmi, on (1-2-2020).

([192])Wikipedia -The Free Encyclopedia : Thailand , Available at: https://www.en.wikipedia.org/wiki/thailand .on(2-2-2020).

([١٩٣]) محمود محمد حافظ (٢٠١٢): **مؤشرات جودة التعليم فى ضوء المعايير التعليمية**، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دسوق، ص ص ٨١-٨٢.

([١٩٤]) تيسير اندراوس سليم (٢٠١٥):" درجة تطبيق معلمي المرحلة الثانوية فى المدارس الحكومية لمعايير الجودة الشاملة فى التعليم من وجهة نظر المشرفين التربويين فى مديريات التربية والتعليم فى منطقة أربد"، **المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم العالي**، المنعقد فى الفترة من ٣-٥ مارس، ص ٢٤.

([١٩٥]) المنتدى العالمى للتربية (٢٠٠٠): **إطار عمل داكار – التعليم للجميع : الوفاء بالتزاماتنا الجماعية** ، اعتمده المنتدى العالمى للتربية ، ٢٦- ٨ أبريل ، داكار – السنغال، ص٥١.

([١٩٦]) عرفة حسين عرفة رمان (٢٠١٤) : **أسلوب التخطيط وإدارة الجودة الشاملة** ، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دسوق، ص ١٣٧.

([١٩٧]) عيد أبو المعاطي الدسوقي (٢٠١٠) : **جودة واعتماد مؤسسات التعليم (الواقع ومتطلبات المستقبل)**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ص٦٦.

(١٩٨) الأمم المتحدة – الجمعية العامة (٢٠١٥): **تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠**، الدورة (٧٠) ، البندان ١٥، ١١٦ من جدول الأعمال ، ص١٨.

(١٩٩) منظمة اليونسكو ووزارة التربية والبحوث الاتحادية واللجنة الألمانية لليونسكو (٢٠٠٩) : **مؤتمر اليونسكو العالمى للتعليم من أجل التنمية المستدامة** ، في الفترة من ٣١ مارس إلى ٢ أبريل ، ص٤٠.

(٢٠٠)عماد صموئيل وهبة (٢٠١٦) : "تصور مستقبلي لمتطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي من خلال الشراكة المجتمعية : دراسة ميدانية" ، **الثقافية والتنمية** ، جمعية الثقافة من أجل التنمية ، السنة (١٦) العدد (١٠٥) ،ص١١٩.

(٢٠١) **المرجع السابق**، ص١٠٣.

(٢٠٢) رضا إبراهيم المليجي (٢٠١١): **جودة واعتماد المؤسسة التعليمية – آليات لتحقيق ضمان الجودة والحوكمة المؤسسية** ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة ، ص ٩٤.

(٢٠٣) وليام لود (٢٠١٨): **موجز السياسات العامة من طموح العدالة الاجتماعية إلي واقع اللامساواة** ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ألاسكو) ، الأمم المتحدة ، بيروت ، ص١ .

(204) Wikipedia – The Free Encyclopedia : Egypt, Available at : https ://en . Wikipedia.org/wiki/Egypt.on(4-2-2020).

(٢٠٥) جمهورية مصر العربية – وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٣) : المعايير القومية للتعليم فى مصر، **مرجع سابق** ، ص ص ٤١-٢٠٧ .

(٢٠٦) محمود محمد حافظ (٢٠١٢) : مؤشرات جودة التعليم فى ضوء المعايير التعليمية، **مرجع سابق** ، ص٢٧.

(٢٠٧) جمهورية مصر العربية: قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية ضمان جودة التعليم والاعتماد، **مرجع سابق** .

(٢٠٨) جمهورية مصر العربية: دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ ، **مرجع سابق** .

(٢٠٩) جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤) : الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠ – التعليم المشروع القومي لمصر – معًا نستطيع تعليم جيد لكل طفل، **مرجع سابق** ، ص ص٦٥-٦٦.

(٢١٠) **المرجع السابق**، ص ص ٥٥-٥٧.

([٢١١]) جمهورية مصر العربية – وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (٢٠١٤) : استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠، **مرجع سابق** ، ص ٣٢.

([٢١٢]) **المرجع السابق** ، ص ص ٣٣-٤٠.

([٢١٣]) جمهورية مصر العربية – وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤): الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠ – التعليم المشروع القومي لمصر – معًا نستطيع تعليم جيد لكل طفل ، **مرجع سابق**، ص ١٨.

([٢١٤]) مجلس الوزراء – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار(٢٠١٣): **واقع التعليم فى مصر – حقائق وآراء**، تقرير دوري يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، السنة السابعة، العدد (٦٨)، ص ٨.

([٢١٥]) جمهورية مصر العربية – وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤): الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠ – التعليم المشروع القومى لمصر – معًا نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل، **مرجع سابق** ، ص ص ٣٦ – ٣٧.

(٢١٦) أمل أحمد حسن محمد (٢٠١٦) : "دراسة مقارنة لبعض صيغ حركة اختيار المدرسة بالتعليم قبل الجامعى بالولايات المتحدة الأمريكية وإمكان الإفادة منها في جمهورية مصر العربية" ، **مجلة التربية المقارنة والدولية** ، السنة (٢) ، العدد (٥) ، ص ٦٤٨.

([٢١٧]) مجلس الوزراء – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١٣): واقع التعليم فى مصر – حقائق وآراء، **مرجع سابق** ، ص٨.

([٢١٨]) جمهورية مصر العربية – وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤): الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠- التعليم المشروع القومى لمصر – معًا نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل، **مرجع سابق**، ص ص ٥٢-٥٣.

([٢١٩]) أحمد محمد سيد أحمد الشناوي وهالة فوزي محمد عيد (٢٠١٠):" تحقيق الجودة بمؤسسات التعليم ما قبل الجامعي بمصر – تصور مقترح"، **مرجع سابق**، ص٢٧٤.

([٢٢٠]) حنان حسن سليمان (٢٠١٧):" التمكين الإداري المدرسي كآلية لتحقيق التميز التنظيمي بالتعليم العام المصري: سيناريوهات بديلة"، **مجلة العلوم التربوية**، جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا للتربية، المجلد (٢٥)، العدد (٣)، ، ص ٣٨٢.

([٢٢١]) جمهورية مصر العربية – وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤): الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠ – التعليم المشروع القومى لمصر – معًا نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل ، **مرجع سابق**، ص ص ٤٦-٤٧.

([٢٢٢]) **المرجع السابق** ، ص ٤٧.

([٢٢٣]) إيمان إبراهيم الدسوقى (٢٠١٣): "انعكاسات الأطر الأخلاقية لمديرى مدارس التعليم الأساسى بمحافظة المنوفية على تصوراتهم لحلول بعض المعضلات الأخلاقية" ، **مجلة التربية** ، تصدر عن الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، المجلد (١٦) ، العدد (٤٥) ، ص ٢٥٦.

([٢٢٤]) أمل محسوب زناتي وهالة عبد المنعم أحمد (٢٠١٣):" جودة حياة العمل لدي معلمي الحلقة الأولي من التعليم الأساسي بمصر فى ضوء متطلبات الجودة والاعتماد"، **مرجع سابق** ، ص ص ٢٧٧-٢٧٩.

([٢٢٥]) عاصم أحمد حسين (٢٠١٥): **معوقات حصول المدارس على الاعتماد – التشخيص والعلاج**، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دسوق، ص ٢٠٧.

([٢٢٦]) جمهورية مصر العربية – وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤): الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠- التعليم المشروع القومى لمصر – معًا نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل، **مرجع سابق** ، ص ٣٨.

([٢٢٧]) أحمد محمد سيد أحمد الشناوي وهالة فوزي محمد عيد (٢٠١٠):" تحقيق الجودة بمؤسسات التعليم ما قبل الجامعي بمصر – تصور مقترح، **مرجع سابق**، ص ص ٢٧٧ – ٢٧٨.

([٢٢٨]) حنان حسن سليمان (٢٠١٧):" التمكين الإداري المدرسي كآلية لتحقيق التميز التنظيمي بالتعليم العام المصري: سيناريوهات بديلة"، مجلة العلوم التربوية، **مرجع سابق** ، ص ٣٨٠.

([٢٢٩]) جمهورية مصر العربية – وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤): الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٢٠ –التعليم المشروع القومى لمصر– معًا نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل، **مرجع سابق** ، ص ص ٣٩-٤٠.

([٢٣٠]) عاصم أحمد حسين (٢٠١٥): معوقات حصول المدارس على الاعتماد – التشخيص والعلاج، **مرجع سابق**، ص ص ٢٠٨-٢٠٩.

([٢٣١]) خيري إبراهيم عبد الحي على تمراز (٢٠١٧):" دور إدارة الأنشطة التربوية فى رعاية الطلاب الموهوبين بمرحلة التعليم الأساسي فى مصر: دراسة تقويمية"، **رسالة ماجستير غير منشورة،** معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص ص ١٤٥-١٤٦.

([٢٣٢]) جمهورية مصر العربية – وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤): الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠- التعليم المشروع القومى لمصر – معًا نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل، **مرجع سابق** ، ص ص٥٢-٥٣.

([٢٣٣]) حسام الدين السيد محمد (٢٠١٣):" دراسة تفعيل مجالس الأمناء فى مدارس التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية فى ضوء خبرات بعض الدول"، **مجلة التربية،** تصدر عن الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، المجلد (١٦)، العدد (٤٥)، ص ص ١٦٨-١٦٩.

([٢٣٤]) رئاسة مجلس الوزراء – الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (٢٠١٥-٢٠١٦): **الكتاب السنوي ٢٠١٥-٢٠١٦**، ص ٧٢.

([٢٣٥]) عاصم أحمد حسين (٢٠١٥): معوقات حصول المدارس على الاعتماد – التشخيص والعلاج، **مرجع سابق** ، ص ص ٢٠٩-٢١٠.

([٢٣٦]) سامر على السيد السقا (٢٠١٣):" رؤية مستقبلية لكيفية استخدام استراتيجية الإقناع فى طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل مجالس الأمناء والآباء والمعلمين"، **مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية،** جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، العدد (٣٥)، الجزء (٨)، ص ص ٣٦٢٨ – ٣٦٣١ .

([٢٣٧]) أحمد محمد سيد أحمد الشناوي وهالة فوزي محمد عيد (٢٠١٠):" تحقيق الجودة بمؤسسات التعليم ما قبل الجامعي بمصر– تصور مقترح"، **مرجع سابق،** ص ٢٧٤.

([٢٣٨]) جمهورية مصر العربية – وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤): الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٢٠ –التعليم المشروع القومى لمصر– معًا نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل، **مرجع سابق** ، ص ٤٠.

(٢٣٩) تودري مرقص حنا (٢٠١٦) :" المدرسة الجاذبة مدخل لمعالجة ظاهرة تسرب الفتيات من التعليم"، **المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية**، مؤسسة د. حنان درويش للخدمات اللوجستية والتعليم التطبيقي، مصر، العدد (٥)، ص ص ١٢٧-١٣٠.

(٢٤٠) رئاسة مجلس الوزراء – الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (٢٠١٥-٢٠١٦): الكتاب السنوي ٢٠١٥-٢٠١٦، **مرجع سابق** ، ص ٧٣.

(٢٤١) **المرجع السابق**، ص ٧٣.

(٢٤٢) عاصم أحمد حسين (٢٠١٥): معوقات حصول المدارس على الاعتماد – التشخيص والعلاج، **مرجع سابق** ، ص ٢٠٩.

(٢٤٣) أحمد محمد سيد أحمد الشناوي وهالة فوزي محمد عيد (٢٠١٠):" تحقيق الجودة بمؤسسات التعليم ما قبل الجامعي بمصر– تصور مقترح"، **مرجع سابق**، ص ٢٧٤.

(٢٤٤) محمد النصر حسن محمد وعبد الناصر أحمد محمد خليل (٢٠١٥): "رؤية تربوية مقترحة لمتطلبات تحقيق التربية الأمنية بمرحلة التعليم الابتدائى "، **مجلة العلوم التربوية** ، جامعة جنوب الوادى ، كلية التربية بقنا ، العدد (٢٢) ، ص ٦٥٥.

(٢٤٥) أحمد محمد سيد أحمد الشناوي وهالة فوزي محمد عيد (٢٠١٠):" تحقيق الجودة بمؤسسات التعليم ما قبل الجامعي بمصر – تصور مقترح"، **مرجع سابق**، ص ص ٢٧٦ – ٢٧٧.

(٢٤٦) رئاسة مجلس الوزراء – الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (٢٠١٥-٢٠١٦) : الكتاب السنوي ٢٠١٥-٢٠١٦، **مرجع سابق** ، ص ٧٢.

(247) Central Intelligence Agency (2020) : The World Factbook – Egypt : Background , Available at : https ://www.cia.gov/library/publications/ the –world – factbook/goes/ch.htmi-on(3-2-2020).

(٢٤٨) جمهورية مصر العربية – وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤) : الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤ – ٢٠٣٠ – التعليم المشروع القومي لمصر – معًا نستطيع تعليم جيد لكل طفل ، **مرجع سابق** ، ص ص ١١-١٢ .

(٢٤٩) جمهورية مصر العربية – وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤) : الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤ – ٢٠٣٠ – التعليم المشروع القومي لمصر – معًا نستطيع تعليم جيد لكل طفل ، **مرجع سابق** ، ص ص ١٢ – ١٣.

(٢٥٠) جمهورية مصر العربية (٢٠١٤) : دستور جمهورية مصر العربية ، **مرجع سابق** .

([٢٥١]) جمهورية مصر العربية – وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤) : الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤ – ٢٠٣٠ – التعليم المشرع القومي لمصر – معاً نستطيع تعلم جيد لكل طفل ، **مرجع سابق** ، ص ١٤.

([252]) Wikipedia – The Free Encyclopedia : Egypt ,**Op.Cit** . .

([٢٥٣]) مجلس الوزراء – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١٤) : **تقييم سياسة مجانية التعليم قبل الجامعي وأثرها على جودة مخرجات العملية التعليمية** ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ص ٣٦.

([٢٥٤])جمهورية مصر العربية – وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤) : الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤ – ٢٠٣٠ – التعليم المشرع القومي لمصر – معاً نستطيع تعلم جيد لكل طفل ، **مرجع سابق** ، ص ١٠ .

([٢٥٥]) مجلس الوزراء – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١٤) : تقييم سياسة مجانية التعليم قبل الجامعي وأثرها على جودة مخرجات العملية التعليمية ، **مرجع سابق** ، ص ٣٠.